

محمد غاليم

التمويل الدالي
في البالغة والمعجم



المعرفة اللسانية
أبحاث ونماذج

مكتبة لسان العرب
www.lisanarab.com



محمد غاليم

**التحولية الحالية
في البلاغة والمعجم**

دار توبقال للنشر
عمره سيد التسيير التعليمي، ساحة محطة الطار
بئر الدار البيضاء - 05 - المغرب
الهاتف : 24.06.06/42

تم نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة
المعرفة اللسانية
أبحاث ونماذج

بإشراف الدكتور عبد القادر القامي الفهري

الطبعة الأولى، 1987

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 1987 / 486

مقدمة

التوليد الدلالي إبداع لدلالات معجمية وتركيب دلالية جديدة، أي أنه يرتبط بظهور معنى جديد أو قيمة دلالية جديدة بالنسبة لوحدة معجمية موجودة أصلاً في معجم اللغة، فيسمح لها ذلك بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقق فيها من قبل. وبذلك يتميز التوليد الدلالي من التوليد الصوري الذي يرتبط عموماً بظهور متوالية سواتية جديدة بمعنى معجمي جديد كما يحصل في المولادات الناتجة عن عمليات الاشتلاق أو التعرير أو الافتراض أو النحت.

ويطرح التوليد الدلالي، بهذا التحديد، جملة من القضايا تتصلق أساساً بستويين : مستوى التركيب الدلالي، ومستوى التعاملات الدلالية المعجمية. ومن ثمة يجب على آية نظرية دلالية أن تحدد في نفس الوقت المبادئ الدلالية المهيمنة في تأويل التركيب الدلالي المولدة، والقواعد التي ترسد الترابطات المعجمية وخاصة علاقات التعدد الدلالي التي تنتج عن التوليد الدلالي بتوصيع (أو نقل) معانٍ الوحدات المعجمية. فسادام التوليد الدلالي إبداعاً لدلالات جديدة، فإنه يفترض نسقاً أو مجموعة من القواعد والتبريرات التي تضبط إبداع هذه الدلالات الجديدة، كما تضبط تعريرها واستعمالها. وعليه فدراسة التوليد تعني تحديد ما تسمح به هذه القواعد من إمكانات، والسيطرة على هذه الآلية من القواعد والإمكانات هي التي تسمح للمتكلم بإنتاج وحدات جديدة واستعمالات جديدة.

إلا أن أغلب النماذج التوليدية لم تهم برسد ظواهر التوليد الدلالي، فمولجت بعض القضايا في ملاحظات متفرقة لا تطمح إلى بلورة تصور متكامل، أو هي مباحث «أسلوبية» أو «بلاغية» منفصلة عن آية نظرية دلالية واضحة.

لكن اهتمامات متاخرة بالقضايا الدلالية عموماً من جهة، وبالعلاقة بين ما هو دلالي وما هو تصوري من جهة أخرى - كأعمال ليفين (1977) وميبلر (1979) وليكوف وجونسون (1980) ونوريلك (1981) وجاكوف (1978) و(1983) وفوكونييه (1984) وأخرين - قد أسبحت تسمح ببلورة فرضيات أقوى تهم رصد التراكيب الدلالية بصفة عامة، والتراكيب الدلالية المولدة بصفة خاصة، داخل إطار نظرية واسعة.

وسيتضح من خلال المفهومات التالية أن مفهوم التوسيع هنا يختلف عن التصورات المعيارية وقبل - النظرية التي نجدها في ملاحظات القدماء (وجل المحدثين) من اللغويين العرب. فالمولود عندهم أحد أنواع ثلاثة :

- ما نقله المولدون⁽¹⁾ عن طريق التجوز أو الاشتغال من معناه الوضفي إلى آخر عام أو خاص،
- ما ارتجله المولدون مما لا أصل له في اللغة، وما حرقوه لغطاً أو دلالة مما هو صحيح،
- بعض ما استعمله المولدون من الأعجمي الذي لم يعربه الفصحاء من العرب.

أما ما نقصد به هنا المصطلح غيرترتبط بمفهوم جوهري أعم في اللائيات الحديثة (التوسيعية خاصة)، هو مفهوم الإبداعية (creativity) الذي يعتبر خصيصة جوهيرية للقدرة اللغوية. وذلك بناء على أن القدرة المتكلمين على توسيع معنى الوحدات المعجمية عن طريق تحويلات استعارية أو تقول كتابية، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من قدرتهم اللغوية. فالتوسيع الدلالي بهذا المعنى ملازم للنشاط اللغوي وبعدأسامي من أبعاده. ويبعدونا في هذا الإطار أن الطرح السليم لقضايا التوسيع، يتعلق - في جانب منه على الأقل - بعدم الخلط بين المفهوم

⁽¹⁾ وهم من نشأ بعد مجاهلة، وصدر الإسلام، إلى أواخر القرن الثاني الهجري في الأمساك، وإلى أواسط القرن الرابع في الجزيرة العربية. ولا يستند بكلامهم في لغة ولا نحو

الالغوريتي لـ «تكرارية النحو»، والمفهوم الأكثر غنى لـ «ابداعية الفكر البشري».⁽²⁾

وكل هذا يعني ضرورة ألا تحصر الأوصاف اللغوية في الوحدات والقراءات والترابيب الدلالية المتحققة، بل أن نأخذ بعين الاعتبار التوليد الممكن على هذه المستويات، بعكم تأسسه في القدرة اللغوية للمتكلمين. ومن ثمة فران مظاهر التوليد الدلالي تكون فعلا مشكلا نظريا بالغ الجدية، بالنسبة لكل نظرية قائمة على تصور «مغلق» للأنساق اللغوية، أي على افتراضات لا ترى فقط أن عدد الوحدات المعجمية في لغة معينة محدود، بل ترى أيضا أن عدد معاني هذه الوحدات محدود كذلك.

وانطلاقا من أن معالجة الغواهر اللغوية، لا يمكن أن تكون ذات دلالة إلا إذا تمت في إطار نظري محدد، له منطقه الداخلي وشروطه وحدوده، فإننا اعتمدنا على المستوى التمثيلي، نموذجا تأويلا مثل نموذج كاتر (1972) (وجاكنيوف (1972)) مع إثنائه بجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية المتحققة من البنية التصورية، والافتراض قواعد علاقية في المعجم ترسد الترابطات الدلالية بين الوحدات المتعددة الدلالة وتلعب دور الروابط المحسوسة. ويأتي هنا الإغناء المستلم من نتائج أعمال قيم بها في إطار نظرية أخرى (كأعمال ليكوف وجونسون (1980) ونوريلك (1981) وفوكونييه (1984)), بالإضافة إلى دواعيه التجريبية، بناء على أن النماذج يمكنها أن تدمج نماذج أخرى (أو جزءا منها) «كمسكون من مكوناتها، فيكون من ميزات النموذج قبوله للاتساع إلى قوالب (models) أخرى قد يتوصل إلى تحديد دقائقها في إطار البحث في نموذج آخر، ومع ذلك يقبل النموذج نفسها بصفة طبيعية، بحيث لا تتناقض وخصائص النموذج الطبيعي». لكننا نؤكد في نفس الوقت أن (مكان التصال النماذج وتقاطعها يقتضي ا...) بضرورة الابتعاد عن النماذج المنغولة - المبغولة (Hybrid Models) التي تأخذ من كل نموذج يطرف، فهي وظيفية وصورية، ومركبة وعلاقية، ودلالية وذرية.

(2) انظر: أونبرو (1972) ص 145، وكاري - بريور (1976) أ (Gary - Prior) ص 210 - 213. ومن ثمة يميز لاينز (1980) مثلا بين الانتاجية (productivity) باعتبارها جهة ميزة للسوق اللغوي، والإبداعية باعتبارها القدرة التي يملكتها كل ستمثل لغة على توسيع النسق عن طريق ميادن التجربة والمقارنة، مبررة ولكن غير متطرفة، ص 177.

وتجديدة وترائية... الخ، وهي تتحقق، فيما يبدو، جموع أنواع الكفايات، وهذا الزعم يفرغها طبعاً من كل محتوى، إذ تفقد الوظيفة التي يفترض في النسوج أن يقوم بها.⁽³⁾

والنظرية الدلالية التي تحدد منطلقات هذا البحث وترسم في نفس الوقت حدوده، نظرية تمثيلية (Representationalist Theory) للصورات والمعاني، تعتبر أن المعلومات التي يمكن أن يحملها المتكلمون تتعلق بتأويلهم للعالم الخارجي، حيث يكون التأويل نتيجة تفاعل بين الدخل الخارجي والوسائل الصالحة لتمثيله داخلياً. فتكون معانٍ الكلمات تمثلاً ذهنية مستبطة تبر عن البنية التصورية، وتكون دراسة الدلالة في اللغة الطبيعية، دراسة لعلم النفس المعرفي.⁽⁴⁾

وهي نظرية معج بتطويرها التصور النفسي للمعرفة اللغوية في أنسوج تشومسكي. لوجهة النظر التي تعتبر الدلالة فرعاً من علم النفس، هي في جزء منها وجهة نظر تشومسكي الذي يعتبر اللسانيات كلها فرعاً من علم النفس. ووجهة النظر هذه، التي يشترك فيها عدد كبير من اللسانيين، منبثقة من اعتبار الهدف المركزي للنظرية اللسانية رصد ما يعرفه المتكلم الناشئ حين يعرف لفته، وللكيفية التي يتم بها اكتساب هذه المعرفة.⁽⁵⁾

ينطلق هنا البحث إذن من إشكالية عامة ملخصها : كيف يمكن أن ترصد التراكيب الدلالية المولدة، والعلاقات الدلالية بين الوحدات المعجمية وخاصة بين قراءات الوحدات المتعددة الدلالة ؟

وقد حاولنا الإجابة من خلال الاستدلال على فرضيات أهمها :

١ - لا يقتصر في وصف البنية الدلالية على التمثيلات الدلالية، بل يجب أن نفترض استقلال هذه البنية وغضوبها لقيود سلامة خاصة بها،

(3) انظر : الفاسي الفهري (1996) ص 5 - 6.

(4) انظر : جاكوبوف (1985) ص 23، و(1983) ص 109 - 110 و3. ويسى أورطوني (1979) أ، منه نظرية أيضاً نظرية بناء (Constructivism) لأنها تعتبر أن المعرفة نتيجة بناء صحي، ص 1.

(5) انظر : بارتي (1979) Partee, B. H - ص 1.

- ب . - تتضمن النظرية الدلالية مجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية تنطبق اختباريا بموازاة قواعد الاستقاط، وتلعب دورا في بناء البنية الدلالية، ويمكن اعتبارها قيود ملامة خاصة بهذه البنية،
- 2 أ . - هناك انسجام بين العلاقات التي تقوم عليها الأساق الدلالية في اللغات الطبيعية، والعلاقات التي تبني عليها أساق معرفية وإدراكية أخرى تجعل في البنية التصورية،
- ب . - تنقم المبادئ العلاقية الدلالية إلى مبادئ استعارية قائمة على علاقات تصورية أساسها المشابهة، ومبادئ كنائية قائمة على علاقات تصورية أساسها المجاورة،
- 3 . - يتضمن المعجم قواعد علاقية تربط بين المداخل المتعاملة دلائلا عن طريق تعريف المبدأ العلاقي الدلالي الذي يقوم عليه التعالق المذكور، وإذا كان الاستدلال على ورود هذه الفرضيات بالنسبة لرصد التراكيب الدلالية المولدة، والترابطات الدلالية المعجمية، يشكل المحور الرئيسي للفصول الثلاثة الأخيرة : الفصل الرابع للبنية التصورية، والخامس للمبادئ العلاقية والتصريرية الدلالية، والسادس للقضايا المعجمية، فما ننا عملنا أيضا على إبراز التصورات الأساسية في الموضوع لدى اللغوين العرب القدماء في الفصل الأول، وحصرنا في الفصل الثاني الخطوط العريضة للمعالجات المعيارية والقاموسية لدى المحدثين، بالإضافة إلى توضيع إجرائية بعض المقولات «البيانية» القديمة بالنسبة لدراسة التوليد الدلالي، بعد ترجمتها إلى الإطار النظري الذي نتبناه.
- أما الفصل الثالث فقد خصصناه للمشاكل التمثيلية الرئيسية التي تطرحها ظواهر التوليد الدلالي على عدد من النماذج اللسانية، بغية توضيح عجز هذه النماذج على رصد الظواهر المنوية، وإبراز الحاجة إلى معالجة أكثر.
- يعود الفضل الأول في إنجاز هذا العمل وإتمامه على هنا الوجه، إلى المساعدات الثمينة السادية والمنوية التي حظيت بها من أستاذى الفاضل الدكتور عبد القادر القاسي الفهري، وإلى الرعاية والاعتبار اللذين أبداهما في تتبع مراحل البحث بكل عنابة ورحابة صدر.

فقد كان أستاذي الفاضل خير سندلي لي عملني بما بذله يسخاء من جهد وعناء في تكويني وإفادتي من علمه وتجربته، وبما أنساه لي من فضالع وتوجيهات جادة وصادقة تعطي للبحث العلمي معناه السليم، وتعجل منه مهمة جادة وشاقة ولكنها جذابة ومثيرة.

فليتفضل أستاذي الجليل يتقبل خالص شكري وأمتناني وصادق عرفاني بالجميل، ورجالى الكبير أن يظهر في جانب مما أنجزته بعض ما استفاده من الدرس والتوجيهات القيمة التي عودنا عليها أستاذنا الكبير.

كما نود أن نشكر لأستاذنا الجليل إدريس السفروشي نصافعه الكريمة وتشجيعاته المستمرة المعهودة فيه وملحوظاته القيمة.

كما نشكر للأستاذ حسن المصيلي ما تفضل به من ملاحظات قيمة.

ونشكر كل الزملاء والأساتذة الذين لم يدخلوا بالمساهمة في تقدم هذا البحث إما بالتشجيع أو بمناقشة بعض قضاياه أو يامدادنا ببعض مراجعه ونخص منهم : أحمد الباهي ومحمد بلبول ومحمد بنكيران ومحمد حدوش ومحمد الرحالي ونعيمة التوكاني وعبد اللطيف شوطا وعبد المجيد جحفة وعتيقية حجي.

ولا يفوتنا هنا أن أنوه بروح الصداق والجدية التي نعمت بها بين زملائي الأساتذة ضمن الأنشطة التي قامت بها مجموعات البحث الختامية التابعة لجمعية اللسانيات بالمغرب، وخاصة مجموعة « التركيب والدلالة والمعجم » بتنسيق أستاذنا الدكتور الفاسي الفهري، ومجموعة « الأدكار اللسانية واللسانيات العربية » بتنسيق أستاذنا إدريس السفروشي. فقد عادت هذه الأنشطة بفائدة بالغة على تقدم أقسام مختلفة من هذا البحث.

وأود أن أتوجه بالشكر الصادق كذلك إلى أخي محمد غاليم وأختي نعيمة غاليم والسيد عبد الحق عبيده، الذين جنباوني مشاق إعداد النسخة المرقونة لهذا البحث. كماأشكر لزوجتي صبرها وتشجيعها.



الفصل الأول

اللغويون القدماء والتوليد الدلالي

أما المعالني التي تصلها الألفاظ، فالامر في
معاناتها أشد، لأنها تنازع العقول وولات الأفهام
وبنات الأفكار.

أبو سليمان الخطابي

يصعب أن نجد عند القدماء من اللغويين تعريفاً دقيناً أو تحديداً واضحاً لمفهوم «المولد» في علاقته بالتغيير الدلالي خاصة. فقد اعتبروا كل لفظ أو تركيب⁽¹⁾ جاء عن طريق اشتغال أو ارتجال أو تغير في الدلالة أو تعریف أو لحن، واستعمله المولدون بعد عصر الاحتجاج، من المولدات. فـ«المولد من الكلام المحدث» عموماً، أو «هو ما أحده المولدون الذين لا يتعجن بالفاظهم».⁽²⁾ «والمولدون» بصفة عامة من نشأ بعد «الجهالية» وصدر الإسلام، إلى أواخر القرن الثاني الهجري في الأمصار، وإلى أواسط القرن الرابع في الجزيرة العربية.

ونظراً لعدم وضوح الصلة إذن، وعدم تخصيصها بين «المولد» وقضايا التغير الدلالي - وهي الصلة التي كان يمكنها أن ترسم حدوداً واضحة إلى حد ما لتصور القدماء للتوليد الدلالي - وجب أن تتجاوز التعليلات والأحكام المعيارية التي أبدعها فقهاء اللغة في أبواب

(1) مع أن أغلب ما أورده من أحكام، انصب بشكل عام، على ملاحظة التوليد في الألفاظ أكثر منه في التراكيب، انظر حلمي خليل (١٩٨٣) ص: ٢٦٥. وانظر الأمثلة التي يوردتها البيروطي في «المزهور»: ٣٠٤/١ وما بعدها.

(2) انظر البيروطي: «المزهور»: ٣٠٤/١. أو هو الكلام «غير الأصيل في العربية، كما يقول الرمخري في الأساس»: ٥٢٧/٢.

«المولدة»، وكان «هيمها الأول وصم المولد بأنه ليس من كلام العرب، وبالتالي طرده من حظيرة الاستعمال»⁽³⁾، وأن نحاول تلمس الإطار العام لموقفهم من التوليد الدلالي في معظم الأبواب التي تمس قضايا التعدد والتغير الدلاليين ضمن مباحث لغوية مختلفة كالتفير وأصول الفقه وفقه اللغة والمجم والبلاغة والنقد الأدبي.

ونحن في ذلك، كما أشرنا، لن نهتم إلا بتوضيح الخطوط العريضة لمعالجات القدماء بخصوص القضايا التي ترتبط بموضوع بحثنا، وعلى رأس هذه القضايا تأويل التراكيب الدلالية المولدة، ورصد الترابطات الدلالية بين القراءات المعجمية للوحدات، وخاصة على مستوى التعدد الدلالي، علماً بأن التفصيل في معالجات القدماء يتطلب بحثاً متقدلاً يدخل في التاريخ لل الفكر اللغوي القديم، وذلك ضمن المساعدة في «بناء نظرية تؤرخ للفكر اللغوي العربي، بعيداً عن الاستقطابات الظرفية، بتبني منهجية المحاور [...] والنفاذ إلى الأفكار الدالة في الفكر العربي اللغوي والمبادئ الموجهة للبحث في اللغة عند العرب»⁽⁴⁾.

يمكّنا أن نجد أصياء الإحسان بالمعنى الدلالي في بعض الآثار الأولى التي وصلتنا عن الفكر اللغوي العربي الإسلامي، وذلك في ارتباط بالخلافات المقاددية، وبتحليل النص القرآني خاصة⁽⁵⁾. فالإحسان يتمدد دلالات (أو «وجوه») اللفظ الواحد تبعاً لتعدد السياقات التي يرد فيها، ظاهر مثلاً في كتاب الأشباه والنظائر لمقاتل بن سليمان⁽⁶⁾ وهو من كتب التفسير الأولى التي وصلتنا في بايهها. وقد كان من أهداف مقاتل أن يحدد لبعض الناظر القرآن وعباراته، «الوجوه» المختلفة لمعانيها عبر اختلاف سياقاتها في الآيات القرآنية. فهناك «عين» اللفظ، أو معناه المركزي، وهناك معانٍ فرعية سياقية. هكذا يمكن أن تستبطن لفظ (الموت) «وجوهه» معنوية مختلفة، تبعاً لاختلاف سياق الآيات، كأن يعني «النطف التي لم تخلق»، أو «الضلال عن التوحيد»، أو «جذوبة الأرض وقلة النبات»... الخ، ويبيّن «الموت» بعيشه، ذهاب الروح بالأجل، وهو الموت الذي لا يرجع صاحبه إلى الدنيا، فذلك قوله: «إنك ميت وإنهم ميتون» قوله: «كل نفس ذاتقة الموت»⁽⁷⁾. كما أن للفظي

(3) انظر حلمن خليل (1985) ص: 180.

(4) «العامي الفهري» (1985) : 34/1. وانظر بصدق «منهجية المحاور» في المرجع ص: 19 وما بعدها، وانظر حلمن (1981) : «العمل الأول» خاتمة.

(5) من ذلك مثلاً ما ألمع إليه علي بن أبي طالب، حيث كان يعني ابن عيسى عن مجادلة الخوارج بالقرآن لأنّه «ذر وسوس»... ويدعوه إلى مخاصمه بالسنة. انظر: «الافتقار في علوم القرآن»، للبيوطني : 148/1.

(6) توفي سنة 150 هـ.

(7) انظر نصر حامد أبو زيد (1982) ص: 98. صورة الزمر 51 وسورة آل عمران 185 على التوالي.

(الظلمات) و(النور) وجوهاً معنوية سباقية مثل (الشرك) و(الإيchan) على التوالي، أما «عين» الأولى فـ(الليل)، و«عين» الثاني (النهار).⁽⁸⁾ وقد يستطرد مقاتل أحياناً للإشارة إلى وجه العلاقة بين «عين» اللفظ وبعض معانيه السباقية، فمعين» (الماء) مثلاً : (المطر)، ومن وجوهه : (القرآن)، إذ «كما أن الماء حياة الناس، كذلك القرآن حياة لمن أمن به». ⁽⁹⁾ ومن ثمة «لا يكون الرجل فقيها كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة».⁽¹⁰⁾

ويبدو أن هذا الإحسان بتعذر دلالة اللفظ الواحد في القرآن، قد تطور لدى المفسرين فيما بعد، إلى فرع كامل من فروع الدراسات القرآنية، يشار إليه بـ«الوجوه والنظائر» وهو فرع يعرفه السيوطي بقوله : «فالوجوه اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معان (...) وقيل النظائر في اللفظ والوجوه في المعاني».⁽¹¹⁾

لكن موضوع التععدد الدلالي يتجاوز نطاق الدراسات القرآنية، وإن ظلل وثيق الصلة بها، ليهم بـ«فهم اللغة في أبواب المشترك اللغطي والأضداد والمجاز، والأصوليون في مقدماتهم اللغوية»، والبلغيون في أبواب البيان خاصة.

ومن ثمة، فإذا انطلقتنا مع هؤلاء جميعاً، من اتفاقهم على تقسيم وجوه العلاقة بين اللفظ والمعنى إلى ثلاثة أقسام هي :

- أ) اختلاف اللغظين لاختلاف المعنيين،
- ب) اختلاف اللغظين والمعنى واحد،
- ج) اتفاق اللغظين واختلاف المعنيين،

أمكنتنا أن نعدد في الظواهر التي ناقشوها في القسم الثالث (ج)، مواطن البحث عما تناولوه منها له علاقة بالتععدد والتوليد الدلاليين. ويتعلق الأمر أساساً بال المشترك والأضداد والمجاز (والنقل)، وهو المجاز الذي «يصير باشتهره كالحقيقة». وهو ما يجعله الشوكاني بحسب حدديث عن اللفظ الواحد الذي يكون للمعنى المتعدد، «فإن وضع لكل فمشترك، وإنما اشتهر في الثاني فمتى نسب إلى قائله، وإنما فحقيقة ومجازه».⁽¹²⁾ ومadam المنطلق - على مستوى الأصول - أن الكلمة المفردة ذات معنى حقيقي نسب إليها بأصل الوضع، أو أن «الوجه

18. نفسه ص.

19. نفسه ص : 99.

20. وهو حديث مذكره مذكور في صدر كتابه [...] وقد ذكره بعضهم بأن المراد أن يرى اللفظ الواحد يحمل معانٍ متعددة فيحيط عنها «الاتفاق» : 148/1.

21. نفسه : 148/1.

22. إرشاد الفحول، للشوكاني ص : 17.

والقياس الذي يجب أن يكون عليه الكلام، أن يكون بإزاء كل معنى لفظ يختص به، ولا يشركه فيه غيره، فتنفصل المعانى بالألفاظ ولا تلتبس،⁽¹³⁾ فإن الطواهر المذكورة، بالإضافة إلى (ب) (الترادف)، اعتبرت «عدولاً عن الأصل»، ولذلك وجب البحث عن علل ترجمتها إليه، ومن ثمة فالقسم الثاني «لل الحاجة إلى التوسيع بالألفاظ» ومنها متلزمات «الساجع أو الشاعر»،⁽¹⁴⁾ والقسم الثالث «يتبعه إلا يكون قصداً في الوضع ولا أصله»⁽¹⁵⁾ وإنما هو تداخل لغوي أو مجاز كما سرر. أما المجاز، باعتباره استعمال النقطة في غير معناها الوضعي، فعلته «العلاقة بين [المعنىين] كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجه»،⁽¹⁶⁾ وهذا ما يفسر كذلك النقاشات التي دارت بين اللغويين بقصد إنكار المشترك والأخذ بالمجاز أو إثباتها وتعليل وبرودها.

على أن هدفنا، بالدرجة الأولى، ينحصر في تلمس القضايا التي أثيرت حول هذه الطواهر، من حيث علاقتها بتصورات القدماء لآليات التوليد والتعدد الدلاليين، والكيفية التي عالجوا بها العلاقة بين معانى الوحدات المتعددة الدلالية، وشروط التوليد الدلالي في النقول المجازية خاصة.

١ - المشترك اللغطي

يورد السيوطي أنه «اللفظ الواحد الدال على معانين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»،⁽¹⁷⁾ فدلالات المشترك، على هذا التعريف، يجب أن تكون حقيقة لا مجازاً، إذ كما يدخل في الحقيقة اللغطي الدال على معنى وضعي مفرد «كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص»، يدخل فيها اللفظ الدال على معانين وضعيين « كالقرء في أن لا يتجاوز الطير والحيض غير مجموع بينهما»،⁽¹⁸⁾ ومن ثمة تكون الألفاظ المشتركة «مفيدة للشيء ولخلافه وضده حقيقة على طريق الاشتراك»،⁽¹⁹⁾ ومن ثمة أيضاً يكون المشترك من باب دلالة اللفظ على «نعم ما وضع له»، أي دلالة «المطابقة» الوضعية، بخلاف المجاز التابع للدلالة «العقلية» سواء كانت دلالة «تضمن» أو دلالة «التزام».⁽²⁰⁾

(١٤) شرح الملوكي في التصريف، لابن بعثش ص : ٩٦.

(١٥) شهـ، نـ، صـ.

(١٦) شهـ صـ : ٩٧.

(١٧) مفتاح العلوم، للسكاكيني ص : ١٤١.

(١٨) المزهر، للسيوطى : ٣٦٩/٦.

(١٩) مفتاح العلوم، للسكاكيني ص : ١٥٢.

(٢٠) كتاب المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري : ٢٢/١.

(٢١) مفتاح العلوم، للسكاكيني صـ : ١٤١.

ومadam الاشتراك بهذا المعنى مخالفًا للأصل، كما أشرنا، فقد وجب تأويله، رغم أنها نجد احتجاجات لوجوبه إطلاقا، استنادا إلى المقول تارة - بثباتات مرويات اللغويين الأوائل - وإلى المعقول أخرى، كالقول مثلاً «إن الألفاظ متناهية والمعنى غير متناهية، والمتناهي إذا وزع على غير المتناهي لزم الاشتراك»، أو احتجاجات لمنعه إطلاقا كذلك، من حيث أن «المخاطبة باللفظ المشترك» لا يفيد فهم المقصود على التمام، وما كان كذلك يكون منشأ للمفاسدة، أو احتجاجات بجواز وقوعه وإمكانه، وذلك استنادا إلى أن «المواضعة تابعة لأغراض المتكلم». ⁽²¹⁾

ويبدو أن أهم ما نجده عند القدماء بقصد المشترك، ما لاحظه بعضهم بقصد تعليل وروده، وذلك انجاما مع منطقتهم في كون الألفاظ المشتركة مخالفة للأصل، ومن ثمة وجه تأويلها، أي ردها إلى الأصل بثباتات علاقتها به. وقد تم ذلك عموما عن طريق القول بالتدخل أو بالتغيير الدلالي (النقل المجازي) خاصة.

1.1 . التداخل

فاتفاق النظريين واختلاف المعنيين - في نظر أبي علي الفارسي مثلا - «ينبغي ألا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا، ولكنه من لغات تداخلت». ⁽²²⁾ فـ«الافت» يعني (الأحمق) ويعني (الأعن)، والأول لغة قيس، والثاني لغة تميم، وـ«السليط» يعني (الزينة) وادهن (السم)، والأول لغة عامة العرب، والثاني لغة اليمن ... الخ. ⁽²³⁾

2.1 . النقل المجازي

يوضح أبو علي الفارسي العلة الثانية في ورود المشترك «بأن تكون كل لفظة تتعمل بمعنى ثم تستumar لشيء، فتكثر وتقلب، فتصير بمنزلة الأصل». ⁽²⁴⁾ فـ«الهلال» الذي يعني (هلال السماء)، قد يعني (حديدة الصيد) وـ«قلامة الظفر»، اللتين تشبهان في شكلهما (الهلال) بمعناه الأصلي. ولذلك لا يمكن هذا اللفظ مشتركا بالمعنى الذي حدد سابقا، نظرا لوضوح الصلة المجازية بين اللفظ بمعنيه «وجوهره» الغرعينة. ومثل هذا يقال في لفظ (الجلس) الذي تشارك بعض معانيه في (الارتفاع والطول)، فيقال في الرجل الطويل، وفي الجبل العالي، وفي اسم الجبل ... الخ.

(21) إرشاد الفموم من : 19. وانظر بعده معمون ، الفرض، كتاب المعتمد : 23/1.

(22) الشخص، لارس بيـه : 250/13. وانظر الى يـنس (1980) ص : 432.

(23) انظر الأمثلة في المـعـرـفـه : 487/1.

(24) المخصوص : 3 جـ. وانظر آنـيـس (1980) ص : 417.

ومعنى هنا أن كثيرا من المشتركات اللغوية ناتجة عن تقل مجازي، ومن شأن الاتباع، لدى القدماء، إلى وجود (أو عدم وجود) علاقة دلالية بين معانٍ للفظ الواحد، أن يميز بين المشترك اللغوي، بالتعريف السابق، الناتج عن تغيرات صوتية أو عن «حذف واقتصر وقع في الكلام» بتعبير ابن درستويه،⁽²⁵⁾ وللفظ المتعدد الدلالة، أو «المترك المعنوي» بتعبير الشوكاني،⁽²⁶⁾ والذي تشرك معانٍ في دلالة نووية واحدة، توسيع فيها بشكل من أشكال المجاز، وعليه يكون «الاشراك» الذي يهمنا راجحا إلى المجاز، من حيث «أن العجاز إن استغنى عن القرينة التحقق بالحقيقة وحصل الاشتراك».⁽²⁷⁾ ويورد السيوطي عن ابن فارس عن «بعض المتأخرین» نصا واضحـاً، من حيث المبدأ، على ما فيه من اضطراب، في اعتماد الكلمة الدلالية (ـ الصرفية)، للتمييز بين «المترك اللغوي» و«المترك المعنوي» (: التعدد الدلالي) بقصد معانٍ (العين) : فما «يطلق عليه (العين) ينقسم إلى قسمين : أحدهما أن يرجع إلى العين الناظرة، والثاني ليس كذلك، فالأولى على قسمين : أحدهما يوجه الاشتقاد، والثاني يوجه التشبيه. فاما الذي يوجه الاشتقاد فعلى قسمين : مصدر وغير مصدر. فال مصدر ثلاثة ألفاظ : العين (الإصابة بالعين) والعين (أن تضرب الرجل في عينه) والعين (المعاينة) (ومنه : لا أطلب أثراً بعد عين)، وغير المصدر ثلاثة ألفاظ أيضاً : العين (أهل النار لأنهم يماینون، والعين (المال العاض) والعين (شيء العاض). وأما الراجع إلى التشبيه، فتة معان : العين (المجاسوس) تشبيهاً بالعين، لأنه يطلع على الأمور الغائبة، وعين الشيء (خيارة) والعين (الريشة) وهو الذي يرقب القوم، وعين القوم (سيدهم) والعين (واحد الأعيان) وهم الإخوة الأشقاء، والعين (الحر)، كل هذه مشبّهة بالعين لشرفها. وأما ما لا يرجع إلى ذلك فعشرة معان...»⁽²⁸⁾ الخ.

2 - الأضداد

واما أوردناه بخصوص المترك، يصدق في معظمـه على الأضداد، إذ هي نوع منه يتـميز بدلاته على معانٍ لا أكثر، ويكونـان متضادـين لا مختلفـين. وقد اكتفى اللغويـون الأوائل بإثباتـ ما سمعـوه من الأضداد، و«أمـك [أكـثرـهم] عن الاعتـلال لها».⁽²⁹⁾ وإنـما عـلل ورودـها لا تخرج عمـومـاً عـما عـللـ به ورودـ المترـك.

(25) المزهـر : 385/1.

(26) إرشـاد المـحـول من : 19.

(27) نفسه من : 20.

(28) المـزـهـر : 473 - 474/1.

(29) الأضداد، لـ ابن الأباري من : 41، وكوفـين 1970 من : 80.

١.٢ . التداخل

ومنه (السفة) التي تعني (الظلمة) في لغة تميم، و(الضوء) في لغة قيس، و(المقت الشيء) بمعنى (كتبه) في لغة عقيل، و(محوته) عند سائر العرب، و(الساجد) في لغة طيء (المنتصب)، وعند غيرهم (المنحنى).⁽³⁰⁾ و(السامد) (العزيز) في كلام طيء، و(اللاهي) في البين.⁽³¹⁾ ... الخ.

٢.٢ . الاتساع في المعنى

وقد حاول ابن الأباري تعليل قم من الأضداد بالتغيير والاتساع الذي يلحق المعنى المركزي المشترك بين الضدين، فيكون الأصل في المعنين المتضادين «المعنى واحد»، ثم ينداخل الإثنان على جهة الاتساع. فمن ذلك (الصريم)، يقال للليل صريم وللنهر صريم، لأن الليل ينصرم من النهر والنهر ينصرم من الليل. فأصل المعنى من باب واحد وهو «القطع»،⁽³²⁾ و(القرء) ليس للظهور بذاته، وليس للعيض بذاته، وإنما هو لوقت... فقد يجوز أن يكون وقتاً للظهور ووقتاً للعيض. و(الطرب) ليس للفرح وليس للحزن، وإنما هو خفة تلحق الإنسان في وقت فرجه وحزنه، فيقال : قد طرب، إذا استخفه، و(السائم) ليس للناء المجتمعات في الحزن، وليس للمجتمعات في الفرج، «إنما جاءت هذه الدلالة لأن المأتم يطلق على مجرد اجتماع الناس».⁽³³⁾

ومما يرتبط بالاتساع أيضاً، الصورة البلاغية التي دعاها أبو حاتم الجستاني «تفاؤلاً»، وحمل عليها كثيراً من الأضداد. فـ(المجنون) للمملوء والفارغ، وـ(الشوهاء) للمهرة القبيحة والجميلة، وـ(العقوق) للعامل والعائل... الخ. وكلها على «التفاؤل»، كما يقال المفازة للمهلكة على التفاؤل، ويقال للمطندان ياريان، وللمخدوع سليم، أي سسلام وسيروى، ونحو ذلك.⁽³⁴⁾ ويشير كوهين (1970) إلى أن الأضداد كما أثبتها القدماء، تصل في مجموعها إلى أكثر من أربعين كلمة. إلا أن أكثر من النصف يمكن اعتباره مباشرة «أضداداً زائفة»، لأنه يرجع إما إلى تصعيبات أو تداخلات في الصور الصرفية، أو اختلافات في البنية التركيبية، كعدم التمييز بين (رغب في) و(رغب عن)، أو (راغ عن) و(راغ على)، أو (أغار إلى) و(أغار

(30) كتاب الأضداد، للأصمعي، صن : ثلاثة كتب في الأضداد، نشرها أوغست هنر من ص : 411 و 416 و 419.

(31) كتاب الأضداد، لأبي حاتم الجستاني، صن المجموعة الثانية من : 144.

(32) الأضداد، لأبن الأباري ص : 6.

(33) نفسه ص ص : 88 و 89.

(34) كتاب الأضداد، لجستاني ص ص : 127، 137، 138، 139 على ترتيب.

على)...⁽³⁵⁾ أو تطورات لغوية، أو تداخلات، أو اختلاف في المستويات اللغوية. ويصنف أهم ما تبقى إلى «أضداد بلاغية» ناجمة عن صور مجازية.⁽³⁶⁾ وإلى «أضداد تأويلية» فرضتها تأويلات للنصوص الدينية، توافق المقيدة. وفي هذا الإطار تدخل، بالإضافة إلى أضداد أخرى، «أفعال القلوب» مثل (ظن) و(خي) و(رجا)... الخ، التي ترافقها دلالة الشك والاحتمال. وبما أن هنا الشك بما أحياناً مستحيلاً في نصوص القرآن (أو العدديت)، «فإن»، «أفعال القلوب» قد أولت على الشك واليقين تبعاً للسباقات». ⁽³⁷⁾ وذلك واضح مثلاً في تعليق أبي حاتم السجستاني لتأليفه كتاباً في الأضداد «إذ كان يعني» في القرآن «ظن يقيناً وشك، والرجاء خوفاً وطمئناً...» فاردنا أن يكون لا يرى من لا يعرف لغات العرب أن الله عز وجل حين قال : «إنها لكبيرة إلا على المخاشعين الذين يظنون» (صورة البقرة 45، 46) مدح الشاكين في لقاء ربهم، وإنما المعنى يستيقنون، وكذلك في صفة من أولئك كتابه يسميه من أهل الجنة «هاقام الرؤوا كتابيه إني ظنت»، (سورة العنكبوت 19، 20) يزيد إني أبصرت، ولو كان شاكاً لم يكن مؤمناً، وأما قوله «قلتم ما ندرى ما الساعة إن نظن إلا ظناً»، فهو لاء شكاك كفار.⁽³⁸⁾

وعومما، فإن أهم ما انتبه إليه القدماء، من وجهة النظر التي شغلتنا هنا، بقصد تعليل ورود المشترك والتضاد، إضافة إلى علة التداخل، ظواهر النقل المجازي والاتساع في المعنى، والبحث نتيجة ذلك عن معنى مركزي تشارك فيه معانٍ لفظ المقصود، كالهبة المخصوصة في معاني (الهلال) أو الارتفاع في معاني (الجلس)، أو الجامع بين بعض معانٍ (العين)... الخ، بالنسبة للمشترك، وكالقطع في معنٍي (الصرير)، والخفة في معنٍي (الطربر)، والاجتماع في معنٍي (المأتم)، والتَّوسيع على (التعاؤل)... الخ، بالنسبة للأضداد، وهو الأمر الذي مكنهم من تلمس التمييز، وإن ظلل خامضاً، بين مشترك لفظي (homophony) لا تربط بين معانٍه أية علاقة ظاهرة كـ(الأرض) للكوكب وللزكاء، (الغال) لأنغي الأم والشامة في الوجه... الخ.

35. كوهين (1970) ص 84 - 85، ونجد مثل هذا في «المشترك» كمد «المرآز» لـ«العنان»، وـ«الاوسع»، وـ«الشيء»، (زوجان)، ووجود عدده اموحة، انظر المزهـر: 304/1.

36. كوهين (1970) ص 82.

37. نفسه ص 93، 95، ويشير كوهين إلى نهاية مصنفته للأضداد إلى أن أحياناً اجتماعية وتدفيفية خاصة ص 104.

38. كتاب «الأضداد» لـ«بيهقي» ص 72.

ولفظ متعدد الدلالة (polysemy) قد تعود معانيه إلى معنى مركزي توسيع فيه بوجه من الوجه المجازية.⁽³⁹⁾

على أن الموقف العام من ظواهر التمدد والاشتراك الدلاليين كان سلبياً إجمالاً. إذ هناك ميل ظاهر إلى الحالة «الأصلية» في الدلالة، حالة «المفرد» أو «المتبادر»، بمعناه الأصليين، أي حالة «انتقال المعاني بالألفاظ»، فاعتبر الاشتراك عموماً، إلى جانب المجاز والنقل، طارئاً على الأوضاع اللغوية - لأن «عدول عن الأصل» كما رأينا - ومدعاه للبس والاحتمال والشك، وهي أمور قد تعطل «الفائدة» - التي تحصل بـ«الوضوح» -، وتتسبب في «الغفل»، ذلك أن «الغفل في فهم مراد المتكلم يكون على خمسة أوجه» : أحدها احتمال الاشتراك، وثانيها احتمال النقل بالعرف أو الشرع، وثالثها احتمال المجاز، ورابعها احتمال الاضمار، وخامسها احتمال التخصيص...⁽⁴⁰⁾ وقد كان لهذا الموقف السلبي - المنجم على أية حال، مع أصولهم في «كيفية الدلالة» حسب الشوكاني - أثره على الموقف العام، المحافظ، من مظاهر التوليد الدلالي، باعتباره إبداعاً لدلالات جديدة، وهو الموقف الذي يعكسه بوضوح الاتجاه العام لأراء البيانيين، وأحكام قيادة الأدب خاصة.⁽⁴¹⁾

3 - المجاز

أشرنا سابقاً إلى تعلق المجاز باستعمال اللفظ في غير معناه الوضعي، ومن ثمة يختلف عن المشترك ذي المعانى الوضعية - رغم أن هذه المعانى قد ترد في الحالات الواردة إلى معانٍ مجازية في أصلها - وقد عبر البيانيون عن طرفي النقل المجازي بـ«مفهوم» : «الحقيقة» - وهي «الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع [...] أولاً فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة [...] أولاً في معناها بالتحقيق...» - والمجاز - وهو «الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الفير بالنسبة إلى نوع حقيقتها»⁽⁴²⁾ -، وهو مفهومان مرتبطان، كما يتضح، بـ«مفهوم الاستعمال» إذ أن «اللفظ قبل الاستعمال لا يتصف بكونه حقيقة، ولا بكونه مجازاً، لغير وجهه عن حد كل واحد منها».⁽⁴³⁾

و(39) وربما تحمل عدم الوضوح النام لها التمييز، بالإضافة إلى الكيفية التي ورد عليها في كتب فقهاء اللغة، وفي «رسائل الخامسة» في معاجم الألفاظ عموماً «تي كانت تورد إزاء كل مدخل، لاتبع من المعانى يحتاط فيها»، «اشترك» «المعنى»، بـ«متعدد الدلالي».

40) إرشاد الفحول ص : 27 - 28.

41) نفسه ص : 22.

42) مفتاح العلوم ص : 152 - 153.

43) إرشاد الفحول ص : 26.

ما دام المجاز، كما حنده البيانيون، مرتبطا بمحاولة إبراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان»، فإن ذلك غير ممكن في الدلالات الوضعية، مادامته يوجب حدها، «دلالات مطابقة»، أي «دلالة النفظ على تمام معناه»، فتنافي الزيادة والنقصان (أو الوضوح والخفاء)، وإنما يمكن ذلك في «الدلالات العقلية»، لأن مناطها تعلق المفاهيم بعضها، مثل «أن يكون ثقيلاً» تعلق باخر وثان وثالث، فإذا أريد التوصل بواحد منها إلى المتعلق به، فمدى تفاوت تلك الثلاثة في وضوح التعلق وخفايه صح في طريق إفادته إلى الوضوح والخفاء...»⁽⁴⁴⁾ فإنما «بحكم العقل» إذن، يمكن لمفهوم النقطة أن يدل على مفهوم آخر متعلق به، وقد يكون هذا المفهوم الآخر داخلاً في المفهوم الأصلي، كالسقف مثلاً في مفهوم البيت فيكون وجه التعلق «دلالة تضمن»، أي دلالة النفظ على بعض معناه، وقد يكون خارجاً عنه كالحائط عن مفهوم السقف، فيكون وجه التعلق «دلالة التزام»، أي دلالة النفظ على لازم معناه، وكلتا الدلالتين عقلية، لأن دلالة النفظ على الجزء واللازم مصدرها العقل الحاكم بأن حصول الكل متلزم حصول الجزء، ووجود اللزوم متلزم وجود اللازم⁽⁴⁵⁾ على أن هذه التعلقات، لا يجع فيها أن تكون «ما يثبته العقل»، بل قد تكون مبنية على معرفة مشتركة بين المتحاطبين، يسمى السكاكي «الاعتقاد»، وهو الذي يسمح للمنكلم بأن «يطبع من مخاطبه [...] في صحة أن ينتقل ذهنه من المفهوم الأصلي إلى الآخر بواسطة ذلك التعلق بينهما في اعتقاده»⁽⁴⁶⁾.

وبما أن العلاقات المجازية لا تأتى إلا في الدلالات العقلية - المبنية على «الانتقال من معنى إلى معنى بسب布 علاقه بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجه» - فإن مرجع هذه العلاقات - ضمن الصور البيانية - «اعتبار الملازمات بين المعاني»⁽⁴⁷⁾.

ويبدو أن التمييز هنا بين علاقات (أو ملازمات) عقلية، وأخرى اعتقادية، إنما يعود إلى التمييز بين علاقات قائمة على ضرورة عقلية - «مصدرها العقل الحاكم...» كما يقول المراغي - يفترض أنها مستددة من قلائم ضروري بين الكيانات، كاللزوم الشائي بين «الأمام والخلف» أو اللزوم الأحادي بين «العلم والحياة»، وكلاهما «بحكم العقل» حسب السكاكي، وعلاقات قائمة على مجرد «القرآن» غير ضروري، بحكم العقل، بين كيانين إذ

44. مفتاح العلوم ص: 140.

45. علوم البلاغة، المراجع ص: 216. وانظر: إيمان نجراية، سيوطي، حاشية على مفتاح العلوم ص: 150.

46. مفتاح العلوم ص: 141.

47. نفسه، ص:

«ليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر، ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر...»⁽⁴⁸⁾ وإنما هو افتراض تؤسسه «العادة»، أو هو علاقة «اجتهادية تقوم على غرض التكلم»⁽⁴⁹⁾ أو على «العرف»، كاللزوم الثاني بين «طول القامة وبين طول النجاد»، أو اللزوم الأحادي بين «الأسد والجراءة»، وكلاهما «بحكم الاعتقاد»⁽⁵⁰⁾.

هذه العلاقات العقلية - الاعتقادية، هي التي تسمح بأن يقىم الملازمات بين المعانى، بالانتقال من حكم إلى آخر، فينتقل من المطلوب إلى اللازم في المجان، كالانتقال من الفيت إلى لازمه، وهو النسبت في مثل : رعينا غيشا، وينتقل من اللازم إلى المطلوب في الكافية، كالانتقال من طول النجاد إلى ملزومه، وهو طول القامة في مثل : زيد طوبل النجاد. ومن ثمة فهذه العلاقات هي الطريق إلى الاستدلال.⁽⁵¹⁾

وقد حاول البayanيون حصرها في مجموعة من العلاقات تشكل الرباط الذي تقوم به المناسبة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه، كعلاقات المشابهة، والفاكية (السيبية والعسيبية)، والكم (الكلية والبعضية)، والزمان (اعتبار ما كان وما يكون)، والمكان (العالية والمحلية) ... الخ، وقد ذكر منها الرازى إثنى عشر وجهًا⁽⁵²⁾ وحصر المراغي أشهرها في تسع عشر وجهًا⁽⁵³⁾ ووصل بها البعض إلى نحو وأربعين علاقة⁽⁵⁴⁾ وأجملها الأمدي في «أن يكون محل التجوز مشابهاً لمحل الحقيقة في شكله وصورته، كإطلاق اسم الإنسان على المصور على العائط، أو في صفة ظاهرة في محل الحقيقة، كإطلاق اسم الأسد على الإنسان لاشراكهما في صفة الشجاعة، لا في صفة البغر لخفاتها، أو لأنه كان حقيقة، كإطلاق اسم العبد على المعتقد، أو لأنه يؤتى إليه في العالم، كتسمية المصير خيراً، أو أنه مجاور له

⁽⁴⁶⁾ نهافت الفلسفه، للغزالى ص : 65، وانظر محمد سارة (1972) ص : 192.

⁽⁴⁷⁾ أسرار البلاغة، لمعرجى ص : 461، وانظر متلا حديثه عن إثبات الصوغ تبرير في بيت البحترى :

فصحى ما صاغ من تبرى ومن ورق

وحاك ما حاك من ورق وديجاج

وكتب أن ذلك يخرج من موضعه من العقل. لأن إثبات الفعل لم يغير شله لا يصح عند العقل، إلا أن ذلك على سير التأوى، وعلى العرف الجلوي بين الناس، أن يجعلوا الشه، إذا كان سبباً أو كالسبب في وجود الفعل، كأنه داعل، فلما أجرى الله سعاده المادة أن تورى لأشدرين، وتظاهر الأشدوان... صار يتوهم في ظاهر الأمر كأنه موجود هذه الآية، حسنة ابن تربيط، فاسند الفعل إليه على هذا التأويل، من ص : 332 - 335.

⁽⁴⁸⁾ مفتاح العلوم ص : 143.

⁽⁴⁹⁾ وانظر متلا : سـ، حسن (1947) ص : 30 و بم بعده

⁽⁵⁰⁾ المزهر : 339/1.

⁽⁵¹⁾ علوم البلاغة من ص : 256 - 262.

⁽⁵²⁾ إرشاد الفحول ص : 24.

في الفالب، كقولهم : جرى النهر والميزاب، ونحوه. وجميع جهات التجوز، وإن تعددت غير خارجة صادرة ذكرناها». (55)

٤ . العلاقات المجازية والتوليد

هدفنا في هذه الفقرة أن نحيط بعض الخصائص التي ميزت نظرية القدماء إلى التوليد الدلالي، من خلال العلاقات المجازية خاصة. ويعتبر الحديث عن العلاقات المجازية - أو جهات التجوز - حدثاً عن إمكان التجون وتفسيراً له في آن واحد، إذ بالعبارة يكون الانتقال من معنى إلى آخر، وبها يخرج الارتجال حيث لا علاقة، كما يخرج الغلط. ولذلك تجد من حدود المجاز أنه «اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أولاً، على وجه يصح، وزيادة قيده (على وجه يصح) لإخراج مثل استعمال الأرض في السماء». (56) فالعلاقة «رباط بين المعانٰي كما أن الاشتغال ربطة بين الصيغ». (57)

وفي هذا الإطار كان الحديث القدماء عن إمكان النقل حدثاً عن «وجه العلاقة»، كما هو الحال في تقليل «الاسم اللغوي» إلى «المعنى الشرعي» بناءً على علاقة الخاص بالعام (أو الجزء بالكل) في تقليل اسم (الصلة) مثلاً من مجرد (الاتباع) إلى مجموع الأفعال الشرعية التي يعنيها الاسم شرعاً، حتى أنه «لا يخطر ببال السامع والمتكلم إلا جملة هذه الأفعال، دون اتباع»، (58) أو علاقة العام بالخاص (أو الكل بالجزء) في تقليل (الصوم) من إفادته في اللغة (الإمساك) إلى إفادته في الشريعة إمساكاً مخصوصاً. فتكون «العلاقة الشرعية» مجازات لغوية غلت في المعاني الشرعية لكثرتها دورانها على ألسنة أهل الشرع». (59) أو متلماً يحصل في الاسم العرفي . وهو «ما انتقل عن بابه يعرف الاستعمال وغلبه عليه لا من جهة الشرع، أو [هو] ما أفاد ظاهره، لاستعمال طارئ من أهل اللغة، ما لم يكن يفيده من قبل» - كتبية الخاص باسم العام في تقليل اسم (الذابة) من وقوعه «على كل شخص يدب على البطل»، إلى إفادة «شخص مخصوص من الحيوان» هو الفرس، وكتبية الشيء باسم مكانه (أو علاقة المحلية) في إطلاق اسم المكان المطمئن من الأرض على فضاء الحاجة، وكتبية الشيء بما يجاوره (أو

(56) الإحکام في أصول الأحكام : ١٩٧١.

(57) إرشاد الفحول ص : ٢١.

(58) انظر : محمد يعقوب الجليل (١٤٨٠) ص : ٧٣.

(59) كتاب المفتهد : ٢٠١.

(60) إرشاد الفحول ص : ٢٢.

يلبسه) في إطلاق اسم (الراوية) على مزاعة الماء...⁽⁶⁰⁾ وهكذا في باقي النقول بناء على علاقات الشابهة وغيرها.

ومن ثمة فالعلاقات المجازية بمعنفها، تحدد ميدانياً، إمكان توليد دلالات جديدة، وعدم الاقتصار على المستعمل والمنقول، لأن العبرة بنوع هذه العلاقات لا بأشخاصها، أي دون البحث عن اللفظ يعنيه، فلا يشترط النقل في أحاد المجاز، بل العلاقة كافية، والمعنى نوعها، ولو كان نقل أحاد المجاز معتبراً لتوقف أهل العربية في التجزع على النقل، ولو قمت منهم التغطية لمن استعمل غير الممוצע من المجازات، وليس كذلك بالاستقراء، ولذلك لم يدونوا المجازات كالحقائق [...] وإلى عدم اشتراط نقل أحاد المجاز ذهب الجمهور، وهو الحق...⁽⁶¹⁾

ويشير الشوكاني هنا إلى صنيع أصحاب العاجم، الذين يدو أنهم كانوا يقصدون بيان المعاني «المحققة» إذ «لو كان استعمال اللفظ على سبيل المجاز موقوفاً على النقل، لدعاهم الاحتفاظ بهذا الفن من البيان أن يتزموا، بعد بيان المعاني الحقيقة، ذكر المعاني التي استعمل فيها العرب اللفظ على وجه المجاز، وما رأيتم به». أما تعرض الزمخشري، في «أساس البلاغة»، للمعنى المجازية بعد الحقيقة، فلم يقصد به «أن يقصر المجاز على تلك الألفاظ، ولا أن يحصر على الناس التصرف في تلك الألفاظ بتقلها إلى معانٍ لم ينقلها إليها العرب، وإنما قصده التبيه على جانب عظيم من أساليب البلاغة وتصرفاتهم في المعاني، ليقتدي بهم الناشرون».⁽⁶²⁾

فالعيبأ إذن، استعمال اللفظ في غير ما وضع له على طريق المجاز، أو تقله من معناه الأصلي إلى معنى اصطلاحى، متى تحقق بين المعنيين علاقة من العلاقات المقررة في علم البيان، والتي «جرت عادة العرب» أن يعتمدوا عليها في تعبيرهم المجازي.

ورغم ما قد يبدو من «تسامح» فيما أوردناه هنا بقصد موقف القدماء من قضایا التوليد الدلالي، فإننا نجد لديهم ميلاً واضحاً للحد ما أمكن، من تجاوز الممוצע المستقر من المعاني، والمأثور من الدلالات.

وإذا كان هذا العيل يتحول إلى موقف يبرز بشكل يكاد يكون جازماً في مجالات محددة على رأسها مجال المعاملات الشرعية - إذ قد يجوز للناس «أن يضعوا كلامهم حيث

⁽⁶⁰⁾ كتاب المعتمد : 26/1 - 70 .

⁽⁶¹⁾ إرشاد الفحول من . 24 .

⁽⁶²⁾ سحر والنذر ويرهد في حبة لعنة القراءة - محمد خضر حسين، حسـ . معجم اللغة العربية الملكي : 147/1 .
ونظر مقدمه أساس البلاغة بزمخشري .

أحبوا إذا كان لهم مجاز، إلا في المعاملات»⁽⁶³⁾ ومن ثمة «فطلاق الكلامية - مثلاً - مثل قول الإنسان : الخلية والبرية والبنة، أو جبلك على غاربك، لا يقع، حسب النظام، وإن قارنته نية الطلاق»⁽⁶⁴⁾ فإنه ينبع أيضاً إلى هذا الحد أو ذلك، على ما يقع خارج هذا المجال.

فال المجازات يجب إقرارها حيث وردت، ولا يجوز تعديتها إلا بذاته وتوقف من اللغة، فإذا لستعير لفظ الأسد للشجاع لما يربطهما من معنى الشجاعة، يجب إقراره ولا يجوز تعديته واستمارته للرجل الأبغر، لعلاقة المثلية بينهما، ولفظ نخلة إذا استعير للمرجل الطويل بجمع الطول في كل، لا يصح أن تعديه ونطلقه على العجل من أجل طوله»⁽⁶⁵⁾ والإشارة هنا إلى أن تعدى المجازات لا يجوز إلا «بتوقف من اللغة»، تأكيد للحد من حرية المتكلم في التجوز والتولي، إذ على هذا الأخير أن يتبع في عباراته وأساليبه طرق الدلالة التي سارت عليها الجماعة قبله، دون أن يخرج على هذه الأطر الدلالية أو التعبيرية، بل دون أن يقياس عليها أحياناً، فالباحث مثلاً يعطي للشراء المجاهلين وحدهم الحق في التجوز، وينبئ باللاحقين وللمعاصرين مهمة الاحتناء والتقليل، فيعدد تشبيهات لا يجوز القياس عليها : «وسموا الجارية غزالاً، وسموها أيضاً خشقاً، ومهرة، وفاخطة وعمامة، وزهرة، وقضباً وخيزراناً على ذلك المعنى... وليس هنا ما يطرد لنا أن تقسي، وإنما نقدم على ما أقمنا، ونحجم بما أحجموا، ونتهي إلى حيث انتهوا...»⁽⁶⁶⁾

إن المجازات هنا، تصبح بمثابة مواضعة سابقة، توافدت عليها الجماعة اللغوية، ولا يجوز للفرد أن يخرج عن إطارها، ولا أن يقيس عليها، ويكون شرط الاستعمال المجازي، حتى بالنسبة إلى الجماعة، إدراك وجه الشبه بين المعينين، ولو كان وجه الشبه موجوداً ولم تدركه الجماعة، ولم تتعمل لفظة مجازاً، فلا يجوز ادعاء المجاز فيه، وهذا التواضع المجازي يساوي في قوته وثباته المواضعة الحقيقة، وذلك لأن «المجاز - كما يقول القاضي عبد العجیار - قد صار موضوعاً لما استعمل فيه مجازاً، فهو في الحكم بمنزلة اسم يستعمل في أمرين على جهة الاشتراك»⁽⁶⁷⁾ وتنظر صورة هنا التواضع المجازي خاصة، في اعتبارهم نقل

١٦٤. الحيوان، لمبحث : ٢٦٤، ونظر نصر حمد (١٩٨٢) ص : ١١١.

١٦٥. عن : نصر حمد (١٩٨٢) ص : ١١١.

١٦٦. علوم البلاغة، تعرّفي عن ... ص : ١٠٦ - ١٠٧.

١٦٧. الحيوان، لمبحث : ٢١١، وفي هذه البيق بعد بعض الآراء، التي تشتت ومضمة المجاز : فـ... منه كون المجاز وضعياً، فـ... هي حق (ـ)، هو لنفسه توسيع على التصالح في غير بوضع أنه آولاً من اللغة لم ينبعها من التعلوه، إلا حكم : ٣٨٧.

وأنظر نصر حمد (١٩٨٢) ص : ١١٤.

١٦٨. المفتى في أبواب التوجيه والعدل، للفقيه عبد العجیار : ٢٨٧/٥، ونظر نصر حمد (١٩٨٢) ص : ١٣٢.

الألفاظ الشرعية كالصلوة والزكاة والصوم... بمتباينة ابتداء مواضعة من الله الذي «من حيث ثبتت حكمته، يجب صرف كلامه إلى أنه أراد به الوجه الصحيح». فإذا يبنه، وتقل اللفظ عن اللغة، صار كابتداء مواضعة منه⁽⁶⁸⁾، وابتداء المواضعة من الله هنا، يشير من جهة أخرى إلى الحرية الواسعة التي حظي بها البيان القرآني، وذلك على أساس أن اللغة، ملك لله وعارية في أيدي البشر، فله كل الحرية في وضعها حيث شاء: «فإذا كانت العرب يستقون كلاماً من كلامهم، وأسماء من أسمائهم، وللنّة عارية في أيديهم، من خلقهم ومكتّهم وألهمهم وعلمهم، وكان ذلك منهم صواباً عند جميع الناس، فالذي أعارهم هذه النّمة أحق بالاشتقاق»⁽⁶⁹⁾. ويعتبر تعريف التجوز في مجال «البيان الإنساني» ضرورياً في هذا السياق، للمحافظة على وظيفة المواضعة اللغوية، التي هي «الإبانة» عند الجاحظ أو «الإخبار» عند القاضي عبد الجبار... «الوضوح» هو شرط تحقيق هذه الوظيفة للبيانية، ولا يكون «الوضوح» بدوره، إلا بالإضافة على «المعرفة المتركة»، أو «قصد المتكلمين»، ومن ثمة فارتباط «وضوح» الدلالة بـ«المعنى»، يعتبر خاتماً لتحقّيق وظيفة اللغة في «الإبانة» أو «الإخبار» أو «الإفاده». وهنا يعني أن التجوز والتوليد لا يمكنان إلا في إطار «معرفة المقاصد»، أو «الإدراك الجماعي» لوجوه الشبه، كما مر بتنا، فإذا تحقق شرط «معرفة المقاصد» أمكنت معرفة الدلالة، وفي هذه الحدود فقط، يمكن وقوع الاشتراك والاتساع والمجاز في الكلام.

وتفعّل هذه الشروط المقيدة، إلى الطبيعة الملتبسة للدلالة اللغوية: أما «المعانى» التي تحملها الألفاظ، فالامر في معاناتها أشد، لأنها تأثر العقول، وولات الأفهام، وبنات الأفكار⁽⁷⁰⁾. والحال أن هنا الالتباس، وهذه المعاناة، وثيقاً الصلة بالتمدد الدلالي والتتجوز والتوليد. ونحس بذلك أكثر في مقارنة القاضي عبد الجبار بين «دلالة المعجزة»، و«دلالة الكلام»، حيث يعتبر أن المعجزة «أشد دلالة» لأن من حق التصديق بالقول أن يصح فيه... المجاز والاستعارة لأمر يرجع إلى ذات الكلام⁽⁷¹⁾. ومن ثمة تتأخر دلالة الكلام عن أنواع الدلالات الأخرى، لقابلته للأشتراك والاحتمال، ومن ثمة أيضاً وجوب وضع ضوابط لهذا الأشتراك والاحتمال، وإلا خرج الكلام عن أن يكون دلالة، فيمهنه الضوابط فقط «جوزنا»...

⁽⁶⁸⁾ نسخة : 189/5، 189/5، وانظر نصر حامد (1982) ص : 134.

⁽⁶⁹⁾ العيوان، للجاحظ : 348/1، 348/1، وانظر نصر حامد (1982) ص : 125.

⁽⁷⁰⁾ بين إيجاز القرآن، لخطابي ص : 33، وانظر محمد بدرى سد الجليل (1980) ص - 32.

⁽⁷¹⁾ المعني في أبواب التوحيد والعدل : 161/5، وانظر نصر حامد (1982) ص : 123.

انتقال حكم الكلمة بالتصارف... عن الحقيقة إلى المجاز، وكل ذلك لا يوجب قلب المعاني⁽⁷²⁾. فشرط التجوز إذن، مراعاة المعنى الذي تقصد إليه الجماعة . وهو «التصارف» هنا - حيث تطلق اسمها على شيء من الأشياء، أو صفة من الصفات. ومراعاة هذا المعنى، باعتباره شرطاً للنجاح بالتجوز، وإن وجدت العلاقة، هو ما لا يلاحظه لدى البصانين في عدم تجويزهم استعارة الأسد للإنسان بجامع البخر، أو استعارة التخلة لغير الإنسان بجامع الطول ... الخ، وهو ما يلاحظ عندهم أيضاً حيث لا يكتفون مثلاً «في إطلاق اسم الشيء على ضده، بعلاقة التضاد، حتى يفيض معنى لطيفاً، كالتيهم في نسبة قبيح المنظر قمراً، أو التفاؤل كمية الصحراء مفارة، أو النسيع سليماً... ولا يكتفون في إطلاق الجزء على الكل بعلاقة الجزئية، حتى يكون للجزء مزيد اختصاص بالمعنى الذي يقصد من الكل، نحو «عين»، تتعمل في الجاسوس، لأن للعين مزيد اختصاص بعرفة التجسس»⁽⁷³⁾.

ومن ثمة كانت الشروط التي وضعها البلاغيون والنقاد، للاستعارات والمجازات عموماً، والتي تسمح بالحكم عليها بـ«الحسن» أو «القبيح». وهي شروط يدور معظمها حول «الوضوح» و«القرب من الحقيقة»، و«مراعاة ما جرت به العادة» و«اقرء العرف» أو «الذوق السليم» و«ارتاحت إلى النفس» ... الخ. فالاستعارات تقاس صحتها «بقربها من الحقيقة وشدة ملامتها معاها لما استعيرت له» (أبو القاسم الأmedi ص : 234)، و«ملائكتها تقريب الشبه، ومناسبة المستعار له للمستعار منه» (القاضي العرجاني ص : 40)، «فيكون الشبه... جلياً بنفسه، أو معروفاً سائراً بين الأقوام، ولا خرجت الاستعارة عن كونها استعارة، ودخلت في باب التعمية والألغاز» (السكاككي ص : 164)، وذلك أن «كل ما دنا من المعاني من الحقائق، كان ألوط بالنفس، وأجلن في الميع، وأولى بالاستجادة» (أبو القاسم الأmedi ص : 140).

ويرتبط «القرب من الحقيقة» هنا بـ«الصحة العقلية» وـ«الصدق»، إذ «ليس الأمر على ما ظنه ناصر الإغراء والتخييل، من أن المقال إنما يتسع، ويغزى بنحو الكلام، إذا بسط من عنان الدعوى»، فأثبتت ما ينفيه العقل ويأباه، فالاستعارة «سبيلها سهل الكلام المعنوف، وإذا رجمت إلى أصله وجدت قائله يثبت أمراً عقلياً صحيحاً»⁽⁷⁴⁾.

والآمور «العقلية» هنا، إثبات لمثاليات «موضوعية» قائمة بين الكيانات «في ذاتها»، وهذا معنى ما أشرنا إليه أعلاه، بقصد الحديث عن الماجحظ والقاضي عبد العباس، والمتعلق بموجود

(72) نفسه : 172/3 - 173 . وانظر نصر حمود (1982) ص : 123.

(73) المجاز واسفل... نسخته الخضر حسين : 296، 295/1.

(74) أسرار البلاغة، العرجاني ص : 239.

وجه للثبه قد لا تدركه الجماعة، فليس «المراد بالمعنى في إيجاد الاختلاف بين المخلفات في الأجناس، أنك تقدر أن تحدث بينها مشابهة ليس لها أصل في العقل، وإنما المراد أن هناك مشابهات خفية يدق العسلك إليها، فإذا تغلغل الفكر فأدركها، استحق صاحبها الفضل».⁽⁷⁵⁾

ومن ثمة، فكان المشابهات «سابقة الوجود»، والمتجوزون إنما يوضخونها إلى هذا العد أو ذاك، ومن ثمة أيضاً تكون التراكيب «حقيقية» و«صادقة» كلما وافقت هذه الأوضاع «الموضوعية». فلا غرابة إذن أن يكون البيان «إيراد المعنى الواحد بطريق مختلفة باليزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان»، وليس إبداعاً لعلاقات تصورية جديدة، أي لواقعه جديد، فالمحاجز إنما «ينضم به المعنى»⁽⁷⁶⁾ وهناك «واقع» واحد ثابت يعكسه نسق تصوري وضعي قوامه «الصور الذهنية» (الشوكتاني ص : 14) واللازمات بين المعانى عقلية كانت أو اعتقادية، ويجب أن تعتمد التراكيب الدلالية هذا النسق القائم دون الغرور عنه.

ومما يرتبط بهذه، أنها تجده تناول التراكيب المجازية، منذ بداياته مع أبي عبيدة مثلاً، يقوم على ردها باستمرار إلى تراكيبها الحقيقة الأصلية : فالآية «كل نفس ذاتية الموت» يصبح معناها : «ميته»، و«ضررت عليهم الذلة والمسكنة» سورة البقرة 61، تعني : «الزموا المسكنة»، و«قل إن ربى يقذف بالحق علام الفيوب» سورة المائدة 116، تشير : «يأتني بالحق... وبذلك يتساول التركيب «المجازي» و«ال حقيقي» ليعبرا عن معنى واحد في النهاية».⁽⁷⁷⁾

ولذلك كان الحكم على المجازات بـ«الفريح» أو «الخطأ»، كلما ابتعدت عن هذه المقاييس، ولم تتعترم ما استقر من تصورات بعند الكيانات وخصائصها و العلاقات المفترضة بينها، كما تعكسها نصوص الاحتجاج التي تبناها أهل اللغة عموماً، والأمثلة على ذلك كثيرة لدى تقاد الأدب خاصة.⁽⁷⁸⁾ فالآمدي (أبو القاسم) يخطئ أبا تمام، الذي «يعيشه تصور الرياح

(75) نفسه، من ص : 129 ، 131 .

(76) دلائل الإعجاز، للعرجاني من ص : 227 ، 228 .

(77) انظر نصر حامد (1982) ص : 102 . وكل استعارة لا بد منها من العقيقة، وهي أصل الدلالة على المعنى في النفعة . كما يقول الرمانوي في : التشكك في [إعجاز القرآن]، ص : 86 .

(78) حتى أصحاب أبي تمام كانوا يحاولون تبرير مجازاته بالرجوع إلى نصوص الاحتجاج. مكنا نجد أبا بكر الصولي يدافع عن عيب على أبي تمام في قوله :

لا تبني ماء، العلام فانني
حسب قد انتعلبت ماء بكل شيء

بالإحالاة على أمثل ذي الرمة والأمن، وعلى الآيات القرآنية. انظر : أخبار أبي تمام، للصولي من ص : 36 ، 37 .

وتقسيمها في قوله :

تم الزمان ربوعهما بين الصبا
وقبوليما ودبورهما أثلاثا

لأن الصبا والقبول ربيع واحدة : «إنا ما سمعنا مثل هذا في الريح، ولا علمناه في اللغة، ولا وجدنا في الشعراء أحدا قال : الصبا وقبولها، ولا الجنوب وقبولها، ولا الشمال وقبولها أي سهلها ولينها... فقد استقصى أصحاب «الأنواء» في كتبهم ذكر الرياح، وأوصافها ونحوتها... فما منهم أحد ذكر أن القبول غير الصبا...» (الموازنة ص ص : 141 - 142).

والبحتري مخطئ، حب العسكري، لأنه يتحدث عن حواشى الدر، وهو شيء «غير معروف»، حيث يقول :

بنت صفرة في لونه إن حمدهم
من الدر ما اصفرت حواشيه في القد
فاستعمال (الحواشى) في الدر خطأ، ولو قال (نواحيم) لكان أجود، «والحاشية للبرد
والثوب، فاما حاشية الدر فغير معروف» (الصناعتين ص : 132).
ولا يصح لأبي تمام أن يعاني بين العلم والرقة في قوله :
رقيق حواشى العلم لوان حامى
بكفيك ما ماريت في أنه برد

«فما وصف أحد من أهل الجاهلية، ولا أهل الإسلام العلم بالرقى، وإنما يصفونه بالرجحان والروزانة» (الصناعتين ص : 125، والموازنة ص : 128).

وقد ارتبط اعتماد التصورات الدلالية القارة في تحضير المعانى وتصويبها كما رأينا، باللجوء إلى «الواقع». أو ما استقر باعتباره إدراكا «موضوعيا» لواقع العالم والأشياء - في إنكار التركيب الدلالي «الكافحة» التي تقيم اقترانات بين الكيانات «ليس لها أصل في العقل»، بتعبير الجرجاني. ولذلك يأخذ أبو القاسم الأعمى على أبي تمام مثلا، مخالفته «للواقع العقلي للأشياء» في قوله :

هاديه جسذع من الأراك وما
تحت الصلا من صخرة جلس

إذ أن عيادة الأراك لا تكون جذوعا «وهي لا تنفظ حتى تصير كالجذوع» (الموازنة ص : 126 - 127).

وينكر علي البحترى قوله : «يصف غرماً أشقر أو خلوقياً :

صيغة الأفاسق بين آخر لبسن

عنصر شناختی و اول فجر

لأن «العمرة لا تكون بين آخر الليل وأول الفجر، وهو عادي في هنا غالط، لأن أول الفجر الزرقة، ثم البياض، ثم العمرة عند بدو قرن الشخص، كما أن آخر النهار عند غيوبته الشمس العصرية، ثم البياض، ثم الزرقة وهي آخر الشفق» (الموازنة من : 344).

بل يمتد ذلك إلى تخطي بعض الشعراء الأولئ، مثل زهير الذي يصف الضفادع بالغوف من الفم والفرق :

يخرج من شریات ماؤها طحل

على الجميع نوع يخفي الفم والغرق

مع أن «الضفادع لا تخاف شيئاً من ذلك» (الوماطة ص 10 - 12).

ويخلص الأمدي (أبو القاسم) بعض أخطاء أبي تمام في أنه جعل «اللدنر أخدعا، وبدا
تقطع من الزند، وكأنه يصرع، ويحل، ويشرق بالكتوم، ويتسم، وأن الأيام تنزله، والزمان
أبلق، وجعل لل مدح يدا، ولقصائده مرامـر إلا أنها لا تنفع ولا تزمر، وجعل المعرف مسلما
تارة ومرتبـا أخرى، والحدث وغدا، وجذب ندى المدح بزعـمه جذبة حتى خر صريحا بين
يدي قصائده، وجعل العـجد مما يـحدـدـ عـلـيـهـ الغـوفـ، وأنـ لـهـ جـداـ وـكـداـ، وـجـعلـ لـصـروفـ النـوىـ
قدـاـ، ولـلـأـمـنـ فـرـشاـ، وـطـنـ أـنـ الـفـيـثـ كـانـ دـهـراـ حـائـنـكاـ، وـجـعلـ لـلـأـيـامـ ظـهـراـ يـرـكـبـ، وـالـلـيـاليـ
كـائـنـهاـ عـوارـكـ، وـالـزـمانـ كـائـنـ صـبـ عـلـيـهـ مـاءـ، وـالـفـرـسـ كـائـنـ اـبـلـقـ، وـهـذـهـ اـسـتـعـارـاتـ
فيـ غـاـيـةـ الـقـبـاحـةـ وـالـهـجـانـةـ وـالـبـعـدـ مـنـ الصـوـابـ» (الموازنة ص: 233 - 234)، أوـ هيـ «أـمـورـ
مـنـ حـمـلتـ عـلـىـ التـحـقـيقـ، وـأـجـرـيـتـ عـلـىـ السـامـحةـ، أـدـتـ إـلـىـ فـادـ اللـفـةـ، وـاـخـلـاطـ الـكـلامـ،
وـإـنـماـ الـقـصـدـ مـنـهاـ التـوـسطـ وـالـاجـزـاءـ بـمـاـ قـرـبـ وـعـرـفـ، وـالـاقـتـمارـ عـلـىـ مـاـ ظـهـرـ وـوـضـحـ»
(الـوـسـاطـةـ صـ: 432 - 433)، وـاحـتـرـامـ أـنـسـاطـ التـراـكـيـبـ الدـلـالـيـةـ الصـالـوـفـةـ وـزـوـاـياـ نـظرـ
الـأـسـلـافـ، حـتـىـ «يـنتـهيـ فـيـ اللـغـةـ إـلـىـ حـيـثـ اـنـتـهـواـ، وـلـاـ يـتـعـدـىـ إـلـىـ غـيرـهـ، قـيـانـ اللـغـةـ لـاـ يـقـاسـ
عـلـيـهـ» (الموازنة ص: 202).

وتُتضح طبيعة المعانى «الصحيحة النموذجية»، وعلاقتها بالنقى التصورى الوضعي القارىء حين يوازن الأمد (أبو القاسم) بين أتباع البحترى وأتباع أبي تمام. فلما كان فضل الأول يكمن في «وضع الكلام فى مواضعه، وصحة العبارة، وقرب المعانى، وإنكشاف المعانى»، فإن

من أتباعه «الأعراب... والشعراء المطبوعون وأهل البلاغة» (الموازنة ص : 10)، وهم «العرب التي لا تحفل بالإبداع والاستعارة إذا حصل لها عمود الشعر ونظام القريض» (الوماطة ص ص : 33 - 34). أما أبو تمام فشأنه «غموض المعاني ودقتها، وكثرة ما يورده مما يحتاج إلى استباط وشرح واستخراج» وأتباعه «أهل المعاني والشعراء... ومن يميل إلى التدقيق وفلفي الكلام» (الموازنة ص : 10).

إن المقصود إذن، الوقوف عند «مناهب العرب المأولة» [وخدم التجاوز] إلى الاستعارات البعيدة المخرجة للكلام إلى الخطأ أو الإحالات» (الموازنة ص : 24)، وما «الخطأ» أو «الإحالات»، في القسم الأعظم منهما، إلا تجاوز للعلاقات التصورية التي بنيت عليها العجائز «الصحيحة» في النسق التصوري الوضعي القار الذي ارتبط بتنظيم مخصوص لكتابات التجربة وخصائصها، ومن ثمة هذه الحساسية إزاء تصورات «تعيد ترتيب الأشياء وصفاتها»، ومن ثمة أيضا تعريف «التوسيع»، لدى ناقد كابن رشيق، بأن «يستخرج الشاعر معنى من معنى شاعر تقدمه، أو يزيد فيه زيادة، فلذلك سمي التوسيع، وليس باختراع لما فيه من الاقتداء بغيره...». وحين يتحدث ابن رشيق عن «الإبداع» أو «الاختراع» - وهو «ما لم يسبق إليه قائله، ولا عمل أحد من الشعراء قبله نظيره أو ما يقرب منه» - فإنه يمثل لذلك بشاعر قديم هو أمرؤ القيس

(١) في قوله :

موت إليها بعد مانام أهلها
سو جباب الماء حالا على حال

(العمدة : 177/1).

هذا الموقف المحافظ من نقل المعاني، وتغيير اللغة عموماً، واضح أيضاً في صنيع من اهتموا بجمع مفردات اللغة ومعانيها من المعجمين. فقد حاولت جل المعاجم اختيار «العربية الصحيحة» في إطار «بدأ الاحتجاج»، وتصوّرت عن إثبات ما وضع المولدون والمحدثون في الأقطار العربية من الكلمات والمقطوعات والتركيب، حتى ترقى نفس الدارسين أن اللغة قد كملت في عهد الرواية» (المعجم الوسيط صص : 9 - 10)، فافتقرت جهود اللاحقين عموماً، على تنظيم ما جمعه ألافهم، ولم يعواولوا تدوين ملاحظاتهم عن الفروق بين لغة البنو في القرون الأولى، ولغة معاصرتهم، «فلم يحاول واحد من علماء القرن الخامس مثلاً أن يبين لنا المعنى الذي يفهمه معاصره في لحظة جمعها زميل له في القرن الثاني المجري». (٢٩)

(٢٩) لعن العاشرة، رمضان عبد التواب من : 61. وانظر : الجوانب الدلالية في نقد الشعر، لغایز لغاية ص : 153 - 154.

وأتجهت عنابة المصممين إلى انتقام «فصيح» اللغة و«صحيحها»، وذلك واضح خاصة في المعاجم التي صنفت بعد العطيل وابن دريد، والتي اتخذت أسماء تشير إلى تنقية اللغة من «الغريب» و«الجروحي»، مثل قهذيب اللغة للأزهري، والصحاح للجوهري... يقول الأزهري مثلاً في مقدمة معجمه: «وقد سميت كتابي هذا (تهذيب اللغة) لأنني قصدت بما جئت فيه نفي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالتها الأغبياء عن صيغها، وغيرها الفتن من شنهاء». (80) ومن ضمن ما يقصد الأزهري بالألفاظ التي أزيلت عن صيغها... ما اعتبر جوشيا أو مبتداً وغير لائق، والمبتذل كما يعرفه السيوطي «ما يكون شائعاً بين العامة دون الخاصة» (المزهر : 189/1) أي بعبارة أخرى، ما كانت تبرز فيه أكثر من غيره التغيرات اللغوية بصفة عامة، ومنها التغيرات الدلالية، وهو ما كانت تقصده «تصويبه» كتب «عن العام»، إذ إلى جانب ما نجده فيها من مسائل تركيبية وصرفية وصوتية، هناك تصويبات دلالية، تنصب على «ما تضمه العامة في غير موضعه» منحرفة في ذلك بدللات الألفاظ عن «أصولها»، والملحوظ أنها في كثير من الحالات إزاء مولدات مجازية. من ذلك ما يورده ابن السكبي في كتاب (العرف التي يتكلّم بها في غير موضعها)، حيث يثبت الاستعمال المجازي (الحرف)، ثم ينص على استعماله العقيلي (الصواب) : «ويقال للرجل : إنه لغليظ المشافر، وإنه لغليظ الجعافل. وإنما المشافر للإبل، والجعافل لذوات الحوافر...»، ومن «أغلاطه» الشعراء استعمالهم النحل وهم يقصدون العسل، أو الأبلة وهم يريدون البصرة...» (81)

وفي (اصلاح المنطق) : «ومما تضمه العامة في غير موضعه قوله : أكلنا ملة، وإنما الملة الرماد الحار»، «وقولهم : خرجنا متزر، إذا خرجوا إلى البساتين، وإنما التزره التباعد عن المياه والأرياف، ومنه قيل فلان يتزر عن الأفقار، أي يتبعده عنها»، «وتوقول : هي المزاد، التي يستقي فيها الماء، ولا تقل راوية، إنما الرواية البعير أو البغل أو الحمار الذي يحمل عليه الماء». (82)

لقد لاحظ القدماء كثيراً من الظواهر المتعلقة بالتغيير الدلالي، وجردوا مجموعة من العلاقات الرابطة بين المعنى المنقول والمنقول عنه. لكنهم من جهة اختلفوا في حصرها كما رأينا، كما اختلفوا في تحديد بعضها : فالصلة في معطيات مثل : «إنني أرأني أحضر

(80) انظر : الصحاح اللغوية، محمد أبو المرج ص . 11.

(81) وانظر : (لـ ماسين 1980) ص : 174.

(82) إصلاح المنطق، لأن السكبي ص : 284، 287، 331 على التوالي.

خواصهم سورة يوسف 36، تعتبر زمانية لدى الأمدي (سيف الدين) كما رأينا، وهي سببية عند الرازى (المزهور : 359/1). وتنتمي معلميات مثل : «وسائل القرية» سورة يوسف 82، بعلاقة السببية عند الشافعى⁽⁸³⁾ لكنها نوع خاص من المجاز، هو المجاز بالعنف عند الرازى مثلاً (المزهور : 360/1). وتستعمل علاقة المجاورة بمعنى عام لدى الأمدي (سيف الدين) (الفقرة 3 أعلام)، وبمعنى خاص عند الشافعى (الشوكتانى ص : 75) والرازى (المزهور : 360/1)، كالرواية المقرية مثلاً. ونجد هم يشيرون إلى صومالية العلاقات المجازية، وإلى أن العبرة بمعانٍ واعٍ لها، إذ يكفي أن تتوفر العلاقة ليصح التعبير، لكنهم أبدوا كثيراً من التحفظات بهذا الشأن، ووضعوا لذلك شروطاً تنتهي إلى حصر التصرف في المعانى، في حدود ضيق، وهي شروط ارتبطت بنظرية محافظنة وسكنوية للنسق التصوري، جعلته يكاد يكون مفارقاً «لأغراض» المتكلمين، مما مارسا سلطة قاهرة على مستوى مقوله الكيبات وتنظيم العلاقات بيتهما، وهو ما أوضحته من خلال بعض الأمثلة لعواقب البلاغيين والنقاد، سواء في تحدياتهم لشروط حسن المجاز، أو في أحکامهم على التراكيب الدلالية التي واجهوها في نصوص الشعراء خاصة.

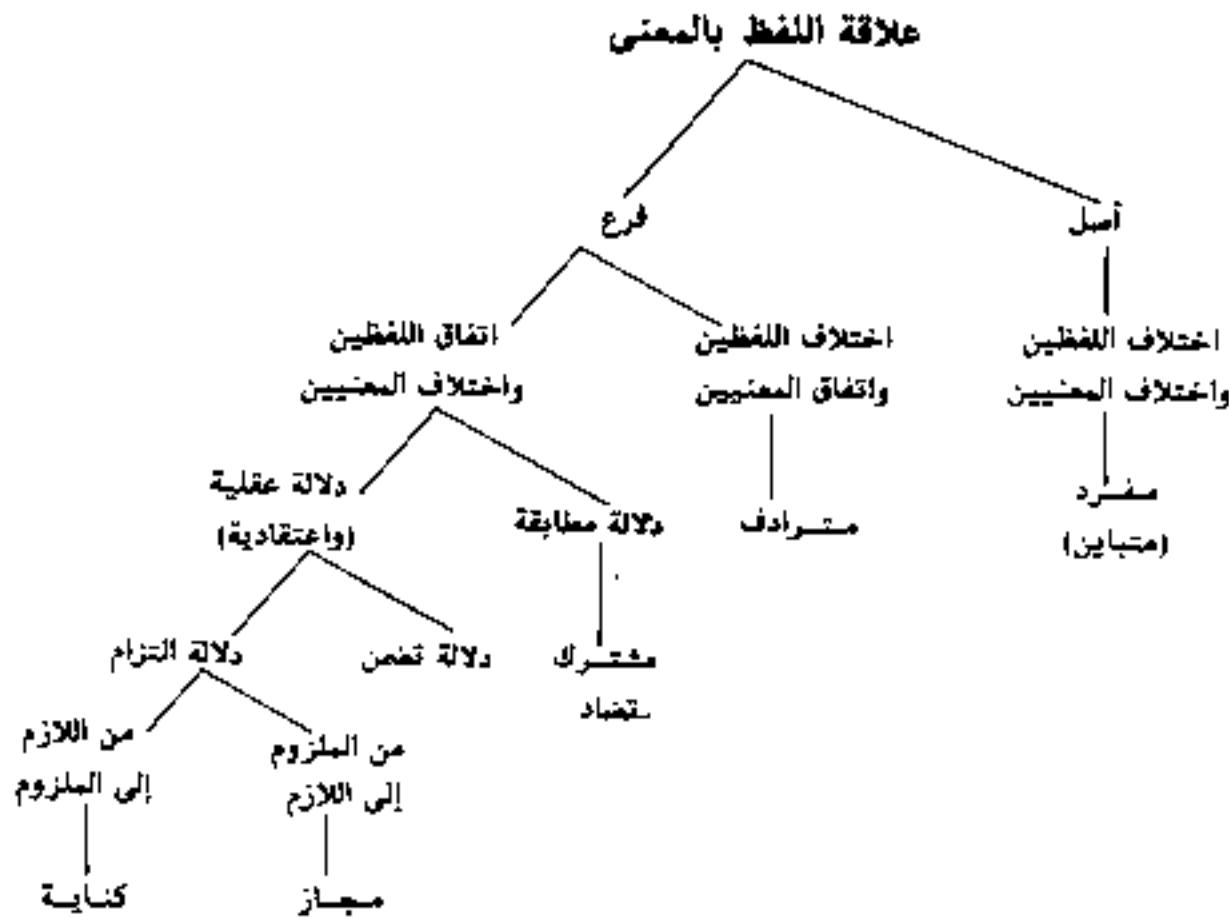
وقد ارتبط كل هذه، من جهة أخرى، باعتبارهم المجاز - والمعنى الدلالي عموماً - سبباً من أسباب اللبس، قد يؤدي إلى «فساد اللغة» و«الخلط في الكلام»، وهو لذلك من مصادر الاشتراك والاحتلال - والكذب أيضاً - الذين يتزلان بالدلالة اللغوية عن مستوى أنواع الدلالات الأخرى التي لا يقعان فيها، وهذا يعني من جملة ما يعنيه أن المجاز واقع في اللغة دون غيرها من مظاهر الفكر والنشاط الإنسانيين. ولهذا علاقته أيضاً بكون المجاز لا يعتبر إبداعاً أو إعادة مستمرة لخلق الواقع، أو لفهم التجربة، بقدر ما اعتبر - في إطار تصوره «البيانى» - إيراداً لمعنى واحد (سابق الوجود)، بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان.⁽⁸⁴⁾

⁽⁸³⁾ شرح أسد بن قاسم شافعى على شرح حلال الدين الشافعى على «الورقات في الأمول» لابن عبد الله العوفى، حلقة على إرشاد الفحول ص : 74. وانظر كذلك : بدري عبد الجليل (1980) ص : 73.

⁽⁸⁴⁾ مفتاح العلوم ص : 340. يلاحظ مولينو وأخرون (1979)، في هذا الإطار، أن «علم البيان» يهم بالكيبات المختلفة للتعمير عن نظر المكرة، وأن الأمر لا يتعلق بال مقابل بين «معنى حقيقي» و«معنى مجازي». كما نجد ذلك في «البلاغة الغربية»، تغير ما يتعلق بمقابلات مثل : معنى مثير / معنى غير مباشر، أو معنى ظاهر / معنى باطن. ص : 21.

إن العلاقات المجازية التي جردها القدماء، قد ظلت على مستوى الملاحظة، لا تظهر قيمتها الإجرائية في رصد العلاقات الدلالية المعجمية، وأاليات التوليد الدلالي، بكيفية واضحة.⁽⁸⁵⁾ ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم صياغتها في إطار نظرية للدلالة المعجمية، وهو ما ترتب عن غياب تصور نسقي للمعجم يمكنه أن يعطي لمثل هذه العلاقات معناها داخل بنية نظرية محددة.

ونختم هنا الفصل، بتلخيص وجوه العلاقة بين اللفظ والمعنى اعتماداً على ما تعرضنا له في هذه الصفحات، على الصورة التالية: (86)



⁸⁵ ورى أن إيجاز هذه العلاقات ترتبط بإمكان التعامل معها - من منظور معاير تهم المفهور القدس وأهدافهم - باعتبارها اتفاقيات محددة في إطار نظرية دلالة واضحة وهذا يعني إمكان ترسيمة مصر - التعبيرات المترددة عن "التي تبديها ضد النساء" - تطليقاً من مفارات مهجورة تربط بجموعة من الفرضيات والأدوات الوصفية المكونة لطريقة محددة تعنى إلى الإيمان عن بشكالية لغوية معاصرة، ويمكن أن تربط منها تقريرات تعرية خلصت بقصد انطواه الملاحة، انظر في هذا الاطلاق تعبير "المهرى" [1982] ص 27 - 31.

¹⁸⁶ هذه الصورة مجرد تلخيص لأوردة عن تصور القديمة لعلاقة الخط بتعبئي، ولم نزع اعبارات أخرى قد تكون واردة بالكتلة لتقييمات أكثر تحصيناً من وجهة نظر المصريين أو الأصوليين أو "المنطقة". انظر مثلاً تمام حسـن (1981) صـ ٢٤، عـ طلـ فـ حـمـيـ (1985).



الفصل الثاني

التوسيع عند المحدثين من العرب

إن النتائج السلبية والإخفاقات المسجلة في التجربة القصيرة للسانيات العربية الحديثة، لها تفسير بسيط : إن المشاكل لم تطرح داخل إطار نظرية أو منهجية دقيقة، وفي غياب مثل هذه الأطر فإنها طرحت إذن بصورة مغلوطة.

عبد القادر الفاسي الفهري (1982)، ص : 28

١ - التراكيب المولدة ومعيارية التناول

يشير التوسيع الدلالي مشاكل ترتبط ببنية التركيب الدلالي في اللفاظ الطبيعية. ذلك أنه يتعلق بربط علاقات دلالية جديدة بين المكونات داخل الجملة. فالتوسيع الدلالي بهذا المعنى يتصل بإعطاء قيمة دلالية جديدة لبعض الوحدات المعجمية تسمح لها بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقق فيها من قبل.

وإذا حاولنا أن نتفحص الخطوط العريضة للكيفية التي عولجت بها هذه القضايا في إطار البحث اللغوي العربي الحديث، فإذننا نلاحظ أن الباحثين سواء في إطار المجامع اللغوية أو خارجها، قد اهتموا أساساً بتتبع مثل هذه التراكيب الدلالية في الكتابات الحديثة لمعتصيمها باعتبارها خروجاً عن التركيب السليم للفة، وذلك بإثبات «النماذج» المعيارية القديمة.

وقد تم التعرض لهذه القضايا في إطار ملاحظات انصبت على «التركيب» و«الأسلوب». وهي ملاحظات لم تكن مقصودة لذاتها، وإنما جاءت في معرض الاهتمام بقضايا وضع المصطلحات وتعريرها. ذلك أن منطلق الأبحاث التي تمت في هذا الاتجاه، كان يتعلّق بالتساؤل عن «تكيف اللغة العربية مع متطلبات العصر...». ويندو أن هذا «التكيف» أهم بالدرجة الأولى، بالجانب «المعجمي» من المسألة، أي في نهاية المطاف، بالتوصل إلى بلورة جهاز مصطلحي حديث⁽¹⁾ يمكن العربية من أن تصبح «وافيّة» بمطالب العلوم والفنون وتقديمها، ملائمة على العموم لمحاجات الحياة في العصر الحاضر⁽²⁾. وعن هذا الهدف الأساسي تتفرّع الدراسات التركيبية والصرفية والدلالية لتكون مجرد وسائل لوضع المصطلحات العلمية والحضارية، وصناعة القواميس الحديثة.

وقد كان الاتجاه الغالب في التعامل مع التراكيب والأسلوب المولدة، «تقويمها» بتحكيم الاستعمالات والأسلوب القديمة - رغم ندرتها أحياناً - فدارت النقاشات حول ما ينبغي «استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب». وبما يدل على ذلك، الاسم الذي أعطى مثلاً للجنة كلفت بها الموضوع في إطار أنشطة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إذ سميت بلجنة «تصحيح الألفاظ والأسلوب التي يغليط فيها»⁽³⁾ مع أنها لا تجد أي تعريف للمقصود بـ«استعماله» وـ«التجنّب»، ولا نعرف شيئاً عن المقاييس المميزة بينهما، وعن حدود كلّيهما. وتتبّع معيارياً التناول في أن الكيفية التي عولجت بها التراكيب المولدة، تهمّ أي تحليل للقضايا التي تثيرها هذه التراكيب، وتكتفي بالإشارة إلى موضع «الانحراف» اعتقاداً على معايير تقليدية. فنجد أنفسنا أمام «تصحيحات» تبني على النهج الشهور: «لا تقل... قل...». وتسقط اللائمة على الكتاب والمصحفيين المحدثين بسبب ما يستعملونه من تراكيب أو عبارات تعتبر «خاطئة»، وخطروا على التركيب العربي، وغير ملائمة مع «عصرية اللغة العربية». فتعال هذه «الأخطاء» - بصفة تكاد تكون مطلقة - على المعرفة الرديئة التي يملكونها

(1) فقد كان الهدف الأساسي معالجة مشكل المصطلحات، حتى تتناسب حماية عصرية اللغة وتكيفها وتعدّدها... وقد استغرقت المناوشات التي يطرّحها توليد المصطلحات ٢٠٪ من شاطئ المجمع اللغوي التونسي مثلاً.
انظر: حمراوي (1975) Hamzaoui من ص. ١٧١ - ١٧٦.

(2) المعجم الوسيط من : ٤٣.

(3) انظر حمراوي (1975) من ص. ٤٠٥ - ٤٠٦.

الكتاب والصحفيون، بقواعد اللغة العربية. ومن الواضح أن هنا ينتهي إلى تجريد الاستعمالات العالية من أية قيمة بصفة مطلقة، في مقابل الاستعمالات القديمة.⁽⁴⁾

ومن أمثلة هذه المعالجات الكتاب الذي خصه إبراهيم البازجي لما ساء بعلفة الجرائد، فحاول أن يتضمن كثيرة من الألفاظ والتركيب التي يوجع «شذوذها» إلى مستويات مختلفة، صرفية ودلالية وتركيبية، حشدتها البازجي دون أي ترتيب أو منهج واضح. وكان دافعه إلى ذلك أنه رأى «في بعض جرائحتنا ألفاظاً قد شذت عن منقول اللغة، فأنزلت في غير منازلها أو استعملت في غير معناها»، فحاول «بيان وجه صحتها من نصوص اللغة [فاصد] المحافظة على اللغة وصيانتها».⁽⁵⁾

٤) انظر متلا مذيعة أسمه العوازمي من المجمع القاهري، الذي يعتبر جملة مثل «أولاً وألاً وإن» جملًا خاطئة :

(أ) اكتسف طبیب الدوان

(ب) العالد المكتسف

(ج) لا أعرف إن كان يرضي العلم أن ترى كذا...

وتنبك لأن الفعل المستعمل في (أ)، واسم العامل المتنق منه في (ب)، لا يصلحان لهما المعنى. ويجب أنعود إلى مطابق النسخة، لنجد الاستعمال الثابت. وهو بالنسبة للمتمدد :

(أ) اكتسف الكبس النسخة

وبالنسبة للازم :

(أ) اكتشف المرأة

أنا خطأ (أ) يعود إلى أن الاستعمال غير الصائب لا يتلاءم تماماً مع «عصرية اللغة العربية»، ويجب اللجوء دائمًا إلى الاستعمال الصائب :

أنا خطأ (أ) لا أعرف أنها يرمي العلم أن ترى كذا...

انظر : حمزوي (1975) ص 411 - 413.

ويبدو أن مثل هذ الأحكام يرتبط تكون التقادم لم يعالجوا كثيراً من مثل هذه المطابقات، وخاصة مطابقات مثل (أ). ويلاحظ الماني العمري (1982) Hahn ملاحظة ص 28 - 29. في هذا الباب، أنه فقد سد في أواسط كثير من اللغويين العرب اعتقاده أن مثل هذه المطابقات بالنسبة للغربية (القديمة والحديثة على حد سواء) قد حل في التحوّل التقليدي، وأنه يكتفي حرج أمونت الكتب القديمة لاعتراض على الفالة المنشورة. ويوضح المؤلف فساد هذا الاعتقاد لستة أسباب من بينها تقصي مطابق النسخة، ومثال ذلك بالضبط : الاستعمال غير الصائب تبني لا يكاد يحول دون تقبيله. يقول عنه بيضا: «انظر ذلك أيضًا في تفاصي العمري (1985) ٣٢/١ وما بعدها».

٥) انظر : زهرة البازجي : لغة الجرائد من ص ٢ - ٣. ومن الأمثلة التي يصححها البازجي :

(أ) يسيء عيده أن تعلم التي.

التي تعتبر خاطئة لأن التعلمية بـ (على) ناتجة عن «خلق» بأن الفعل معنـي (يعـبـ)، وليس كذلك، لأنـه في الأصل مطرـونـ (عنـ الشـيـ)، أي (اعتـبهـ)، وهو «يـتعلـمـ عنـ الشـيـ» (يـجـوـنـ) لـ (يـصلـحـ) ما يـجـيـسـ، ولـم يـسـعـ عـنـهمـ إلا موـصـلـاـ بالـلامـ، مثل :

(هـ) وـلـاـ التـسـ يـبـيـ نـهـاـنـ تـرـكـ الـقـمـ.

ومن ذلك أيضـاـ.

(و) زـفـ المـرـوسـ إـلـىـ بـعـنـهـ.

أـنـيـ : أـعـدـاهـ إـلـيـهـ، وـلـاـ يـقـالـ .

(و) زـفـ الـرـجـلـ إـلـىـ تـرـكـ الـقـمـ.

انظر نفس المرجع ص 35، 36.

وعن مثل هذا يقول المصيادي (1980) إن «المجازي عمل على جمع ما أمكن من الأخطاء، فساهم في النهضة باللغة العربية الفصحى، ببردها إلى مميزاتها القديمـة»⁽⁶⁾

وحاول الشيخ عبد القادر المغربي أن يطرح المشكل في إطار ما سماه بتعريف الأساليب⁽⁷⁾ وهو إدخال العرب في أساليبها أسلوباً أعمجياً. فيقسم المغربي التراكيب الواردة في العربية الحديثة إلى ثلاثة أقسام :

- قسم يعتبره مشتركاً بين جميع اللغات، ويتعلق بالتعبير عن الأفكار. إنه مبدأ «تoward the language». ومنه حبه :

(1) ما الحب إلا للحبيب الأول

(2) افتح أذنيك !

(3) خاتمه قواه

- ويتعلق القسم الثاني بكلمات عربية معنـى، ركبت تركيباً عربـياً خالـساً، لكنـها تـقـيدـ معـنىـ لـمـ يـسـقـ لـأـهـلـ اللـسانـ أـنـ أـفـادـوهـ بـتـلـكـ الـكلـمـاتـ.ـ وـمـنـهـ :

(4) ماعـدتـ أـرـىـ فـلـانـاـ

فاستعمال (عاد) بهذا المعنى معنـى، لأنـهـ بـمعـنىـ (صـارـ)ـ وـ(ـوـرـجـعـ)،ـ كـمـاـ فيـ الـحـدـيـثـ :ـ «ـأـعـدـتـ فـتـانـاـ يـاـ مـعـاذـ؟ـ»ـ،ـ فـإـذـاـ أـجـابـ مـعـاذـ :ـ «ـمـاـ هـدـتـ فـتـانـاـ،ـ فـإـنـ (ـعـادـ)ـ آـنـذـاكـ تـوـافـقـ فـعـلـاـ النـفـيـ فـيـ الـفـرـنـسـيـ،ـ أـيـ Ne...plus...ـ»ـ.

- أما القسم الثالث فيرتبط بتركيب أجنبيـةـ فعلـاـ،ـ مثلـ :

(5) ذـرـ الرـمـادـ فـيـ الـعـيـونـ.

لـكـنـناـ لـاـ نـجـدـ عـنـدـ الـمـغـرـبـ ذـكـرـاـ لـلـمـقـمـودـ بـعـاـلـاـسـالـيـبـ»ـ،ـ وـلـاـ لـلـمـقـايـسـ الـلـغـوـيـةـ الـواـضـحةـ التيـ تـبـنـيـ عـلـيـهـاـ مـشـلـ هـذـهـ التـقـيـمـاتـ،ـ وـالـتـيـ تـوـضـعـ لـنـاـ مـثـلـاـ فـرـقـ بـيـنـ تـرـكـيـبـ مـشـلـ (ـ5ـ)،ـ وـبـيـنـ تـرـكـيـبـ مـشـلـ :

(6) قـتـلـ الـوقـتـ

الـتـيـ يـعـتـبـرـهـ الـمـغـرـبـ دـاـخـلـةـ فـيـ الـقـسـمـ الثـالـثـ.

لـقـدـ ظـلـ الـاتـجـاهـ الـعـامـ -ـ فـيـ مـشـلـ هـذـهـ الـعـالـجـاتـ -ـ تـغـلـيـبـ الـمـعـايـرـ الـقـدـيمـةـ،ـ وـالـاحـتكـامـ شـبـهـ الـمـطـلـقـ إـلـيـ مـعـطـيـاتـ الـلـغـوـيـنـ الـأـسـلـافـ،ـ بـعـدـ مـاـ يـعـرـهـ ذـلـكـ مـنـ مـفـاهـيمـ بـقـيـةـ عـلـىـ حـالـهـاـ.

6) انظر : المتجمي «صيادي (1980) ص : 438.

7) عبد القادر المغربي (1947) ص : 98. وانظر حمزاوي (1975) ص ص : 415 - 416.

8) المصيادي (1980) ص ص : 435 - 436.

منذ القرون الوسطى، كمفهوم «المعنى» الذي يقول عنه الصيادي بمرارة : «إنه تفوق رغم ما بهذه حلماء اللغة من جهاد مستميت بدأ من القرن الثاني إلى الخامس الهجري»، واستمر اليوم برعاية السجاعي حفظا لسلامة اللغة وصيانة لها من التلفه.⁽⁸⁾ ويبدو أن هذا «التفوق» جعل «الخطأ المشهور» يتحول عند هؤلاء شيئاً إلى (صواب) يقبل رغم الألفه.⁽⁹⁾ ففتح المجال «للتطهيف... في التصلب التعبيدي... وللتغافل عن نسبة من الخطأ».⁽¹⁰⁾

إن الأعمال التي أشرنا إلى نماذج منها، في مجال التراكيب المولدة، لم تكن في مستوى ما يشيره الموضوع من قضايا متشعبة، ولذلك انتهت إلى نتائج غير مرضية، وإلى حصيلة هزيلة. ويعود ذلك قبل كل شيء إلى غياب المنبع والنظرية الواضحة في التعامل مع مثل هذه القضايا.

2 - التصور القاموسي

يمكننا أيضاً أن نستبط من أعمال اللغويين العرب المحدثين مجموعة من التصورات بقصد التلويذ الدلالي في علاقته بالمعجم خاصة.⁽¹¹⁾ وهي تصورات ترتبط بتعريف «المولدات» وبالمعايير المعتمدة في ذلك، وبما يسمى عادة بـ«التغير المعجمي»، ونعتبر أن الإطار العام الذي يوجد بين هذه التصورات، أنها تصورات «قاموسيّة» لقضايا التلويذ الدلالي.

إن أبرز سمة ترسد إلى المولد في التصور القاموسي، جذته. فالوحدة أو الدلالة المولدة وحدة أو دلالة «جديدة». وتتجدد سمة «الجدة» هذه ما يبررها داخل هذا التصور، استناداً إلى استعمال معين لمفهوم المعجمة، يشير إلى عملية انتقال الوحدة أو الدلالة من «جديدة» إلى «معروفة». وهذا يعني أن مبرر معجمة المولد يرتبط بنجاحه «في امتحان القبول»، المتوقف على انتشاره وشيوعه وتواتره في استعمالات المتكلمين. فتصور المعجمة بهذا الشكل، هو الذي يفسر «طابع الجدة» الذي يرسد إلى المولد، في مقابل الوحدات والدلائل التي توصف بكونها

(8) حمزاوي (1975) ص : 419.

(9) الصيادي (1980) ص : 437. ومن شدة كان قرار المعجم الراهن الذي يسع باستعمال بعض التراكيب الجديدة، مثل :

(ن) تأكيد من الشيء.

و رغم أن هذه التراكيب لا يمكن أن تبرر بكافية سلبية إلا بواسطة تأوهات متكتفة، والصحيح أن تقول :

(ر 1) تأكيد في الشيء.

أو (ر 2) تأكيد عندي الشيء.

انظر حمزاوي (1975) ص ص : 418 - 419.

(10) تسبّب الملاحظات التي نبذها في هذا الإطار، على المحدثين من العرب الذين اهتموا بالقضايا المطروحة، وعلى بعض أعمال اللغويين الغربيين خاصة، الذين يحيل عليهم التقويبون العرب المذكورون، ونقصد علىخصوص أسماءاً مثل كيلبر (1975)، ديشوجي وأخرين (1979) Nizzi، Basma، ... الخ،

وانظر بخصوص «تقدير تصورات هؤلاء»، د. كوربان (1980).

«مثبتة» أو «متحففة» أو «مألفة». وتبقى إذن السمة الخامسة لل المعجمة، والتي تكرس نهائياً معايير القبول والاستعمال المتواتر، هي إثبات المولد في القاموس.⁽¹²⁾ وهذا ما يبرر تسمية هذا التصور بـ«التصور القاموبي».

ونجد هنا التحكيم شبه المطلق لمعايير الشيوع والتواتر في قبول المولدات ومعجمتها، لدى أغلب من اهتم بقضايا تعريف المصطلحات ووضعها من اللغويين العرب. ومن ثمة يتم التركيز على أن «الصعوبة» - كما يقول الصيادي - ليست في ابتكار عبارات جديدة يقدر ما تكمن في ضمان استخدام هذه العبارات من طرف المختصين المعنين»، ويلاحظ المبني أن «أبعد المعايير شأنها في معالجة قضية الوضع، معيار الاستعمال»، وينادي الأخضر غزال بأن «انطلاق لفظة عنانها وتنظرها». وهكذا يتم إلقاء تبعة الاعتراضية وغياب التصور، على تأكيد «استعمال» المصطلح، والاهتمام برواجه، باعتبارهما رائز لمشروعه.⁽¹³⁾

إن دخول وحدة أو دلالة معينة إلى المعجم إذن، يتعلق في هذا الاستعمال لمفهوم المعجمة - الذي يقيم فصلاً حاداً بين «المولدات» من جهة، وـ«المثبتات» من جهة أخرى - بتوافر هذه الوحدات والدلائل وإثباتها في القاموس، باعتبار أن هذا الإثبات يشكل النتيجة النهائية الحاسمة لقبول المتكلمين بالمولود وتوارثه في استعمالاتهم.

على أن هذا التصور للمعجمة، على مستوى رصد خصائص الإبداع الدلالي، لا يمكن أن يقوم إلا إذا تمكنا من تحديد دقيق للمعايير التي يستند إليها، أي معايير الشيوع والاستعمال المتواتر والإثبات في القاموس. وال الحال أن ذلك لا يمكن ضبطه إلا انطلاقاً من عينات لغوية محددة، ولم يعد ضرورياً ذكر مساوية اعتماد العينة اللغوية بهذه الصورة.⁽¹⁴⁾ أما معيار الإثبات فلا يمكن أيضاً اعتماده بشكل جدي، مادامت لواقع القواميس تخضع إلى حد كبير، كما هو معروف، إلى متطلبات الصناعة القاموسيّة واهتماماتها التربوية والتجارية، بالإضافة إلى أن صانعي القواميس أنفسهم غالباً ما يعترفون بكون منتوجاتهم لا تثبت كل - ولا نفس - الوحدات والدلائل.

12. انظر : د. كوريان (1980).

13. انظر على التوالي : الصيادي (1980) ص : 44، والمسي (1987) ص : 24، والأخضر غزال (1977) ص : 60. وانظر نقداً عملاً لنتائج المعربيين ومبادئهم في «الغاسي الفهري» (1985) : 2/ الفصلين الثامن والتاسع.

14. انظر : د. كوريان (1980) ص : 47. وانظر مثلاً بعدد انتقاد الاعتماد على العينات اللغویة المحدودة بالذرورة، روغي Ruwei (1967) ص ص : 36 - 38.

إن الحكم يقتضى على انتفاء مولد ما إلى اللغة اعتماداً على إثباته في القاموس يعني الاهتمام بشروط إنتاجية - تجارية وتربيوية - لا علاقة لها مباشرة بخصائص التوسيع الدلالي داخل النسق اللغوي. فالمعايير التي يعتمد عليها مفهوم المعجمة، في إطار التصور القاموسي، تقدم كل خصيصة لسانية، إذ لا يمكنها أن توسع ورود هذا المفهوم على مستوى القدرة اللغوية.⁽¹⁵⁾ وبذلك لا تكون لها علاقة ببناء نموذج لهذه القدرة وبرصد خصائصها الإبداعية. وكل هذا، كما يتبين، يعبر - بالإضافة إلى الخلط بين القاموس المرتبط بالصناعة القاموسي، والمعجم المرتبط بمكونات النحو ككل وبينه نموذج للقدرة الجمجمية - عن تصور قاموسي للمعجم يعيّل هنا الأخير إلى لائحة من الوحدات، ويُمْسِيَ الخصيصة النقية للمعجم التي تجعل منه نقاً من القواعد.⁽¹⁶⁾

ويبدو أن الموقف الناجم مع بناء نموذج لغوي يرصد خصائص التوسيع الدلالي، يتعلّق، في جانب منه، في إسناد نفس النزعة إلى الوحدات والدلالات «المعروفة» وإلى «المولدات» السليمة في تكوينها. ومن ثمة يمكن تعويض التقابل بين وحدات ودلالات «جديدة»، ووحدات ودلالات «متحققة»، «معروفة»، «مألفة»، « موجودة» ... الخ، بالتقابل بين وحدات ودلالات مسكنة، وأخرى غير مسكنة (أو غير مطردة على الأقل). وهو تقابل ينفل المسألة إلى مستوى تنبؤية المبادئ والقواعد الدلالية النسقية المزولة عن رصد آلية التوسيع الدلالي.⁽¹⁷⁾ ومن هذه الزاوية، فإن كل الدلالات المتلازمة مع هذه المبادئ تكون في نفس الوقت «مسكناً» و«متحققاً» : «مسكته» باعتبار إمكانات النسق، و«متحققها» باعتبار انتسابها إلى هذا النسق، وليس إلى القاموس. ومن هذه الزاوية أيضاً، لا يبقى أي معنى لإقامة تقابل بين الكمية الهائلة من الوحدات والدلالات «المعروفة»، «والطابع الاستثنائي» للمولدات.⁽¹⁸⁾

ترافق التصور القاموسي لقضايا رصد المولدات، نظرة مماثلة لقضايا «التغير المعجمي». فينظر إلى هنا الأخير من خلال التغير المستمر للقاموسي، ومن خلال إبراز «الطابع الاستثنائي» للمولدات.

يتجلّى ذلك مثلاً في بعض الممارسات القاموسيّة، كتحصيص «المولده» و«المحدث»، «والمجمعي» ... الخ،⁽¹⁹⁾ وفي الطبعات الدورية للقاموسي، ووجود قواميس للمولدات أحياناً،

(15) انظر : د. كوربان (1980) ص : 68.

(16) انظر في انتقال التحولات اللا ندية للمعجم : الفاسي التميمي (1986) ص ص : 13 ، 16 .

(17) انظر الفقرة الأخيرة في هذا الفصل، وانظر المولع الروائية.

(18) وانظر : د. كوربان (1980) ص : 76.

(19) انظر مثلاً بعض مداخل «المعجم الوسيط»، والصفحة : 14 من تقادمه.

تطهر في الوطن العربي، جزئياً، في صورة «معاجم الأخطاء». إن هذه الحركة القاموسية هي التي تعتمد في تمثيل «التغير المعجمي». ويطرح هنا الاعتماد عدة مشاكل ترتبط بالحدود العuelle للصناعة القاموسية، كالتي أشرنا إليها في محدودية اللوائح القاموسية وانتقائيتها. وهي حدود تفقد إقامة تطابق بين التغير المفترض في المعجم، والتغير الملحوظ في القواميس أية قيمة. وهو أمر يشير إلى أن استخدام المواد القاموسية في أغراض لامية يتطلب دائماً تقاضاً مسبقاً للممارسة القاموسية.⁽²⁰⁾

ويمكن أن نقيم تقابلًا بين هذا التصور القاموسي للتغير المعجمي، الذي يعتمد أساساً التواتر في العينات المستخدمة، من قواميس وغيرها، لتصنيف الوحدات والدلالات إلى «متعلمة» و«جديدة» أو «مولدة»، وبين تصور للتغير المعجمي يقوم على فرضية القدرة المعجمية ويربط حكم «الجدة» المحتمل، بتحديد المنزلة الصرفية - الدلالية للوحدات المعتبرة. وبذلك لا تصنف الوحدات والدلالات ببعاً لاعتبارات كـ«الماندرة» وـ«الشوع» وـ«المألف» وـ«المولدة»، وإنما أولاً إلى مطردة وغير مطردة، أو مسكتة وغير مسكتة. فالوحدات والدلالات المسكتة لا تبلّك عمرًا خاصاً بها، لأن عمرها هو عمر المبادئ والقواعد التي تولّدها.⁽²¹⁾ وربما أمكننا أن نقول مع تشومسكي (1977)، بهذا المعنى : إن «أهل العصر الجري كانوا يتكلّمون لغة مسألة لفتاة».⁽²²⁾

إن المقصود بهذا أن الدلالات يمكن ربطها بمبادئ تسفية قابلة لإعادة إنتاجها، بحيث لا تكون العبرة بظهورها وـ«شيوعها» أو عدم ذلك، وإنما بقدرة النص الدلالي على توليدها، باعتبارها دلالات مسكتة داخل هذا النص. وذلك بعد تخلیص هذه الدلالات المركزية من الخصوصيات التعریفية التي تضاف إليها أو تتوضّأ، في إطار ممارسة قاموسية تخلّط بين ما هو لغوی وما هو «موسوعي» بشكل غير مضبوط.⁽²³⁾ فكثيراً ما نجد بعض التخصيصات «الموسوعية» - التي تنصب على مجال ضيق ودقيق في التجربة - تخفي بعض الاطرادات الدلالية التي تسمح بالانتقال من معنى إلى آخر (غير مجل في القاموس، أو غير «معجم»).

(20) واطر : بـ. كوربان (1902) ص 153 - 155.

(21) نـ. ص 157.

(22) انظر تشومسكي (1977) ص 75.

(23) إنما نرى ميدانياً ضرورة ارتباط بين العينات «الدلالية اللغوية والعينات التصورية»، على أن تكون هنا الربط داخل نموذج لغوی واضح، وبناءً على اعتبارات نظرية ومنهجية واضحة. ومثل هذا الطرح الذي يتلوّن الوضع، هو ما يميز بين النمطتين الدالفة للقاموبيين في هذا المجال، وبين «النمطية» التي تحاول تقديمها في التصور المواتية.

وترتبط هذه التخصيمات الضيقة بما أشرنا إليه من تخصيمات قاموسية كـ«المولد» وـ«المحدث» ... الخ.

هكذا يتعامل القاموسون مع بعض التراكيب الدلالية باعتبارها «مولددة» و«غير طبيعية». فيما تتسجيل بعضها في القاموس على هذا الأساس، علماً بأن مير هذا التحويل ليس سوى مشروعها وتواترها غير استعمالات المتكلمين.

⁽²⁴⁾ فتحت (٢ بـ) مثلاً من «البودلات» بالمقارنة مع (٧ أـ).

٧٦) تونس المصب

٧ ب) توترت العلاقة (بين الدولتين)

وذلك فيما يبدو بناء على أن (توت) «لا يأخذ في الأصل» فاعلاً مثل (العلاقة) وما شابهها من الغواطل المجردة. على أتنا لا نجد ما يبرر اعتبار بنيات مثل (7 ب) «مولدة» بمعنى القاموسيين، أي أنها بنيات ذات طابع استثنائي، تحتاج إلى اجتياز «امتحان القبول» بنجاح حتى تتم «معجمتها». فهي بنيات، على افتراض عدم تتحققها في عينات محصورة ومحددة مثلاً، سكنة وطبيعة (مطردة)، بالنظر إلى ما تسمح به بنية دلالية لصنف من الأفعال في نسق المعجم العربي، وبناء على مبدأ دلالي توسيع بموجبه دلالات الأفعال من دلالات محسنة إلى دلالات مجردة. (25)

وتصدق نفي الملاحظات بالنسبة لحالات أخرى، منها (فتح) في :

(8) فتح زید الباب

(8 ب) فتح زيد الجلة

حيث تعتبر (ب) «مولدة» بالمعنى المذكور (26) ومتها (عالج) و(عمق) و(طعن)، في :

(٩) عالج زيد العرج

٩) عالج زيد النظرية

(١٠) عمر و البشـر

(10 ب) عمق عصر و الفكرة

(11) طہر فیض جسے

(١١) بـ) طبع زيد الوض

ISSN 1062-1024 • 10

١٢٤ انتز : المجتمع الوضيـع مـثلاً :

²⁵) انظر في ذلك الفحول الموالية، وخاتمة الفصل الخامس.

.678/2 : المعيجم الوضياع

إذا كانت مثل هذه البنيات (البائية) تعتبر «مولدة» بمعنى «استثنائية»، حسب منطق القاموسين، فإن هناك بنيات أخرى لا نجد لها تفسيراً داخل هذا المنطق نفسه. فتصادف في مداخل بعض الأفعال بنيات مماثلة على هذا المستوى للبنية المعتبرة «مولدة». ذلك مثال (قتل) في بنيات مثل :

- (12 أ) قتل زيد أخاه
 - (12 ب) قتل زيد جوشه
 - (12 ج) قتل زيد عطشه (غليله)
- ويع ذلك تعتبر بنية مثل :
- (12 د) قتل زيد وفته

بنية «مولدة» بمعنى «دخيلة».⁽²⁷⁾ فإذا اعتبرنا هنا (الأخ) «مسوساً»، وإن (الجوع) والمطرش) مفعولين «مجردين»، لم ندر اعتبر (الوقت) «المجرد» «مولده» و«دخيلاً».

على أن تفسير مثل هذه، يرتبط في جانب منه، بما لاحظناه في هذه المعالجات من خلط بين الاعتبارات اللغوية والاعتبارات «الموضوعية» الثقافية، دون أي إحساس بضرورة توضيح العلاقة بين هذين النوعين من الاعتبارات. بالإضافة إلى أن الاعتبارات الثقافية حين تتدخل - بشكل عشوائي - في تحاليل هؤلاء، فإنها تتدخل في صورة قيود صارمة لا يجوز خرقها. وربما أزدادت هذه الصراامة وضوحاً بذكر بنيات مثل :

(13) وبخه ضميره

(14) عنده ضميره

(15) وضع النقط على الحروف

الشيء تعتبر «دخيلة». ومثل :

(16) خلق الكتاب نهضة ثقافية

التي يرى الهلالي (1978) بصدرها «أن الخلق [إنما هو] خاص بالله تعالى [...] أما في هذا الزمان الذي اختلت فيه المعاوزين والمقاييس، وصار الناس فوضى في الإنشاء العربي، فلم يبق الخلق خاصاً بالله تعالى، بل صار الناس كلهم خالقين وخلقين».⁽²⁸⁾ ومثل :

(17) زف الرجل إلى المرأة

(27) انظر عبد القادر المغربي (1947) ص : 98.

(28) محمد تقى الدين الهلالي 119/81 ص : 15.

التي يرفضها البازجي، لأنه إنما يقال :

(18) رفت المرأة إلى الرجل

إلا أن يكون هذا من مقتضيات المهر الذي استوفت جماله وأصبح نساؤه رجاله حتى
رأينا الرجل يأخذ المهر ورأينا المرأة تطال إلى النهي والأمر، والأمر لله ولا حول ولا قوّة إلا
بِاللهِ⁽²⁹⁾.

إن هذه الأحكام تناسب مع الخصائص المعيارية لمثل هذه التحاليل، والتي رأيناها في
الفقرة السابقة، كما تشير إلى أنها لم تقدم خطوة واحدة على هذا المستوى، بالنسبة للموقف
العام الذي سجلناه عند قدماء التفويين من بلاغيين ونقاد أدب ومجمعين خاصة بصدره
تحفظاتهم في مجال توليد المعانى والتصورات. كما ترتبط الأحكام المذكورة بعملة من
المواقف السلبية المسجلة عند المحدثين، من الظواهر المتعلقة بالتغيير الدلالي كالمتركة
اللفظي والتعدد الدلالي والمجاز، وتدور هذه المواقف في معظمها حول الحد (أو التخلص) من
هذه الظواهر بحجة ارتباطها بكثرة الدلالات وبالالتباس الدلالي الذي يعتبر في هنا التصور
وأن يجب استصاله. ومن ثمة يرى الصيادي ضرورة الحد من الأنماط المتركرة لارتباطها
«بالغموض السائد في الدلالة»⁽³⁰⁾ ويرجع الجنبي (1974) «العيوب المجمعة بالجملة إلى
صلة مشتركة هي التمتع [أي] تردد الكلمة الواحدة بين أكثر من مدلول واحد»، ويرى الحل
المؤدي إلى التخلص من هذا «التزيف الدلالي» كما يسميه، في «التخفيف من انتشار هذه
الكلمات، [إذا] من العمادة لا نصير إلى الكف من اختلاط المعانى العتاشية»⁽³¹⁾. أما المجاز
فيجب، في نظر الشيخ الخضر حين مثلا، «إخضاعه للذوق السليم [...] بهدف مراقبة الفوضى»
التي يشيّعها في الدلالة⁽³²⁾. ونجد أن هذه المواقف السلبية تتّحول إلى ميادين ثابتة في أعمال
الهيئات التعرّبية في الوطن العربي⁽³³⁾.

3 - المعاني و«التغيرات الخارجية»

من المظاهر البارزة أيضاً في معالجات التفويين العرب المحدثين للتغير الدلالي،
تركيزهم على «الأسباب الخارجية» لهذا التغير، وهي مظاهر متّوقة مع ما لاحظناه بصدره

(29) إبراهيم البازجي : «لغة المعرفة» ص 35 - 36.

(30) الصيادي (1980) ص 444 - 446.

(31) الجنبي خليفة (1974) ص 92 - 94.

(32) نظر حمزاوي (1975) ص 184.

(33) انظر تقدماً مفصلاً لمثل هذه البيانات في : شلبي التهري (1985) 2 : 190 - 192، وانظر نفس المرجع بخصوص التعدد
الدلالي والمجاز ص 204 - 210.

إعطائهم الأولوية شبه المطلقة لما يتعلّم بـ«الاستعمال»، في أحکامهم على «المولدات»، وذلك على حساب معالجة نسقية للمبادئ المتحكمة في آلية التوليد الدلالي.

هكذا يهتمُّ أغلب من يتناول قضيّاً التغيير اللغوي عموماً، والتغيير الدلالي على الخصوص، بتصنيف «عوامل التطور في الدلالة». فيلخصها إبراهيم أنيس (1963) في عاملين. الأول «الاستعمال»، ومن أوضح عناصره «سوء الفهم»، الذي يؤدي إلى تطور الألفاظ باعطائهما مدلولاً غير المدلول الذي كان لها، و«بلى الألفاظ» الذي يؤدي إلى التغيير في صورة لفظ معين، تصبح معه مشابهة لصورة لفظ آخر، فتختلط الدلالتان، والإبانة، الذي يصيب الألفاظ لأسباب سياسية واجتماعية... الخ. (34) أما العامل الثاني فهو «الحاجة» إلى التجديد في التعبير بـ«دّوافع التطور الحضاري» عموماً الذي يخلق الحاجة إلى التغيير في الدلالة. (35)

ويخصص أحمد حماد (1983) بحثه لدراسة «نمو وتطور اللغة [...] وما تحدثه العوامل [الخارجية] من تغير وتطور في اللفظ والدلالة على مر العصور». (36) فيهتم بجمع هذه العوامل موضحاً «أثرها المباشر في اللغة»، وهي العوامل «الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والتقدم الحضاري والتكنولوجيا»، بناءً على أن «المنهج الصالح في دراسة فقه اللغة هو المنهج الاستقرائي الوصفي الذي يعترف بأن اللغة ظاهرة إنسانية اجتماعية كالعادات والتقاليد والأزياء ومرافق العيش...». (37)

ويذكر حلمي خليل (1985) بدوره - في مجلد ضخم يتجاوز سبع مائة صفحة - على تناول ما «فرغ اللغويون المحدثون في الشرق والغرب على السواء من تقريره [وهو] أمر الصلة بين اللغة والمجتمع»؛ وهدفه «تبسيط أمر هذا التطور الاجتماعي وخاصة فيما يتصل بجوانبه الحضارية والفكرية وأثر ذلك على اللغة العربية [...] منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم»؛ وذلك بدراسة «ظاهرة لغوية تتصل أكثر ما تتصل بالتغيير والتطور [...] هي ظاهرة التوليد في اللغة». ومن ثم فإن هذا البحث يقوم على فكرة أساسية ومنهج عام، أصلها الفكرة فهي دراسة ظاهرة التوليد اللغوي وبيان دور المولد في إمداد اللغة العربية بحاجتها من الألفاظ والتركيب الجديد الذي استدعها متغيرات فكرية وحضارية واجتماعية معينة [...]. وأما المنهج فهو

(34) انظر إبراهيم أنيس (1963) ص 135 - 139.

(35) نفسه، ص 145 - 148.

(36) انظر أحمد ميد الرحمن حماد (1983) ص 7.

(37) نفسه، ص 9 - 10.

المنهج الشارعي الذي يتبع هذه الظاهرة اللغوية ونمواها وتطورها في ضوء التغير الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيها،⁽³⁸⁾

لقد تم التركيز إنما على «العوامل الخارجية» في التعامل مع قضيّة التلويذ الدلالي، وذلك على حساب معالجة تهم بوضع افتراضات بقصد مبادئ نسقية دلالة يمكنها أن ترصد جوانب أساسية في آليات التلويذ الدلالي.

إننا نجد في أحسن الحالات بعض الاهتمام بما سمي «اعتراض التطور» الدلالي. ذلك لأن مظاهر التلويذ الدلالي في هنا الإطار، عمّلت في الغالب، باعتبارها أمراضاً لعلة تصيب اللغة التي تشبه - كما هو الحال عند بعض لغويي القرن التاسع عشر بأوروبا - بالكائن العي، ومن ثمة «فإذا صح أن تشبه ظاهرة التطور في الألفاظ بالعلة التي تعتري الكائن العي، فعليها أن تبين اعتراضها».⁽³⁹⁾

وبناء على ذلك يحصر أنيس (1963) «اعتراض التطور» هذه في :

1 - تخصيص الدلالة، ويرتبط باستعمال بعض الدلالات العامة استعمالاً خاماً، فتتطور دلالة النكارة من العموم إلى الخصوص. فكلمة (الطهارة) في لغة الخطاب أصبحت تعني (الغتان)، وأصبحت (العربي) بعد دلالتها على كل محرم تعني (النساء) ... الخ،

2 - تعميم الدلالة، وتتضح في الصفات والنعموت «عین تمحطنج في مجال أعم، فتصبح (الموسيقى) مثلاً (الذيدة) و(يتناوّقها) الساعي...». ومن هذا التعميم أن (البسن) في أصل معناها كانت خاصة بالعرب، ثم أصبحت تطلق على كل شدة، ومنه أيضاً تحويل الأعلام إلى صفات : ف (قيصر) يراد منه المظيم المطاغية، وإنبرون) الظالم العجسون، (واحشان) الكريم المضياف، (وأعرقوب) المخادع القليل الوفاء ... الخ.

3 - انحطاط الدلالة، ويرتبط بانهيار القوة التي كانت في الدلالة الأولى، فتصبح اللكارة بعد شروعه مآلوفاً.

4 - رقي الدلالة، ويتعلق بتوسيع الدلالة في بعض الألفاظ.⁽⁴⁰⁾

(38) انظر : حسن خليل (1985) ص 7 - 9.

(39) انظر إبراهيم أنيس (1963) ص 152. ويقرر أسماء حساد (1983) ص 9، أن «اللغة كلّن هي بتأثّر بخبره حسب ما يلاته من تطور وتغيير في المجتمع والحضارة وتقدم العلوم والفنون وغيرها من الصناعات الحديثة».

(40) انظر إبراهيم أنيس (1963) ص 154 - 158، وفي لفظاً تعرّفه أنيس على الكلماتين (ملك) (وارسون) محمد كاتباً فيه بعض الشخص الذي يرسله المرء في مهمة مهما كان شأنها، ثم تطورتا وأصبح لهما تلك الدلالة السامية التي نالهاا الأن. نفس المرجع ص 158.

5 - تغير مجال الاستعمال، وهو ما يسمى بالمجاز، وتلخص مبرراته عند أنيس في الحالتين :

- توضيح الدلالة، ويكون عادة في انتقال الدلالة المجردة إلى مجال الدلالات المحسوسة، وأوضح ما تكون تلك العملية فيما يسمى بالكتابات الأدبية كأن تكفي عن الكرم بكثرة الرماد، وعن التسلل ببارقة ماء الوجه ... الخ. ويستحق هنا في نظر أنيس أن يسمى بالمجاز البلاغي.

- رقي العيادة العقلية، ونلحظ هنا أن الدلالة تنتقل من مجال المحسوس إلى مجال الدلالات المجردة. ويرى أنيس أن هنا الانتقال يسمى مجازاً أيضاً لكنه ليس بلاغياً لأن هدفه الأساسي هو مجرد الاستعارة على التعبير عن المعانى المجردة.⁽⁴¹⁾

ولم تخرج معالجات من تبع إبراهيم أنيس عن مثل هذا، فحمداد (1983) لم يخصص «التوزيع المجازي في اللغة» سوى حيز ضيق حيث حشد فيه جملة من أقوال القدماء في الموضوع، دون أي جهد منهجي واضح.⁽⁴²⁾ ويكتفى في ما يسمى بمعوقات التغير الدلالي، بأحاديث عامة حول «معنى» الدلالة و«تصصيدها» و«انتقالها» ... الخ، معتمدًا ملاحظات إبراهيم أنيس السابقة وبعض أفكار أولمان⁽⁴³⁾ Ullmann، ليتغلب سرعاً (!) إلى «أثر البيئة في التغير الدلالي»،⁽⁴⁴⁾ وليتوسع في الباب الثالث، في «عوامل التطور والتغير في الأفاصاد»، من «اختلاف لهجات القبائل» إلى «الدين» عبر «اختلاف النظم والملاقات الاجتماعية» و«نشاط الجماعة السياسية»، و«الحياة الاقتصادية».⁽⁴⁵⁾

ولم يهتم حلمي خليل (1985) بالعلاقات المجازية إلا في عشر صفحات جمع فيها، مثل حمداد (1983)، بعض ملاحظات القدماء مسوياً بينها وبين ملاحظات أولمان!⁽⁴⁶⁾ ويكتفى بقصد علاقة التوليد بالمجاز بإشارات عامة غامضة مثل : «أن هناك أوجه شبه بين المجال وبين التوليد من حيث أن كلاً منها يتصل بالتغيير الدلالي، ويفترق المجاز عن التوليد في أن المجاز غالباً ما يعرض على وضوح العلاقة بالإضافة إلى العنصر الجمالي». أما التوليد فقد

(41) مثل ذلك كلمة (الوطانة) التي انتقلت من معنى : صوب الإبل مجسدة، إلى معنى : الكلام بهم بلغة أجنبية ... الخ. ن.ب. من ص : 160 - 162. يضاف إلى هذا انتقال الدلالة المحسوسة إلى أخرى محسوسة كذلك، مثل : (الدقن) حين يستعمل في خطاب الناس بمعنى (التحية)، ص : 165.

(42) انظر أحمد حماد 1983 ص 11 من : 41 - 58.

(43) نفسه، ص ص : 124 - 133.

(44) نفسه، ص : 137 وما بعدها.

(45) نفسه، ص : 161 وما بعدها.

(46) انظر حلمي خليل (1985) ص ص : 104 - 100.

لا يراعي ذلك^(٤٧)، أو بالمعايير التي تظاهر يقول كل شيء دون أن يقول شيئاً، مثل : «ومهما يكن من أمر فلا شك أن المجاز طريق من الطرق الهامة في إثارة اللغة وتد أحجه النص في ألفاظها وتراكيبيها...» أو مثل : موصفة القول أن باب المجاز واسع وأن فيه مجالاً لتنمية العربية ولا سيما بالصطلاحات العلمية وأسماء المختزلات الحديثة...»^(٤٨).

٤ - استنتاجات

كان هنا نموذجاً لنصور المحدثين للقضايا المتعلقة بـ«التحول الدلالي»، رغم غياب التحديد الواضح لهذا المفهوم. إذ يمكننا أن نستنبط من أمثلتهم في هذا المجال، خلطاً واضحاً بين «التحول الصوري» المرتبط بظهور متواالية صوتية جديدة بمعنى معجمي جديد، مثلاً هو الحال في المولدات الناتجة عن عمليات :

- الاشتاق : أي اشتقاق وحدة غير موجودة انطلاقاً من وحدة موجودة.
- التعرّب : أي صياغة لفظ أجنبي بما يتوافق مع النسق الصرفي والصواتي للغة العربية.
- الافتراض : أي تبني لفظة أجنبية كما هي.
- النحت : أي صياغة لفظة واحدة من لفظتين أو أكثر وبين «التحول الدلالي» المرتبط بظهور معنى جديد بالنسبة لوحدة موجودة أصلاً في معجم اللغة.^(٤٩)

وقد لاحظنا كذلك أن ما يأخذنه هؤلاء بعين الاعتبار، وهم يمثلون للمولدات، يتعلق في الغالب بالألفاظ المفردة بمعزل عن سياقاتها التركيبية، مع أن هذه السياقات التركيبية تمثل المؤشر الأساسي الذي نمتلكه لتعيين المولدات الدلالية، إذ لا نمتلك أي مقياس صوري داخل الوحدة المجمعة، فلا يمكن التعرف على المولد الدلالي إلا في إطار السياق الضيق للجملة أو المركب حيث تندمج الوحدة.^(٥٠)

كما يلاحظ أن «التصنيفات» التي قدمت في إطار ما سمي بـ«أعراض التطور الدلالي» (أنيس) أو «قوانين التغير الدلالي» (حمداد) أو «طرق التوليد» (حلمي خليل)، تفتقد كلها إلى

٤٧. نفسه، ص : 108.

٤٨. نفسه، ص : 109.

٤٩. انظر في الخطط المذكورة بعض أمثلة إبراهيم أنيس السابقة، وحلمي خليل (١٩٨٥) ص ص : ١٩٤ - ١٩٩، الذي يعثر ص ٦ طرق التوليد : تحويل المعنى أو نقل الدلالة، والوضع عن طريق «الاشتقاق»، «والتحول بالنحت والتركيب»، «والمجاز».

٥٠. انظر في ذلك مثلاً : باستورجي (١٩٧٤) ص : ٦.

المبدأ المنهجي الواضح. إذ تقتصر المعالجات على تقرير بعض ملاحظات البيانات القداماء وأمثالهم بقصد العلاقات المجازية، وإثارة بعض صور التغير الدلالي اعتماداً على بعض أفكار درستيتر (1886) Dreststeter، وكتاب أولمان المترجم إلى العربية : «دور الكلمة في اللغة» . والنبي نجده حاضراً في جل الأعمال العربية التي تناولت الموضوع، باعتباره المرجع الرئيسي ! - دون أية استفادة نسبية فعلية من كل ذلك. والنتيجة أحاديث عامة عن «التخصيص» و«التنمية» في الدلالة، وعن الانتقال من «المحسوس» إلى «المجرد» والعكس... الخ، في غياب المحتوى الدقيق لهذه المفاهيم. وكل ذلك ينتهي إلى التركيز على «العوامل الخارجية» وإهمال ضبط الآليات اللغوية الداخلية المتحكمة في مظاهر التوسيع الدلالي. ذلك أن التوسيع الدلالي باعتباره إبداعاً لدلالات جديدة، يفترض نسقاً أو مجموعة من المبادئ والقيود التي تضبط إبداع هذه الدلالات الجديدة، كما تضبط تعرفها واستعمالها. ومن ثمة فدراسة التوسيع الدلالي تعني تحديد ما تسمح به هذه المبادئ من إمكانات، والسيطرة على هذه الآلية من المبادئ والإمكانات هي التي تسمح للمتكلم بإنتاج وحدات ذات دلالات واستعمالات جديدة. وهذا يعني من جملة ما يعنيه، ضرورة فصل نظري ومنهجي بين مجال المبادئ والأطرادات في المعجم والدلالة، وبين ما هو خارج هذا المجال. وهو فصل يضع حداً للتأثير المباشر «للعوامل الخارجية» على المعجم والدلالة، فتكون «الاستمرارية» النسبية لهذه المبادئ والقواعد متعلقة، بالنسبة للمعجم والدلالة كما هو الأمر بالنسبة للتركيب، على تغيرات العالم. إننا ننظر إلى علاقة المعجم والدلالة بالعالم، بشكل مختلف، تبعاً لاعتبارهما لانحة وحدات وكائنات دلالية غير نسبية بالدرجة الأولى، أو اعتبارهما نسقاً من المبادئ والقواعد بصفة جوهرية.⁽⁵¹⁾

والخلاصة أن غياب نظرية دلالية يمكنها أن تؤدي إلى تركيب المولدة، وغياب افتراضات واضحة بقصد الكيفية التي ترتبط بها الوحدات داخل المعجم، وخاصة في ما يتعلق بعلاقات التعدد الدلالي، هو الذي يفسر الخلط في المعالجات المذكورة، وعدم إمكان استغلال ملاحظات «البيانين» القدامى استغلاً نسبياً، وترجمة بعضها إلى مبادئ هامة في إطار نظرية دلالية واضحة. أي أن الحصيلة المزيلة التي وصلت إليها أعمال اللغويين العرب المحدثين في هذا المجال، ترجع قبل كل شيء إلى ضعف الوعي النظري والمنهجي. وصفة

(51) انظر في ذلك مثلاً : ب. كوريان (1982) من : 163، وهنا بالإضافة إلى حاجتها، في جميع الأحوال، إلى نظرية واضحة يعيدها المحدثون بـ«العوامل الخارجية»، في علاقتها بالبيانات اللغوية عموماً.

الضعف النظري والمنهجي هذه إنما تتطبيق على الممارسات اللغوية لدى المحدثين من العرب بصفة عامة، سواء تعلق الأمر بالمعجم والدلالة أم بغيرها من متغيرات الدرس اللغوي. فـ«النتائج السلبية والاختيارات المجلة في التجربة القصيرة للثانيات العربية الحديثة، لها تفسير بسيط» : إن المشاكل لم تطرح داخل إطار نظرية أو منهجية دقيقة، وفي غياب مثل هذه الأطر فإنها طرحت إذن بصورة مفلوطة.⁽⁵²⁾

5 - في إجرائية المقولات «البيانية»

إن الحديث عن العلاقات المجازية، في ارتباطها بقضايا التوليد الدلالي، يطرح مشكل العلاقة بين مباحث «بيانية» تقليدية، ومباحث دلالية وسعمية تؤطرها نظرية دلالية معينة، ومدى إجرائية العلاقات المجازية بالنسبة لهذه النظرية.

إذا كان قدماء اللغويين العرب قد انتهوا بصفة حامة، إلى الفصل بين المباحث «البيانية» (وـ«البلاغية» عموماً) من جهة، والمباحث النحوية واللغوية الأخرى بما فيها المعجم من جهة ثانية، فإن اللغويين العرب المحدثين لم يغيروا من هذا الوضع شيئاً. ويكفي أن نلاحظ عموماً أن المعالجات التقليدية ظلت في هذا الإطار، «أغنى» ما يمكن أن يقرأ العروض باللغة العربية عن المجاز والتركيب المجازية. فقد بقيت «البلاغة» بالنسبة للمحدثين من العرب، معزولة عن البحث الدلالي في اللغة، وارتبطت في أحسن الأحوال، بتعاريفات غير دقيقة وغير واضحة، على حواشي النصوص والأسباب «الأدبية»، سيراً على «مادتها»، قديمة تزيد إلا يشار المجاز في الأذهان إلا عند الحديث عن قضايا «الأدب». ويبعدوا أن هنا الفصل بين البحث «البلاغي» والبحث اللغوي عموماً، مرتبط في هنا التصور بالفصل بين «لغة أدبية» (أو «شعرية») ولغة «عادية». والحال أن «الأدب» يبقى جزءاً من اللغة، وـ«الأسباب الأدبية» ربما كانت «خاصة» إلى حد ما، لكنها تبقى أساليب لغوية خاصة لما تخضع له التركيب اللغوية عموماً. فالقدرة على توسيع معنى الوحدات المعجمية عن طريق عمليات التحويل الاستعارية مثلاً، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القدرة اللغوية للمتكلمين، والإبداعية المجازية منتجة للتعدد الدلالي الذي يعتبر خاصية جوهرية من خصائص عمل اللغات باعتبارها أنماطاً سيميائية مرنّة وفاسلة.⁽⁵³⁾ وهذا يعني أن آية نظرية للمجاز، باعتبارها جزءاً من نظرية لغوية عامة، يجب أن تفترض أن المتكلم حين يستخدم المجاز، يستعمل نفس «الأدوات» اللغوية التي يعتمدتها حين يستخدم

⁵²] انظر الشامي الغوري (1982) ص : 28، والنظر تفصيل ذلك أيضاً في الشامي الغوري (1985) : 51/1 - 52.

⁵³] انظر لايتز (1980) «Lyons» من ص : 193 - 194.

استعمالات غير مجازية.⁽⁵⁴⁾ بالإضافة إلى أن الفصل العاد بين «لغة أدبية، (أو شعرية)» و«لغة عادية»، قد يؤدي إلى نتائج نظرية ومنهجية لا تخطر في بال، يسأل من يتبعون هذا الفصل. من ذلك أننا نصبح أمام «قدرتين» : «قدرة شعرية» و«قدرة عادية»، وفي هذا ما فيه من تجاوز للقيود على وضع الافتراضات العلمية، إذ نصبح أمام افتراض ضعيف على مستوى قيمته التعبيرية والتفسيرية، وعلى مستوى واقعيته النفسية، فناده أن الطفل يجب أن يكتب قدرتين لغوين عوض قدرة لغوية واحدة.

إذا كان المجاز إذن، واقعة مكونة للفة، فإن النظرية اللغوية يجب أن تفهم، من هذا المنطلق بما عولج تقليديا في إطار المباحث «البيانية». وبيدو فعلًا أن اللسانيات الحديثة قد تطورت في اتجاه تقليل المسافة بين هذه المباحث والمباحث الثانية، وخاصة بين المقولات «البيانية» والنظرية الدلالية. فقد رأى الدلاليون الأولون أمثال درمنيتر وبربال Breal وهرمان بول H. Paul، في العلاقات المجازية أطاحتها أساسية للتغيرات الدلالية، وصنفوها في إطار منطقي فيما لمقولات تضيق المعنى أو توسيعه أو تقلله.⁽⁵⁵⁾ ثم تبعت ذلك معالجان أخرى اعتمدت التطورات التي شهدتها النظرية السيميائية. منها معالجة ستيرن (1931) في : «المعنى وتغيير المعنى»، الذي تعامل مع العلاقات المجازية من منطلقات سيميائية متفرعة مباشرة عن مثلث أو غدن وريدشارز (1923) Ogden and Richards، فميز بين تغيرات خارجية ناتجة عن تغيرات في المرجع أو الشيء المنس، وتغيرات لغوية تهم اللغة مباشرة وتعلق بنقل المعانى داخل النص، ومن ضمنها التغيرات المرتبطة بالعلاقات المجازية.⁽⁵⁶⁾ ومنها معالجة أولمان (1951) الذي أعاد تصنيف أنماط ستيرن مستلهمًا بالدرجة الأولى سيميان دوسسون، فحصر التغيرات في كونها تنتج أما عن تقل في الدال أو تقل في المدلول، وفي الحالتين مما يرتبط التقل إما بعلاقة المشابهة أو بعلاقة المجاورة، بالإضافة إلى صنف ثالث من التغيرات يتضمن تغيرات مركبة تنتج عن تداعيات «مقدمة». ومن ثم يدرج أولمان الاستعارة في النقول الناتجة عن المشابهة، ويدرج الكتابة (أو ما أسماه البيانيون العرب بـ«المحاجز المرسل») في النقول الناتجة عن المجاورة التي يمكن أن تكون فضائية - كدلالة (المكتب) باعتباره ثالثاً، على القاعدة التي يوجد فيها - أو زمنية - كتسمية صلاة (المغرب) باسم

(54) انظر ماييرز (1977) Matthews من : 76.

(55) انظر كيريو (1975) Guiraud من من : 42 - 43.

(56) نفسه، من من : 45 - 48.

(الزمن) الذي تودى فيه - أو سبيبة - كتسمية سلاح (المدفع) بآلته الدفع، أو تسمية (البارودة) (أي البندقية في النازجة المصرية) باسم مادة (البارود) باعتباره آللة إشغال النار -⁽⁵⁷⁾ وفي إطار المثلنيات «البنيوية» الحديثة، ازداد الاهتمام بـ«اجرائية العلاقات المجازية بالنسبة للنظرية الثانية، خاصة منذ مقال جاكسون (1956) الذي ربط التقابل بين المشابهة (في الاستعارة) والمحاورة (في الكناية) بالتقابل بين المحور الاستبدالي والمحور المركب».⁽⁵⁸⁾ بالإضافة إلى الصياغة المنطقية للمقولات «البلاغية» التي قامت بها جماعة «موه»،⁽⁵⁹⁾ إلا أن هذه الأعمال لم تتجاوز عموماً الاستفادة الجزئية من العلاقات المجازية، ولم تقم بصياغة العلاقة بين هذه الأخيرة وبين التصايا الدلالية في اللغات الطبيعية داخل نظريات دلالية أو نماذج نحوية واضحة.

وتعذر هذه الملاحظة الأخيرة أيضاً، على المعالجات الأولى والمتفرقة التي تمت في إطار الأنماط التوليدية.⁽⁶⁰⁾ ولم تتضاع الاهتمامات أكثر في إطار معالجات تطمح إلى الشمولية، إلا مؤخراً عند أشال ليفن (1977)، وأورطسوني وأخرين (1979)، وليكوف وجونسون (1980)، ونوريك (1981) وفوكونييه (1984)... وهو اتجاه يؤكد اعتبار العلاقات المجازية مكوناً أساسياً للبيانات الدلالية في اللغات الطبيعية، وضرورة اهتمام أيّة نظرية دلالية كافية برصد هذه العلاقات، وخاصة على مستوى معالجة التراكيب الدلالية المولدة، والترابطات بين المداخل المعجمية، استناداً إلى مبادئ علاقة دلالة شاملة. بل إن مثل هذه الأعمال أكدت، بخلاف الاتجاه العام للمعالجات التقليدية، أن المجاز ليس واقعة مكونة للفة فحسب، وإنما يلعب دوراً أساسياً في بنية الأساق التصورية بصفة عامة.⁽⁶¹⁾

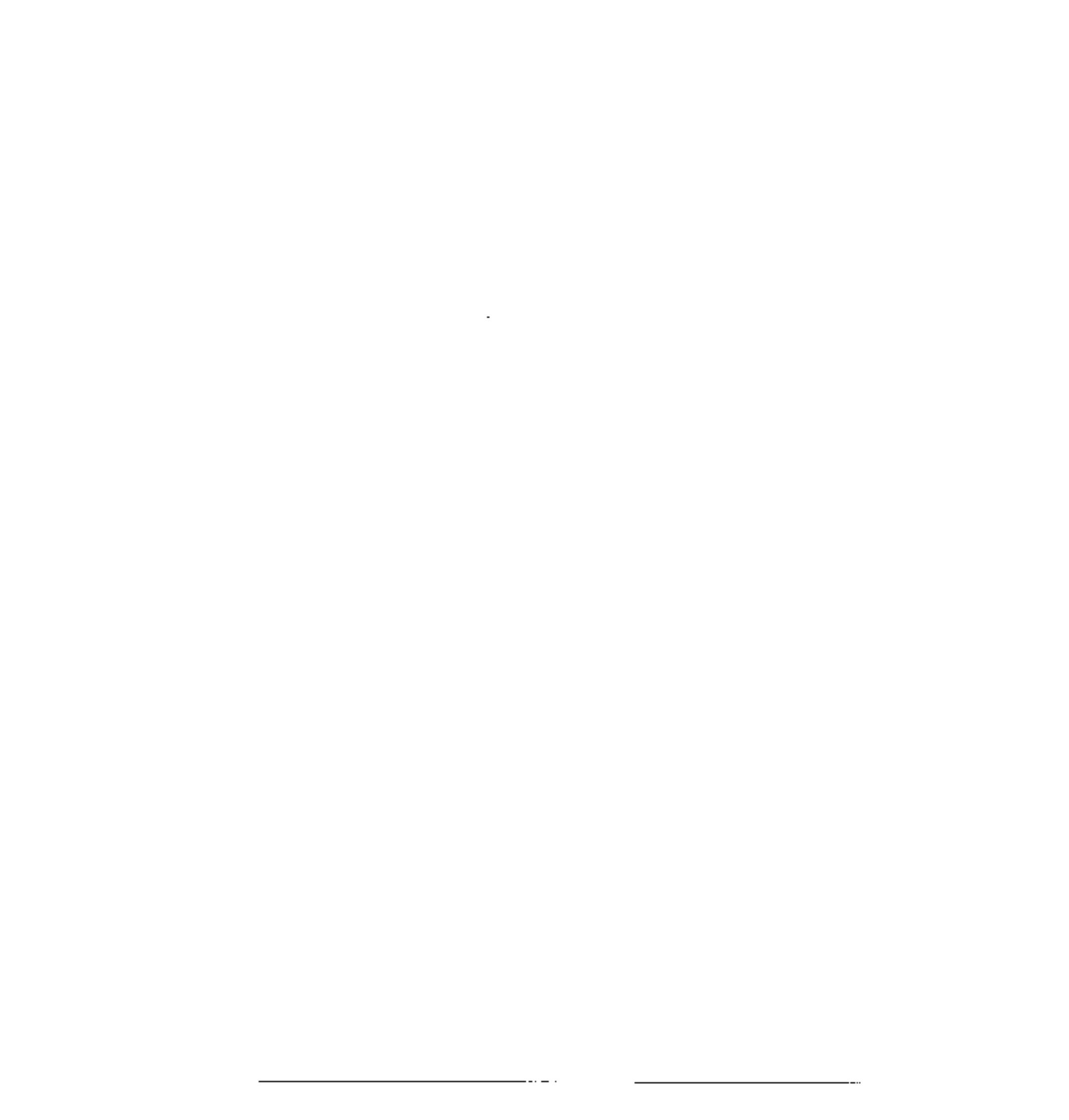
(57) نسخة من من : 49 - 55، وانظر أولمان (1962) من من : 211 - 227.

(58) انظر جاكسون (1963) : الفصل الثاني، وانظر المند 16 من مجلة *Communication* (1970).

(59) انظر : ج. ديبوا وأخرين (1982).

(60) انظر مثلاً فرييش (1966)، وينرهاي (1965)، وتشومسكي (1965)، وميكوكوني (1968)، MacCawley (1968)، وبيركرتون Ricketson، وستيفنز (1971)، وجاكمنوف Jackendoff (1978) ولتش (1981)، Cooch وغيرهم.

(61) انظر الفصل الرابع من هذا البحث.



الفصل الثالث

آليات التوليد الدلالي

إن القراءة على توسيع معنى ... الوحدات
المعجمية عن طريق عملية تحويل استعارية،
تعتبر جزءا لا يتجزأ من قدرة المتكلمين
اللغوية.

ج. لابنر (1980)، ص : 193

إن طبيعة النماذج النحوية، بما تقدمه من إمكانات تمثيلية، هي التي تحدد الموقف من التراكيب المجازية المولدة. فالتعامل مع هذه التراكيب، باعتبارها معطيات واردة أو غير واردة، لا ينفصل عن المواقف النظرية التي يتخذها اللسانى بقصد بنية اللغة عموما. ومن ثمة فقد تعتبر المولدات معطيات هامشية فرعية («منحرفة») بالنسبة إلى بعض النماذج، فتعال على «الظواهر الإنجازية» بموجب قرار نظري. وقد تعتبر معطيات أساسية لها علاقة بإحدى الخصائص الجوهرية «لعمل اللغات» باعتبارها أنساقا حسيمائية مرنّة وفعالة» وبالقدرة البدعة على توسيع معاني الوحدات المعجمية الذي يعتبر «جزءا لا يتجزأ من القدرة اللغوية للمتكلمين»،⁽¹⁾ فيكون على أية نظرية كافية لبنية اللغة أن ترصد مثل هذه المعطيات، وأن تفترض نقا من القواعد والمبادئ لضبط إبداع الدلالات الجديدة، لتصبح معالجة التوليد رصدا لما تسمح به هذه القواعد والمبادئ من إمكانات إبداعية لدى المتكلم.

⁽¹⁾ لابنر (1980) ص 191، 194.

ويمكنا أن نجمل بعض المشاكل الرئيسية التي يطرحها التوسيع الدلالي على أية نظرية دلالية، في متوسط :

- مشاكل رصد العلاقات الدلالية القائمة بين الوحدات داخل المعجم، وهو موضوع القسم الثاني من هذا الفصل.

- مشاكل تأويل الوحدات المعجمية على مستوى التركيب الدلالي أي تأويل التراكيب المجازية المولدة.

في أية نظرية، يجب على التأويل الدلالي للجمل أن يقرن، في نقطة معينة، المكونات الجملية بالوحدات المسجلة في المعجم الذي يسند لكل وحدة قراءة دلالية. وفي حالات كثيرة، يمكن للقراءات الناتجة عن المعجم أن تربط فيما بينها بكيفية تعكس العلاقات التي تقوم بينها على مستوى البنية التركيبية للجملة، للوصول إلى قراءة دلالية أهم. وبما أن القواعد التي تربط المكونات الجملية بالمداخل المعجمية، غالباً ما تكون قواعد مباشرة، وتطلب عدم الاختلاف لكي يتم التوافق، فإن المشاكل تبرز حينما يتطلب أحد المكونات الجملية قراءة دلالية سباقية، مختلفة عن قراءته المعجمية، بحسب سمات سباقية معينة وباستثناء حالات الشذوذ الدلالي الحقيقي (كالتناقض المنطقي) فإن جملة مثل هذه تحظى بتأنيات واردة لدى المتكلم الناطق، أي أنها تؤول مجازياً. وهذا يعني أن القراءة السباقية للمكونات قد تكون مختلفة، إلى هنا الحد أو ذاك، عن قراءتها المعجمية، لكن القراءتين متconcان. ومادام المتكلمون يميلون إلى الاتناق في الحكم بقصد التأنيات المجازية السليمة، السليمة وغير الممكنة، للجمل، فإن النظرية الدلالية تواجه إذن مشاكل تحديد هذه العلاقات التي يحصل عليها، أو يمكن أن يحصل عليها، بكيفية مطردة، بين التأنيات السباقية والقراءات المعجمية للوحدات.⁽²⁾

ويمكنا أن نقسم الواقع الذي اتخذه النظريات الدلالية من التراكيب المجازية المولدة، داخل الانموذج (paradigm) التوليدية، إلى موقفين عموماً، تأثثهما معتقدين ماله علاقة مباشرة بالموضوع، مهملين تفاصيل النماذج المعتبرة.

١ - التراكيب المجازية وإمكانات التأويل

١.١ - تهنيش التراكيب المجازية المولدة

هناك مجموعة من الطروحات يجمعها موقف عام يسير في صيغته القصوى، نحو اعتبار التراكيب المجازية خارجة عن النظرية الدلالية الصرف، أو يتعامل معها باعتبارها تراكيب «منحرفة» أو «مشتقة»، أو باعتبارها ظواهر «إنجازية» لا تدخل في مجال القدرة موضوع الدرس اللغوي.

١.١.١ - المجاز والشذوذ

يتوصل إلى إسناد التمثيلات الدلالية للجمل، في النظرية التاليفية (كاتز وبوسطل 1964)، كاتز (1972)، على أساس تحديد الخصائص المعجمية للوحدات المكونة، وعمل قواعد الإسقاط على ضم (أو ملقة) معاني هذه المكونات لبناء القراءة (أو القراءات) الدلالية للجمل.

ويتوقف الوصول إلى قراءة دلالية سليمة للجمل، على توافق التخصيصات المعجمية للوحدات المكونة، الذي تلعب فيه السمات الاتقانية دوراً حاسماً، إذ أنها تسمح ببعض الملفمات لإنتاج قراءات دلالية، وتمنع أخرى نظراً لغياب أية قراءة للبنية المقصودة التي تعتبر في هذه الحالة منحرفةً أو شاذةً.

ومن ثمة فالتراكيب المجازية، تعتبر في هذه النظرية تراكيب بدون قراءة دلالية.

فجمل مثل :

(١) كلمي ثعلب

(٢) تزوج عمرو قمرا

(٣) أحب الرسوم الصامدة

(٤) ضحك الشلال

لا معنى لها، مادامت القراءات المعجمية للوحدات : (ثعلب)، (عمرو)، (رسوم)، (شلال)، لا تنجيب للقيود الاتقانية التي تفرضها المحمولات : (كلم) و(تزوج) و(صامدة) و(ضحك)، مثل «إنسان». فهي جمل يعتبرها المكون الدلالي في النظرية التاليفية المذكورة، منحرفة دلالياً. ذلك أن التأويل الدلالي للجملة يجب أن يشير إلى أنها منحرفة أو مقبولة دلالياً «تبعاً لمدى إمكانية تركيب مكوناتها لبناء معنى معرفي منسجم لمجموع الجملة». (٣) ويتوقف بناء

(٣) كاتز وبوسطل (1964) ص : ٥٤.

هذا المعنى المعرفي على قيود الانتقاء التي تضع في الحالات الفصوى أي تركيب، فلا تستند للمستوى المكونى الأعلى أية قرامة. ومن ثمة تكون المكونات شاذة دلاليا، ويكون تعريف الشذوذ، حسب كاتز (1972)،⁽⁴⁾ كالتالى :

- (5) يكون المكون شاذًا دلاليًا عندما لا تستند إليه أية قرامة (أى أن مجموعة القراءات السندة إليه تساوى صفر).

فإذا كان الهدف من التأويل الدلالي هو رفع الالتباس، فإن الشذوذ يمثل العدد الأقصى لهذه الصلاحة، أو الحالة التي يمنع فيها أي معنى ممكن في مرحلة من مراحل العملية التأليفية.⁽⁵⁾

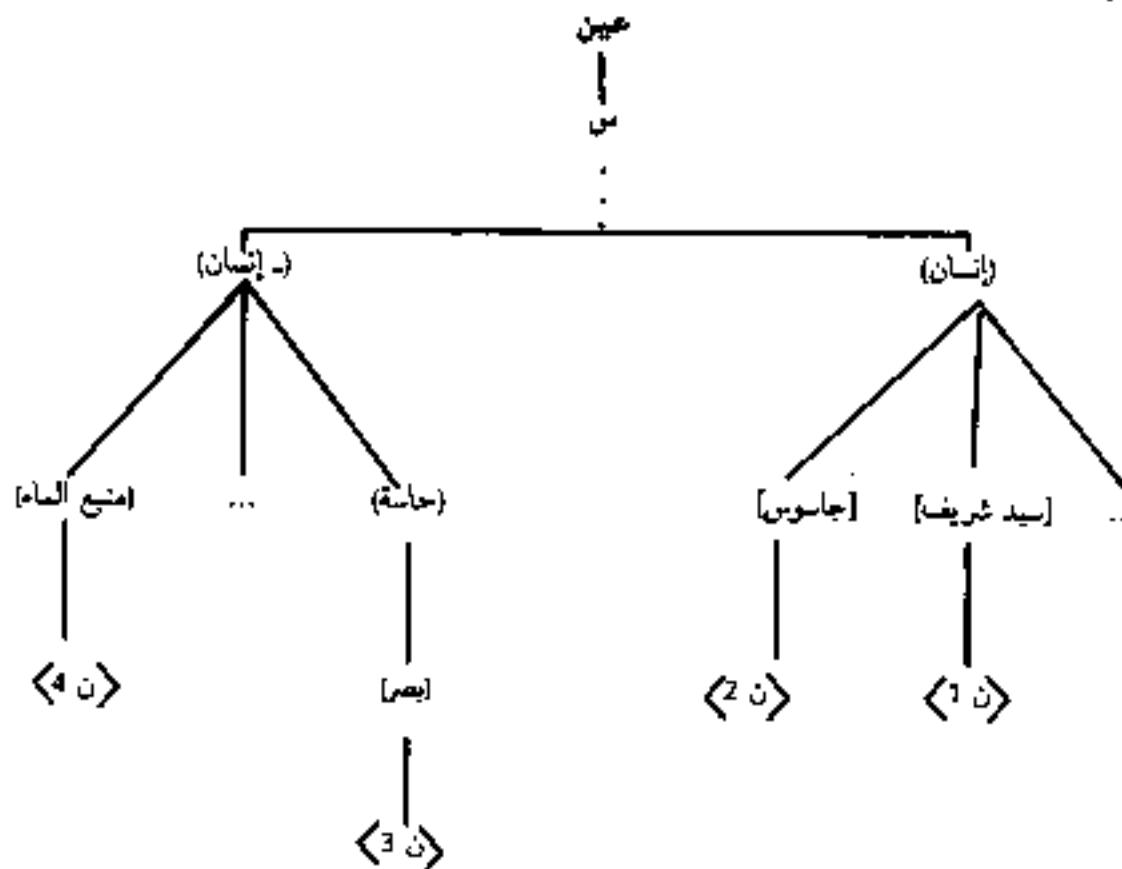
(4) كاتز (1972) ص : 49.

(5) نفسه ص : 93.

فالدخل المعجمى في هذه النظرية الدلالية، مجموعة متباينة من المتواлиات. وتشكل كل متواالية تبعا للنظام التالي :

- متواالية فرعية من العلامات التركيبية (syntactic markers).
- متواالية فرعية من العلامات الدلالية (semantic markers).
- معيزات (distinguishers).
- قيود انتقاء (selectional restrictions).

ويمكن أن تأخذ المداخل صورة شجرة تجعل فيها كل متواالية في شكل فرع جزءه الدخل المعجم المنصوص. وذلك مثل :



2.1.1 - التأويل «الباهير» والتأويل «المهتقر»

يتبين تومسكي (1965)، في هنا الإطار، نفس الطرح الذي تتبناه معالجات كاتر وبوسطل (1964) وكائز (1972)، بخصوص اعتبار التراكيب المجازية مظاهر للانعراج اللفوي، بالإضافة إلى أن تومسكي يعمّ أكثر بتحديد العلاقة بين التراكيب السليمة والتراكيب المعرفة، وبيان الكيفيات التي يتم بها الانعراج، ليس على مستوى خرق القيد الانتقائي فحسب، وإنما أيضاً على مستوى خرق القواعد المقولية وقواعد التفريع المقولي الصرف كذلك.

بالإضافة إلى السمات التركيبة، التي يشير الخط المقطوع إلى إمكان تحليلها إلى سمات تركيبة أخرى، توجد السمات الدلالية بين قوسيين، وتوجه المميزات بين متنوعين، والقيود الاتقائية (نـ) بين أقواس مزدوجة. ويمثل كل سار تالم من مسارات المدخل السمجي، أي كل متولدة ثانية من هذا النسق من الرموز، معنى لتوحدة المعجمية المعتبرة، وتسى مسارات من هنا النوع مقرراتـ. ومن ثمة فالوحدة السمجية ذات القراءاتـ هـ، على مستوى مدخلها السمجيـ، تعتبر متيبةـ بـعـ مرـةـ، وهـكـذا يـتـبـرـ المـدخـلـ المـعـجمـيـ لــ (ـهـنـ)ـ فـيـ الشـجـرـةـ أـعـلاـ، مـثـلـاـ لــ (ـأـربعـ مـرـاتـ)ـ (ـأـولـهـ لــ (ـأـربعـ قـرـاءـاتـ)ـ). وبفضل السمات الدلالية، يرى كاتر وبوسطل (1964)، يمكن للمكون الدلالي أن يعبر عن الخصائص الدلالية الصادرةـ، أما المميزات فترتـصـ ماـ هوـ خـاصـ (idiosyncratic)ـ فـيـ معـنـيـ وـحدـةـ سـمـجيـةـ مـهـنـةـ. فـيـنـماـ تـفـصلـ المـميـزـاتـ بيـنـ وـحدـاتـ سـمـجيـةـ مـتـشارـبةـ عـلـىـ مـسـوىـ الـعـنـىـ، فـيـنـ السـمـاتـ الدـلـالـيـةـ المـتـضـطـنةـ فـيـ قـرـاءـاتـ وـحدـةـ سـمـجيـةـ مـهـنـةـ، تـضـمـنـهاـ قـرـاءـاتـ وـحدـاتـ سـمـجيـةـ كـثـيرـةـ آخـرىـ، وـيمـكـنـ فـيـ هـذـاـ لــ (ـلـيـاقـ)ـ أـنـ تـغـيـرـ المـميـزـاتـ سـمـاتـ دـلـالـيـةـ، لــكـنـ تـوزـعـهـاـ فـيـ المـجمـعـ مـحـدـدـ إـلـىـ أـقـصـىـ حدـ. وـيـمـكـنـ الـاتـبـاعـ السـمـجيـ فـيـ هـذـاـ الإـطـارـ مـصـدـراـ لــ الـلـاتـيـانـ الدـلـالـيـ عـلـىـ مـسـوىـ الـجـمـلـةـ، وـمـنـ ثـمـةـ قـيـانـ اـنـقـادـ هـنـ، مـنـ مـعـانـيـ الـوـحـدـةـ السـمـجيـةـ، وـمـاـ يـنـتـجـ هـذـاـ مـنـ بـلـصـاءـ لــ الـمـعـانـيـ الـأـخـرـيـ السـمـكـةـ، يـمـلـكـانـ أـمـيـةـ بـالـفـافـةـ، وـذـلـكـ لــ أـنـ الـانتـهـاءـ مـنـ جـمـةـ الـلـاتـيـانـ السـمـجيـ منـ جـيـةـ آخـرىـ، هـذـاـ الـمـعـبـانـ لــ لـسـتـيـنـ الـذـيـ يـسـدـ إـلـىـ الـجـمـيـنـةـ عـنـ طـرـيقـ قـوـاعـدـ التـلـويـلـ الدـلـالـيـ (ـقواعدـ الـاستـقـاطـ). وـلـتـلـكـ يـجـبـ أـنـ تـضـمـنـ كـلـ قـرـاءـاتـ المـدخـلـ السـمـجيـ لــهـنـاـ اـنـقـادـاـ، وـهـذـاـ يـعـنيـ أـنـ الـقـدـ الـاتـقـالـيـ الـمـارـاقـ قـرـاءـاتـ مـهـنـةـ هـوـ الـغـرـورـيـةـ وـالـكـافـيـةـ الـتـيـ تـعـدـ مـنـ الـقـرـاءـاتـ المـفـصـودـةـ إـلـىـ قـرـاءـاتـ آخـرىـ، وـهـذـاـ يـعـنيـ أـنـ الـقـدـ الـاتـقـالـيـ الـمـارـاقـ قـرـاءـاتـ مـهـنـةـ هـوـ الـذـيـ يـعـدـ تـرـاكـيـةـ الـمـمـكـنـةـ مـعـ قـرـاءـاتـ وـحدـاتـ سـمـجيـةـ آخـرىـ عـنـ اـنـطـرـاقـ قـوـاعـدـ الـاستـقـاطـ. وـتـغـيـرـ الـقـيـودـ الـاتـقـائـيـةـ تـابـعـةـ للـسـمـاتـ التـرـكـيـةـ أـوـ الـدـلـالـيـةـ. ولـتـأخذـ مـثـلـ قـيـدـ اـنـقـادـ وـارـدـ بـالـسـبـبـ لــ تـرـاكـيـبـ الدـلـالـيـةـ السـمـكـةـ بيـنـ قـرـاءـاتـ غـلـلـ وـغـاعـلـ، قـرـاءـاتـ غـلـلـ مـثـلـ (ـتـكـلـفـ)ـ تـضـمـنـ قـيـاناـ اـنـقـادـاـ مـثـلـ :ـ (ـأـنسـانـ)ـ، وـعـوـقـيـدـ يـفـرضـ عـلـىـ الـقـرـاءـاتـ الدـلـالـيـةـ الـتـدـامـلـ أـنـ تـضـمـنـ السـمـاتـ الدـلـالـيـةـ :ـ (ـأـنسـانـ)ـ، وـمـنـ ثـمـةـ يـعـكـنـ أـنـ تـقـولـ :

- (أ) تكلم حين الغروب
ب) تكلم حين الأذن بالثانية تفراشي (السين) : الأولى

بالنسبة لغيري (العنوان) : الأولى والثانية، سعادت القراءتان المذكورتان تضمنان السمة الملالية : (إنسان). ولكننا لا نقول في هنا الواقع :

هذا المعلم

(ج) "تكلمت عين زيد"
(د) "تكلمت من العاء"

(٣) تجفف عين الماء
لأن القراءة الثالثة والقراءة الرابعة لا تتضمن الصلة الدلالية : (إنسان). ومن نسمة لا يسد إلى (ج) (وام) أي معنى مطلق
يمضي بها المكون الدلالي يتضمن معرفتين دلالياً، انظر كاتز وبوسطل (1964) عن ص : 35 - 56، وانظر كاتز (1972)
ص : 113 - 116، وانظر الفصل الفهري (1985) : 195/2 - 196.

ومن المعروف أن دراسة الجمل المحتقة، تتعلق حسب تشومسكي بدراسة المقبولية، وهو مفهوم يدخل في دراسة الإنجاز اللغوي الذي يأتي «بعد» دراسة القدرة : «يبدو أنه ليس هناك أسباب كافية، تدفعنا إلى إعادة النظر في الرأي التقليدي القائل : إن البحث المتعلق بالإنجاز لا يمكنه أن يقدم إلا بتقدم فهمنا للقدرة التحثية». (6) والعالج أن التركيب المجازية، من حيث هي كذلك، ظواهر إنجازية، وهي من منظور القدرة اللغوية تركيبات منحرفة. بهذا المعنى فقط يعتبر الحديث عن الجمل المحتقة (وخاصة التركيب المجازية) مثيراً لشكوك الانحراف، والعمل الذي يبدو عادياً، من وجهة نظر التصور المعيار للنحو التوليدي التعوييلي، هو أن تأويل مثل هذه الجمل، يتم استناداً إلى إعادة بناء الصور «العادية»، وإلى دراسة العمليات التي تكون مسؤولة عن «ظواهر الانحراف». ففي حين يختار البعض بناء نوع من الأنجاء الخاصة بالانحراف، (7) يفضل تشومسكي توسيع مجال المعيار لاستقبال الجمل التي تعتبر منحرفة من وجهة نظر لسانية صرفة. وبين ذلك من خلال مقياس درجة النحوية، الذي يقيس ابتعاد تعبير معين عن مجموعة الجمل السليمة، للدلالة على موطن الانحراف في التعبير المذكور. فتأويل الجمل المنحرفة يتم دائماً بالعودة إلى «مقابلاتها» السليمة، أي أن التحقيق المادي للجملة يشكل مرجعاً للصورة «غير السليمة». (8)

بهذا المعنى إذن، يعتبر تأويل الجمل المنحرفة، تأويلاً مشتقاً، وليس مباشراً، كما هو الحال بالنسبة للجمل السليمة، فالمعايير [...] (التي) تخرق بشكل معين (وليس بالضرورة، بنفس الشكل دائماً) قواعد (النحو) [...] لا تزول بالتأكيد بالكيفية التي تزول بها الجمل السليمة [...]. بل يبدو أنها تزول بفضل التшибيات التي تقيها مع هذه الجمل السليمة». (9) إن «المكون الترکيبي [...] لا يضبط مباشرة حالات هذه الجمل (المنحرفة)، ولكنه فقط يند إليها سامات تبعاً لتشبيهاً البنائي بالجمل السليمة». (10)

أما بخصوص الكيفيات التي يتم بها الانحراف، فيميز تشومسكي بين انحرافات ناتجة عن خرق القواعد المقولية، أو القواعد التفريغية، أو القواعد الانتقامية. والجمل الناتجة عن

(6) تشومسكي (1965) ص : 20.

(7) يشير إلى ذلك كاتز وبرسطل (1964) قائلين : «فترض أن كل من هذه المكونات (التركيبي والدلالي والصواتي)، يتضمن نظرية للانحراف من البيانات السليمة التي يولدتها كل مكون»، المنش : 2، ص : 20. وانظر خاصة مقد : «أشباء الجمل» لكتار (1964).

(8) طومان (1978) ص : 37.

(9) تشومسكي (1965) ص : 110.

(10) نفسه ص : 113.

خرق القواعد الانتقائية «يسكتها أن تؤول استعاراتا (...) وبعبارة أخرى، يسكنها أن تؤول فيما لقياس مباشر بالجمل السليمة التي تعتبر قواعد الانتقام». (11)

وبذلك تكون الجمل المنحرفة عند تشومسكي ثلاثة أنماط تنتج عن :

- أ) خرق لمعنى معرفة، كالانتقال من الصفة إلى الاسم في مثل :
- (6) المظهر السياسي تعبير مباشر عن المظاهر الاقتصادية.
- التي تصبح :
- (7) السياسي تعبير مباشر عن الاقتصادي.
- أو الانتقال من الاسم إلى الصفة في مثل :
- (8) إنهم يتحدون عن جمهورية شبح
- ب) خرق لمعنى تفريغية، كالانتقال من الفعل اللازم إلى المعتدي في مثل :
- (9) اكتشفت المرأة
- التي تصبح :
- (10) اكتشفت المرأة طفلها.
- ج) خرق لمعنى انتقائية، كالانتقال من المحسوس إلى المجرد في مثل :
- (11) لونت لفظيات الخاطئة فكر زيد.
- (12) عالج عمرو الأزمة الثقافية.

أو كالانتقال من + [إنسان] إلى - [إنسان] في الأمثلة السابقة، من (1) إلى (4).

هكذا إذن، تعتبر مثل هذه التراكيب هامشية، منحرفة على مستوى القدرة اللغوية، لا تؤول إلا بقياسها بمقابلاتها السليمة : «يجب على أي نحو كاف وصفياً أن يسود لكل متواالية وصفاً بنبيوباً يشير إلى الكيفية التي تتحرف بها المتواالية عن البناء السليم (إذا تعلق الأمر باشارة فعل) (...) إن اللحو يولد مباشرة اللغة التي لا تكون إلا من الجمل السليمة (...) مع إسناد وصف بنبيوباً لكل جملة منها، ويولد النحو بكيفية مشقة كل التعبيليات الأخرى (...)

التي تشير إلى درجة الانحراف ونمطه الخاص بالجمل المولدة بكيفية مشقة». (12)

ونجد عند ما تيوز (1971) توضيحاً أكثر لعلاقة التراكيب المجازية بشائبة القدرة والإنجاز، وللكيفية للتي يتم بها تأويل هذه التراكيب، وذلك بما لمقدمات تشومسكي (1965) أعلاه.

111 نesse ص : 203.

112 نesse ص : 204، ملش : 2.

يطرح ماتيوز شرطين أوليين يجب أن تستجيب لهما أية نظرية كافية للاستعارة: يجب أولاً على نظرية الاستعارة أن تقييم شروطاً ضرورية وكافية للتمييز بين ما هو استعارة وما هو غير استعارة (...)، ويجب ثانياً (...) أن تصل إلى تفسير كيف أن المتكلم استناداً إلى قدرته اللغوية، يفهم أو يقول الاستعارات». (13)

وتتلخص ملاحظات ماتيوز، بالنسبة إلى الجانب الأول، في أن التمييز الوارد على مستوى القدرة، فيما يخص التراكيب الاستعارية، هو التمييز بين جمل منحرفة وجمل سليمة، وهو تمييز يقابله، على مستوى الإنجاز، التمييز بين ما هو استعارة وما هو غير استعارة، لأن «الاستعارة ظاهرة من ظواهر استعمال اللغة» (14)، ولذلك فإن إقامة تقابل بين الاستعارة والانحراف يعتبر خلطاً بين القدرة والإنجاز.

ومن ثم، يكون رصد الاستعارة قائماً على اعتبارها بنية منحرفة، دالة عن قصد (أو مؤولة)، وذلك يستلزم، حسب ماتيوز، المفهوم المركزي لخرق القاعدة، الذي يخص صورياً ما نعنيه عندما تحدث عن بنية منحرفة، والجهاز الذي يحدد مقاييس التعويذية الدلالية والتركيبية هو بالطبع جهاز القيود الانتقائية وقواعد التفريع المقولي. (15)

وفي نفس الاتجاه الذي رسمه تشومسكي (1965)، يحاول ماتيوز أن يبين كيف أن «فهم الاستعارة باعتبارها جملة منحرفة لكن مؤولة، يعطينا تفسيراً تاماً لها، وكيف أن هذه الجمل المنحرفة تزول، استناداً إلى السمات المعجمية لمكوناتها، وإلى بنياتها المركبة»، عن طريق القياس المباشر بالجمل السليمة التي تحترم القواعد الانتقائية. (16)

في بالنسبة لمتداولة استعارية مثل :

(13) الإنسان ذئب

يُهم تخصيص نسق المثات المعجمية لكل من (إنسان) (ذئب)، لنلاحظ أن هناك خرقاً لبعض القيود الانتقائية التي يفرضها (ذئب) على نسق المثاث في (إنسان)، مثل : (+ إنسان) مقابل (- إنسان)، بالإضافة إلى خروق أخرى تخص هذا الخرق الأخير، وتتعلق بمسات مثل : (+ ناطق) مقابل (- ناطق)... الخ، لكن المثاث - في نسق (ذئب) - التي تحظى بأهمية أكبر في «تنظيم» تصورنا لنسق المثاث في (إنسان) هنا، هي تلك التي يبدو أنها لا تتدخل

(13) ماتيوز (1971) من : 76.

(14) نفسه من : 78.

(15) نفسه من : 79.

(16) نفسه من : 80.

مباشرة في خرق القيود الانتقائية . مع احتفاظها بأهمية معينة في نسق (ذئب) وبعبارة أخرى، فإن المماث التي تلعب دورا أساسيا في فهم الاستماراة هنا، هي مماث مثل : (+ شرس، و+ نشال)...⁽¹⁷⁾

يتعلق الأمر إذن، عند ماتيوز (1971)، وتشوم斯基 (1965) باعتبار التراكيب المجازية، بنية لغوية منحرفة تتولد من حيث هي كذلك. أما قواعد التأويل، فتتضح في خرق القيود الانتقائية، الذي يفتح تهيئة البعض المماث، وإبرازا لأخرى تكون أهم من الناحية السياقية. إن الموقف الذي عرضنا له، يعتبر - في صيغته القوية، في كاتر وبوسطل (1964) مثلا - نظرية فقيرة لعدم رصدها لآليات التوليد الدلالي وللمعارات الدلالية القائمة بين الوحدات المعجمية في هذا الإطار، وذلك لأنها تعتبر المعانى المجازى (المولد) والشنوة الحقيقى (كالتناقض المنطقي)، ولا أن يصف العلاقة بين القراءات المجازية والترابطات داخل المعجم، التي تعود إلى توسيعات وتنقلات تخضع لها الوحدات المعجمية. ويدعى أن هذا الموقف لا يمكنه، نتيجة ذلك، أن يميز بين مختلف أنواع التوسيعات.⁽¹⁸⁾ إنه موقف يتعين، في حدوده القصوى، إلى نتيجة عبئية، هي أن كل التراكيب المجازية، غير سليمة.

ويمكننا أن نجمل بعض الاعتراضات بخصوص نظرية الانحراف عند تشوم斯基 (1965) وماتيوز (1971) خاصة فيما يلى :

أ) لا يبدأ البحث في هذه النظرية عن تأويل مجازى، إلا عندما يتم خرق القيود الانتقائية، أي أن الشرط الضروري والكافى للاستماراة، هو وجود خرق لقيود الانتقائية يجعل من المتواالية بنية منحرفة. والع الحال أن نفس الجملة (السليمة) يمكن أن يكون لها معنى « حقيقي » وأخر مجازى في نفس الوقت، مثل :

(14) ذاقت هند الكتاب

(15) قضى الكتاب الضخم على زيد

يمكن لـ (14) أن تعنى «حقيقة» أن هندا وضعت بعض الكتاب في غمامها، ومجازا أنها قرأت جزءا منه. ويمكن لـ (15) أن تعنى «حقيقة» أن القضاء على زيد كان نتيجة ضربه

.63 .117

.116) نوريل (1981) ص ص : 10 - 11

بالكتاب للضم أو سقوط هذا الأخير عليه، وأن تعني مجازاً التأثير المعنوي العميق للمكتاب الضخم في زيد. وعليه، فالعلاقة بين الاستعارة والانحراف ليست بهذه البساطة، مادامت الاستعارات يمكن أن تجلب في جمل غير معرفة، كالمثالين السابقين، أو مثل :

(16) لا أعرف كيف يستحم الفيل

التي تعتبر غير معرفة، وقابلة في نفس الوقت لقراءة مجازية يحيل فيها (الفيل) على شخص. وعلى ذلك كثير من الأمثل، مثل :

(17) اضرب لتحديد محدود اسخون

التي لا تخبر منعرفة من حيث هي كذلك، بل يكون انحرافها ملازماً لإمكان استعمالها في العث على انتهاء الفرص قبل فوات الأوان. وبالمقابل، هناك جمل (منعرفة) تخرق القيود الانتقائية، ولكنها لا تتزول استمارياً،⁽¹⁹⁾ منها الجمل التي تقع موضوعات بعض المحمولات الدالة على حلم أو رعم... مثل :

(18) حلم زيد أن النافذة تمشي على الماء

(19) رعم عمرو أن الأرض مثلثة

أو الجمل التي تغير، عموماً، عن تنافضات منطقية :

(20) أكلت هذه المثلث الدائري

توضح هذه المحطيات، أن بناء تأويل التراكيب المجازية على خرق القيود الانتقائية (أو الانحراف) لا يكفي، لأن النظرية الدلالية يجب أن تكون قادرة على التبؤ بالتأويلات المجازية (الممكنته) حتى بالنسبة للجمل السليمة ذات القراءات «الحقيقة»، كما يجب أن تكون قادرة، إلى حد، على التمييز بين التأويل العجازي الممكن، والشنوذ (أو الانحراف) الحقيقي الممثل خاصة في التنافض المنطقي.

ب) إن اعتبار التراكيب المجازية تراكيب منعرفة في هذه النظرية، يقود إلى تهميش هذه التراكيب، والاقتصار على حالات مفردة، فلا تس肯 النظرية من تحديد الأنماط للمطردة للتتوسيع والتقل الدلاليين، وفي الوقت الذي يتتج فيه للمتكلمون هذه الأنماط ويفعلونها باستمرار.

واوضح أن هنا النص مرتبط بما لاحظناه في الاعتراض الأول، أي أن العجز عن تحديد أنماط التوليد الدلالي مرتبط بضعف الآليات الصورية التي تمكن من هذا التعديل، إذ

(19) سكوت (1982) ص : 307 .

تحضر الآليات في هذه النظرية في آلية القواعد الانتقائية والتغريبية، ولا نجد مبادئ دلالة أعم تدخل في تأويل التراكيب المولدة، على مستوى المكون الدلالي، وتعمل على رصد الترابطات الدلالية القائمة بين القراءات السمجية داخل المعجم.

ج) إن هذه النظرية لا تنطبع، نتيجة ما سبق، أن تقدم تفسيرا للسبب والكيفية اللذين تم باعتبارهما مجمعة التأويلات المجازية المولدة للوحدات.⁽²⁰⁾ إنها لا تقدم جوابا عن سؤال مثل : لماذا نلاحظ علاقة بين المبادئ الدلالية التي تقوم عليها التوسعات المجازية الإبداعية، وبين المبادئ التي تقوم عليها الترابطات الدلالية الممجمعة («القاربة» أو المستقرة مثلاً في المعجم) ؟ وهو سؤال قائم . كما يتضح فيما بعد - على أن التوسعات المولدة تميل إلى أن تعكس الترابطات الدلالية الممجمعة مثلاً.

2.1 - إمكانات تمثيلية

هناك مجموعة من الاقتراحات تسير نحو إيجاد آليات تمثيلية لرصد التوليد الدلالي، باعتباره خاصية من خصائص الإيذاع الدلالي للقدرة اللغوية.

1.2.1 - نقل السمات

يبدو أن الآلية الدلالية التي اقترحها فرييش (1966)، تسير في اتجاه بلورة قواعد دلالية «مبعدة»، أي ليست تابعة بصفة مطلقة لمقدمة المكون الترکيسي، كما هو الحال مع قواعد الإسقاط في التصویج المعياري، وبذلك فهي تملك نفس الخصائص التي تملّكتها القواعد التوليدية، وهي خصائص ترتبط بالتمثيل بعد من أبعاد الإبداعية اللغوية، يقول فرييش :

«يجب أن ترتفع الدلالة أيضاً إلى مستوى التحدي الذي يطرحه مفهوم التوليدية لدى تشومسكي [...] أي (أن تقدم) أوصافاً تامة الواضحة وقابلة للانطباق بكيفية شاملة».⁽²¹⁾

لقد رأينا أن جملتا مثل (1) - (4) أو (7) - (13) سابقاً، أو مثل :

(21) ترقص شقائق النعمان مع الأطفال (في الحقول)

(22) تسلل شقائق النعمان على حدود الأطفال

(23) لقد نسجنا الاتفاق

(24) مسيرة خضراء

(20) نوريك (1981) ص : 129.

(21) فرييش (1966) ص : 309. وانظر تاري - بريور (1976) Gary - Prior ص : 213.

لا تولد مباشرة، في النظرية المعيار، لأنها تخرق بعض القيود الاتقائية، وبذلك فهي تشكل ابتعاداً عن الجمل السليمة. والجديد عند فريش هو أنه يتخذ موقفاً من مثل هذه المطاعيمات، خارج التمييز بين المترعرف والسليم، ويعتبر أنه يمكن التبعي بها انطلاقاً من القواعد الدلالية.

وهذا يعني أن الجمل السابقة تحظى بنفس المنزلة التي تحظى بها الجمل السليمة كلياً، إذ النحو يتبعها بانتظام كما يتبع الجمل السليمة.

ويتم ذلك عن طريق قواعد دلالية «نقل الماء» و«تأويلها». أما قواعد نقل الماء، فتنتقل ماء من المحمول إلى الموضوع، وتنطبق كلما تطلب سهولة ما سمة خاصة في موضوع من موضوعاته ولم تكن هذه السمة موجودة في مصفوفة ماء الموضوع. أما قواعد التأويل، فتنطبق بعد ذلك لعنف بعض الماء الملازمة للموضوع حين تتعارض مع الماء المنقوله (الممكين قواعد الاستفاضة من الوصول إلى القراءة الدلالية الواردة للبنية ككل). ومكنا فيان بناء الدلالة المولدة يتم في (21) عن طريق نقل ماء مثل [+ حيّا، وا+ إنساناً من المحمول (رقص) إلى الموضوع (شقائق النعمان)، وفي (22) عن طريق نقل الماء [+ سائل] من (مال) إلى نفس الموضوع، كما يستقبل (الاتقاء) ماء مثل [+ شيء، وا+] محسوس) تتطلبها الصفة (خضراء). وتعمل قواعد التأويل على حنف الماء الملازمة للموضوعات، والمتناهية مع الماء المنقوله انطلاقاً من المحمولات، فتحذف ماء مثل [+ نبات] وا+] صلباً من قراءتي (شقائق النعمان) في (21) و(22) على التوالي، كما تحذف الماء [+ مجرد] من قراءتي (الاتقاء) (واسيرة).

2.2.1 - الدلائل الموسومة

إذا كانت معالجة فريش تسمح بافتراض ضمني مقاده أن كل الدلائل اللغوية مجازية بالقوة، فيان يذكر طون (1969)، وهو يستدل على مجازية الجمل «المترعرفة»، يفترض في القدرة اللغوية توغاً من الاستعداد المجازي، ولكنه خاص ببعض الدلائل دون أخرى، تبعاً «لمستندات (attribute) خاصة «تسند إليها بكيفية دائمة أو مؤقتة. إن هناك حسب يذكر طون، «عندما كبريراً من الدلائل القابلة لتجاوز العدود المقولية، ومهمماً بدت هذه العملية اعتباطية، فإن المتكلّم قادر على اعتبار نتائجه، منتهية إلى لغته أو خارجة عنها. وبما أن هذه العملية لا يمكنها إلا أن تشكّل بالضرورة جزءاً من قدرة المتكلّم اللغوية، فيجب على السع الكافي

أن يرصدها.⁽²²⁾ أما كيفية هنا الرصد، فتقوم على ملاحظة مفادها أن إمكانية تركيب الدلائل مع بعضها لا ترجع إلى العلاقات «الطبيعية» التي تربط بين مرجع مادي وأخر، وإنما ترجع إلى ارتباط الدليل أو عدم ارتباطه «بمتد خاص». والمستند الخاص حسب ييكربتون «منصة خاصة تتسمى عادة إلى ما يجعل عليه الدليل»⁽²³⁾ ومن الأمثلة على هذه المستندات الخاصة، متد [صلاح] الذي يسند في الإنجليزية (والعربية) إلى (حديد)، بينما لا نجد (ال الحديد) في الإسبانية مثلاً مثل هذه القيمة المجازية، وإنما نجدها في (الفولاد). ومثل ذلك متد [غبار] للحمار والبقرة، أو متد [شجاعة] للأسد، أو متد [مكر] للشعب ... الخ، في العربية الفصيحة والعربية المغربية ولغات أخرى.

وتتسن كل الوحدات التي ترتبط بها مستندات خاصة في لغة معينة : «دلائل موسمة» (*signes marqués*) في مقابل الدلائل غير الموسمة. ولا شيء يمنع من استعمال دليل موسم استعمال غير الموسم، لكنه في الاستعمال الموسوم يمكنه أن يركب مع دلائل أخرى، أو يلعب دور دلائل أخرى.

يعنى هنا المعنى تعتبر الدلائل الموسومة مجازية بالقوة، أما الدلائل الأخرى فليست كذلك، ومن شاء فلا يمكنها إلا أن تنتج انحرافات. وهذه حسب ييكربتون، طريقة تمكّن من التمييز بين المجاز (الممكّن) ومحجره الانحراف.

عكنا تصيّع التحوّلات الدلالية التي تجلّى مثلاً في خرق القيود الانتقائية، مرتبطة بصفة عامة، بالمستندات العامة الملحقة بالدلائل، والتي تمحّل لهذه الأخيرة بأن تركب مع دلائل أخرى أو تحل محلها. فالحال متد [كتافة] بـ(*soupe*) يمكننا من الحصول على تعبير مثل :

La soupe du pilote (25)

للإشارة إلى السحاب الكثيف، أو :

La soupe de pois (26)

وهي عبارة لندنية تشير إلى الضباب الكثيف، أو :

Etre dans la soupe (27)

(22) ييكربتون (1969) ص : 69.

(23) نفسه ص : 67.

(24) نفسه ص : 70.

للإشارة إلى كثرة المشاكل وكثافتها.⁽²⁴⁾ ونجد في العربية المغربية ما يماثل ذلك في تعاير مثل :

(28) خاص أحمد يفك هاذ لحريره

وتنتمي هذه المستنadas الخاصة، التي تسم بعض الدلائل وتحده استعمالاتها المجازية، إلى «شبكة تصوريّة قائمة، حسب بيكرطون، على تقابلات ثنائية مثل :

محسوس / مجرد

حي / لا حي

ساكن / حركي

كل / جزء

كيف / منفلش

... ...

والذي يحدد هذه الشبكة التصورية، هو الأنساق الثقافية للغات الخاصة. فهذه الأنساق هي التي تضبط طبيعة هذه المستنadas، وتحدد الدلائل التي ترتبط بها، وذلك عبر القيم الثقافية التي تلعق بالوحدات المعرفية. ويعتبر بيكرطون أن بعض حواجز هذه «المปฏيات الإسنادية» يمكنها ميل المتكلمين إلى تعويض «التعجر البالغ» للأنساق الثقافية، وإقامة علاقات بين مجالات تبدو مختلفة.⁽²⁵⁾

يمكنا الأن أن نجمل بعض الملاحظات النقدية بخصوص اقتراحى فريش (1966) وبيكرطون (1969).

إن محاولة فريش تدخل، كما أسلفنا، في إطار تقديم آليات وصفية يمكن من رصد التأويلات الإبداعية، وتكون إيجابيتها في رصدها المباشر لإعادة التنظيم الانتقائي للوحدات التي تحصل معانها. لكنها لا تسكن من رصد التمييز بين أنواع مختلفة من التوسيمات المجازية، فهي لا ترصد الفرق بين التوسيمات الاستعاراتية والتلوسيمات الكتابية، ولا تخمن نتيجة ذلك، المبادئ الملاعبة الدلالية المسؤولة عن توليدتها.

ثم إن نسق فريش، لكونه يسمح بنقل السمات كلما كان ذلك ضروريًا، يعجز عن إدراك ما هو مطرد وما هو غير ممكن داخل مجال التأويلات المجازية. وهذا يعني أن عمليات نقل السمات يجب أن تقييد بكيفية تعدد من قوتها، على أساس مبادئ دلالية محددة.

والوجه الآخر الذي يستوجب إعادة النظر في طبيعة عمليات نقل السمات، هو أنها لا تصل إلا في حالة خرق القيود الانتقامية، ولذلك لا يمكنها أن ترصد التأويلات المجازية (الممكنة) للبنيات التي لا تكون فيها، بالضرورة، مثل هذا الخرق. فإذا استمدنا جملة مثل (15) أعلاه :

(15) قضى الكتاب الضخم على زيد
التي يمكن تأويلاً لها بشكل سليم، دون افتراض خرق للقيود الانتقامية، أمكننا أن نلاحظ أن نقل السمات لن ينطبق في هذه الحالة، للوصول إلى القراءة المجازية المتمثلة في التأثير المعنوي العميق للكتاب الضخم في زيد.

وبالإضافة إلى ما سبق، يشير مكتوكلي إلى أن نقل السمات عند فريش، لا يرصد إلا جانباً من القراءات المجازية.⁽²⁶⁾ فيما أن السمات تنقل دائماً من المحمولات إلى الموضوعات، لا يمكن أن نحصل، بالنسبة لتركيب مثل (21) أعلاه، أو (29) :

(29) ترفض سفن الصيد في الميناء.

إلا على قراءة واحدة، حيث (شقائق النعمان) أو (سفن الصيد) كائنات حية (بشرية) لها أرجل... الخ، وليس على القراءة الاستعارية الأكثر استعمالاً، والتي يوسع عن طريقها الفعل (رقص) للدلالة على «الحركة الموقعة» عموماً.

إن جهاز فريش لا يمكن كذلك من رصد وارد لقراءات جمل مثل :

(30) قلب العليب

التي تعني :

(31) قلب وعاء العليب

إن افتراض فريش إذن، وإن كان يبدو ذا إيجابيات ملحوظة، فلا يمكن الاحتفاظ به كما هو. وبصفة عامة، فإن تقى النوع من الاعتراضات الواردة بخصوص النظرية المعبار، يمكن أن يرد بخصوص جهاز نقل السمات عند فريش (1966) :

أ) إن نقل السمات يعمل فقط عندما تتمارض السمات، ولذلك لا تحظى جمل مثل (14) وإن (15) إلا بقراءة واحدة.

ب) ليست هناك قيود على نقل السمات، إذ ينطبق النقل كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ومن ثمة أيضاً يتعدى رصد العيادات العامة المولدة للتراكيب المجازية.

(26) عن نوريك (1981) ص : 130.

ج) لا نجد أي تفسير للعلاقة بين الترابطات الدلالية المموجة، والمبادئ التي تقوم عليها القراءات المجازية المولدة.

د) إن تقل المثابات بلغى التمييز بين التراكيب المجازية، والتناقصات المنطقية، فإذا تم تقل المثابات كلما ورد التعارض، فإن جملة مثل (32) وإن (33) ستأخذ تأويلاً مسلمة :

(32) أكل زيد العربيع الدائري

(33) لا لون للأفكار الخضراء

يتضح إذن أن جهاز تقل المثابات يجب أن يقيد بكيفية تجعله يتفادى إسناد تأويلاً مسلمة للجمل المتناقصة منطقياً.⁽²⁷⁾

أما «المسندات الخاصة» التي تلحق «الدلائل الموسومة» عند يكروطون (1969)، فيبدو لنا أنها ليست إلا وجهاً آخر لنقل المثابات عند فريش، وذلك مع مراعاة فرق أساسي، وهو أن المثابات المنقولة عند فريش، تصدر عن مصفوفات مثابات المحمولات، بينما المسندات الخاصة صادرة عن شبكة تصورية تهم النسق الثقافي للمجموعة اللغوية المعينة.

ويمكننا عموماً أن نرى الاعتراضات السابقة بخصوص اقتراح فريش، واردة بالنسبة لاقتراح يكروطون، وخاصة بالنسبة لغياب أي نوع من القيود على المصطلحات الإسنادية، وهو غياب قد ينتهي، كما هو الحال عند فريش، إلى عدم التمييز بين التراكيب المجازية، وغيرها من التناقصات المنطقية، وذلك ما يلاحظه يكروطون نفسه بخصوص تصنيف مستويات التراكيب المجازية تبعاً لنوع الفرق الذي تنتج عنه، سواء تعلق الأمر بخرق القواعد المقولية أو التفريعية أو الانتقالية، ففي «كل هذه المستويات نجد في نفس الوقت عبارات مجازية وأخرى غير مجازية، ولا توجد أية إمكانية داخل النظرية، للتمييز بينهما فيما كان المستوى المعتبر».⁽²⁸⁾

إن التوجيه الذي يمكن أن نخرج به من نظرية يكروطون في المجاز باعتباره مظهراً أساسياً من مظاهر التوليد الدلالي، هو الإحالـة على الأنساق الثقافية التي «تسـمـ» عن طريق «المسندات الخاصة»، بعض الدلائل داخل المعجم، وهي بهذا الـوـمـ تؤهـلـهاـ إلىـ الدلـالـةـ المجـازـيةـ،ـ أيـ تـجـعـلـ مـنـهـاـ مـوـلـدـةـ لـدـلـالـاتـ جـديـدةـ،ـ وـمـنـ ثـمـةـ لـتـرـاكـيـبـ دـلـالـةـ جـديـدةـ،ـ لـكـنـ غـيـابـ الـقـيـودـ عـلـىـ هـذـاـ الـوـمـ،ـ يـجـعـلـنـاـ لـأـنـرـفـ حـدـودـ الـمـفـرـضـةـ،ـ وـلـمـاـذاـ يـشـمـ دـلـالـلـ دـونـ

(27) نوريك (1981) ص : 131.

(28) يكروطون (1969) ص : 68.

أخرى، وهل تبقى فعلاً بعض الدلائل دون وسم، أي هل هناك دلائل تعتبر بمعزل عن التوليد الدلالي؟

وكما أنشأ نرى ضرورة تقييد قواعد نقل السمات عند فرييش، فإننا تتفق مع روح ملاحظة يذكرُونَ التي تشير إلى العلاقة الفائمة بين الأساق الدلالية للفنات الطبيعية، والأساق التصورية.

2 - العلاقات المعجمية الدلالية

مادام التوليد الدلالي مرتبطة بظهور دلالات جديدة للوحدات المعجمية، أي بالمعنى الدلالي، فإن أية نظرية للدلالة المعجمية تطمح إلى رصد مثل هذه الظواهر، يجب أن تتضمن وسائل لتحديد العلاقات الدلالية بين المدخل المعجمية الواردة، ورصد التمييز بين الوحدة الفردية ذات المدخل المعجمي الواحد، والوحدة المتعددة الدلالية، التي ترتبط بأكثر من مدخل. فالقرار المتعلق باعتبار وحدتين متطابقتين صواتها، ومختلفتين دلاليها، وحدة معجمية واحدة أم وحدتين، يتوقف على ما تقدمه النظرية المعجمية من آليات يمكنها أن تصف العلاقة الدلالية بين فرائض الوحدتين، والكيفية الخصوصية التي تعمل بها هذه الآليات العلاقة المسؤولة عن إقامة ترابط دلالي معين، هي التي تحدد ما إذا كانت الوحدتان فرائض مرتبطتين بوحدة معجمية متعددة الدلالة أم لا، وفي الحالتين معاً، فإن القرار يجب أن يبنى على مجموعة محددة من القواعد العلاقة الدلالية.⁽²⁹⁾

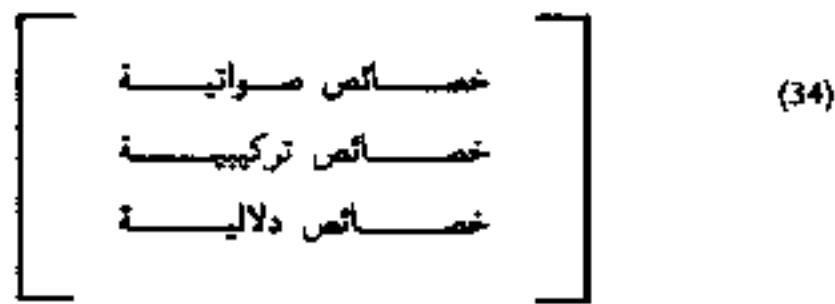
وستناقش فيما يلي بعض أهم الاقتراحات الهادفة إلى تعين قواعد ومبادئ علاقة تمكن من بناء نظرية للدلالة المعجمية، تستطيع رصد حدود المتكلم - السامع بصدق وجود العلاقات المعجمية المذكورة.

1.2 - الاقتراحات جاكندوف

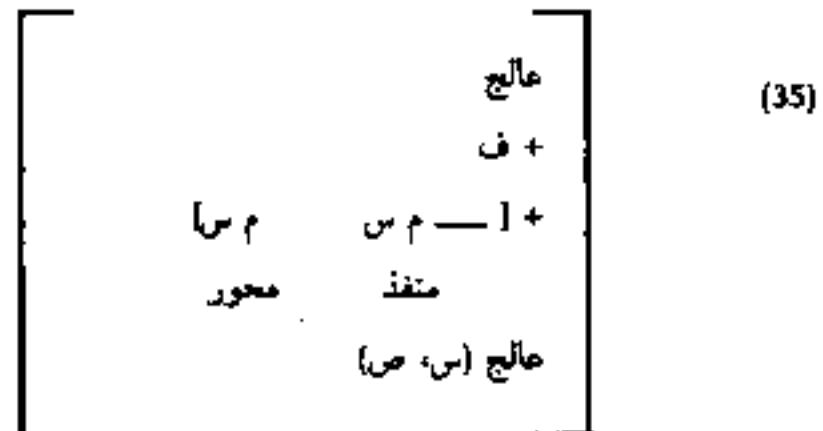
يقترح جاكندوف (1972)، اعتماداً على نتئي العلاقات الدلالية عند كروبر (1965)، نظرية للعلاقات المحورية تقوم بين المحمول وما ينتجه من أدوار محورية كالمحور والمنفذ والمكان والمصدر والهدف والأداة... وتتلخص صورة العلاقة بين هذه العلاقات المحورية والبنية العميقية في أن المكون الدلالي يشتغلها انطلاقاً من البنية العميقية، ويكتفى الفعل في البنية بتحديد هذه العلاقة، أي أن المدخل المعجمي لل فعل يجب أن يربط بين العلاقات النحوية والعلاقات المحورية. ويتصور جاكندوف مثلكما أن هذا الربط يمكن أن تتكفل

⁽²⁹⁾ نوريك (1981) ص : 13.

يُقامته سمات التفريع المقولي المعرف لل فعل.⁽³⁰⁾ فإذا اعتبرنا الصورة العامة لـ صـدـخـلـ الـوـحـدةـ المعجمـيةـ،ـ كـالتـالـيـ :



فإن مدخل (العلاج) في (12) سألهما سيكون، باختصار، على المذكرة التالية:



و كذلك الأمر بالنسبة لمناخ أفعال أخرى تشهد نفس النوع من التوليد الدلالي، أي المتعلق بالتقابل بين المعينين [محسوس] / [مجرداً]، مثل :

- (36) أ) خبر زيد الثوب

ب) طهير زيد الوضع السعي

- أ) قلم عمرو كتاباً (37)

ب) قدم عمرو فكره هامة

- (38) أ) صدر أحمد القمحي

ب) صدرأحمد الثورة

- آ) قتلت هند زینا (39)

ب) قتلت هند الوقت

(30) بالإضافة إلى قواعد الاستقلال، جاكندوف (1972) من : 37.

(40) أ) هضت آسماء الأكلة النسمة

ب) هضت آسماء النظرية الجديدة

إن نظرية الأدوار المغوربة يمكنها على هنا المستوى، أن تتبأ بهذا النوع من التراكيب المولدة (الأمثلة الباتية)، استناداً إلى مبدأ دلالي عام، يمكن أن ترجع إليه القواعد العلاقة الرابطة بين المداخل المعجمية، ويتعلق الأمر بالطبعاً القائل إن الأدوار المغوربة تكون محسوسة أو مجردة، وهو مبدأ يقوم في نظر جاكنتوف على الفكرة القائلة إن دلالة الفعل في استعمالاته المختلفة واحدة أساساً⁽³¹⁾ ولذلك تقدم نظرية الأدوار المغوربة «إمكانية تمثيل موحد لما هو مشترك بين عمليات محسوسة وأخرى مجردة، وأيضاً بين أحдан فيزيائية وأخرى نفسية»⁽³²⁾ بل إن هذه الإمكانية لتوحيد استعمالات مختلفة للصورة الصرفية الواحدة للفعل، تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تبرر في نظر جاكنتوف تبني نسق العلاقات المغوربة الذي يمكن في هذه الحالة من تخصيمات مهمة داخل المعجم.⁽³³⁾

إن ضرورة الاستناد إلى مثل هذه المبادئ تفرضه حاجة النظرية إلى تخصيم المات الداخلية للأدوار المغوربة نفسها، حينما يتصل الأمر، في التوليد الدلالي، برمد مدى الاختلاف والانطلاق الدلاليين في نفس الوقت، بين الاستعمال المعمجم والاستعمال المولد.⁽³⁴⁾ وهو ما يظهر فعلاً في المعالجة التي يقدمها روفي (1972) استناداً إلى معطيات النظرية المغوربة عند جاكنتوفه، إذ أن روفي يستخدم مجموعة من المات الانتقائية مثل [+ إنسان]، [+ محسوس]، [+ نفسياً]، إلى جانب الأدوار المغوربة في المداخل المعجمية.⁽³⁵⁾ وبيدو أن علاقة الأدوار المغوربة بالمات، في هذا الإطار، يمكن تصورها، على مستوى أعم، باعتبار أن الدور المغوري ليس كياناً دلالياً بسيطاً ولكنه مركب من المات.

(31) نسخ من من : 29 - 30، وانظر روفي (1972) من : 165.

(32) روфи (1972) من من : 166 - 167.

(33) جاكنتوف (1972) من : 33.

(34) يشير توبيك (1981) إلى أن الدلاليين - في إطار النساج التوليدية - اهتموا بعثني الجمل أكثر من اهتمامهم بعثني الكلمات، والدراسات التي بدت متوجهة نحو العلاقات بين الوحدات المعجمية، كبعض أصال كروبر وفلدور... الخ، لم تعالجها إلا بكتابية غير مباشرة، ليقي العلاقات (التركيبية) من الجمل في المدى الرئيسي، من : 9، وانظر نفس المؤلف بعده أهمية تخصيم المات الدلالية في مثل هذه الحالات، من من : 101 - 102، وانظر كذلك إيكو (1980) Eco، بحسب تخصيم المات التي تضمنها الأدوار الدلالية من : 77.

(35) مثل ذلك مدخل «المتغير»، من : 188، حيث المرة [+ إنسان] (إلى جانب الدور المغوري [+ مكان]) :

احضر : [+ ف]، [+ متدة]، [+ —]، [+ إنسان]

[+] — [+ مكان]

وانظر كذلك صفحات مثل من من : 246، 247.

فنون الستندرد، عند جاكلينوف، مثلاً، يشمل: [+ حيّا، [+ إراديّا]، والأدوّار الأخرى يمكن أن تشمل سمات مثل: [+ مجرد] أو [+ محظوظ] إلى جانب السمات الأخرى.

ويمكن أن نلخص العلاقة المذكورة في أن الأدوار المعوربة، في الإطار التأويلي - في مقابل التصور الدلالي التوليدى - تستبطن (أو تشق) انتلاقاً من العلاقات النحوية من جهة، ومن الخصائص الدلالية المنضمة في المناخل المعجمية للوحدات من جهة أخرى، إذ هناك علاقة بين هذه الخصائص التي تستلكلها الوحدة المعجمية، والأدوار التي يمكن أن تلعبها هذه الوحدة في الجملة. ويشير كل من كاتر (1972) وفيلسور (1968) إلى هذه العلاقة، لكن بكيفية مختلفة : فالأدوار بالنسبة للأول تشق من السمات، فنقول مثلاً : إن مركباً إسمياً معيناً يشغل وظيفة الفاعل تركيبياً، يمكنه أن يؤول باعتباره متقدماً إذا كان لاسم - الرئيس الممهدة + حرياً، وإذا كان الفعل في الجملة مخصوصاً بالسمة (+ عمل).⁽³⁶⁾ أما بالنسبة لغيلمور، فإن النحو يتضمن قواعد تقييد الإدماج المعجمي، وذلك بالإشارة إلى ضرورة امتلاكه كل مركب اسم لجموعة من السمات المحددة، حتى يمكن إدماجه تحت «حالة» (case) معينة. فلذلك يندمج المركب الاسمي تحت «حالة» المنفذ أو الداتيف (dative) مثلاً، يجب أن يتضمن الصدّخل المعجمي لهـا الاسم الممهدة (+ حرياً)، التي، شـئـ تخصـصـها عن طـرقـةـ «قـاعـدةـ ضـرـورـيـةـ»⁽³⁷⁾ مثـالـاـ :

—^۱ [ج] / منفذ دائم [ج]

إن الأدوار هنا هي التي تعيد السمات، بخلاف ما رأيناه عند كاتز، وعلى كل حال، فإن طبيعة هذا الاختلاف في «اتجاه العمليات» لا تهمنا هنا، بقدر ما يهمنا إثبات العلاقة بين الأدوار والسمات، وضرورة تحصيص هذه الأخيرة، في رصد طبيعة التوسعات الدلالية المولدة. اعتماداً على ما سبق، وفي إطار تحديد العلاقة بين الاستعمالين المختلفين لنفس النقل، يلاحظ روغي (1972) أن البنيات المعيقة - أو بعضها على الأقل - للاستعمالات المحسوبة والمجردة لنفس الأفعال، ينبع من مطابقتها، أي أنها يتصفه عامة كالتالي :

ج ۱۴۲ ص ۷۰

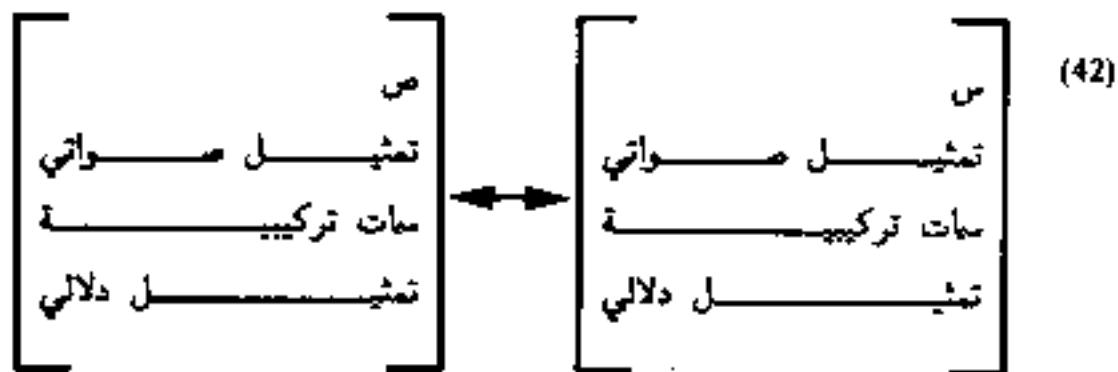
أما الاختلافات الدلالية فترجع إلى أن التمثيلات الدلالية للجمل، «ليست مجرد إسقاط مباشر للبنية التركيبية العميق، بل إن هذه التمثيلات ترتبط بالمعنى الترجمي بواسطة

³⁶ واطر كاري - بريور (1976 ب) ص : 100، والهامش 16، من : 132.
واظر ما أسلفنا عن عاكوب (1972) في نفس المكان.

³⁷ نيلبور (1968) ص: 26. (تشخيص على دين السيد الى معونة الامم لعام 1968، وص على: باريس: غينا نيلبور)

قواعد تأويلية يمكنها أن تكون مقدمة إلى حسنة.⁽³⁸⁾ لكنه لا يقدم أي توضيح يصدق ما يقصد به بـ«قواعد التأويلية». وينتهي إلى تصور يعتمد تخصيص مدخلين منفصلين : مدخل لكل استعمال على حدة، مع مجموعة من «المواضيع التي تلعب دور قواعد الحشو وتفاعل بين المدخلين».⁽³⁹⁾

هذه «المواضيع» نجدها بكيفية أكثر دقة ووضوحا في إطار فرضية الصالح العجمية الناتمة التي بلورها جاكندوف (1975). وإنماك ستعلق الأمر بتخصيص مدخلين تامين لكل فعل من أفعال (35) - (39)، وما شابهها مثل (عالج) في (12) وال(وث) في (13) سابقا، لكنهما مدخلان متعلكان جزئيا عن طريق قواعد الحشو الصرفية والدلالية. والصورة العامة لقواعد الحشو هي :



وهي قاعدة تشير إلى ارتباط المدخل *ص* بالمدخل *ص*.⁽⁴⁰⁾ وسلام جاكندوف (1975) يفصل بين قواعد حشو صرفية تلعب دورا في كل تقويم مجمل حيث الصالح متعلقة، وقواعد حشو دلالية يمكنها أن تلعب نفس الدور⁽⁴¹⁾ في «المعلومات المتصلة»، التي ستحتاج قواعد الحشو لتقويتها تتعلق هنا، بالمعلومة الدلالية التي يدخلها الاستعمال المولد لل فعل.

وبذلك يكون لصوري (عالج) - وغيرها من الأفعال المذكورة - مدخلان منفصلان تربط بينهما قواعد الحشو الصرفية والدلالية. ويمكن صياغة صوريتين هاتين القائمتين، بعض النظر.

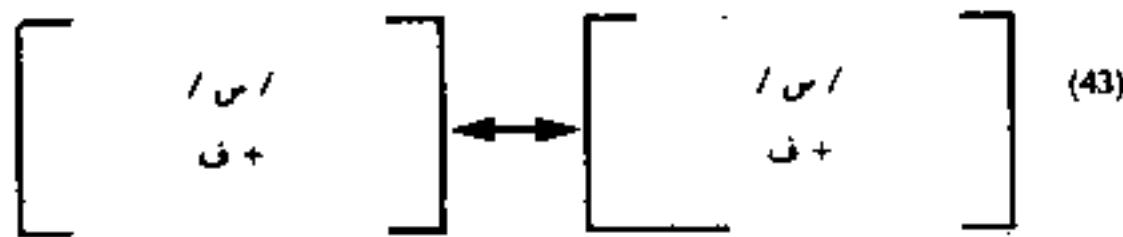
(38) روفي (1972) ص : 233.

(39) نفسه ص : 247.

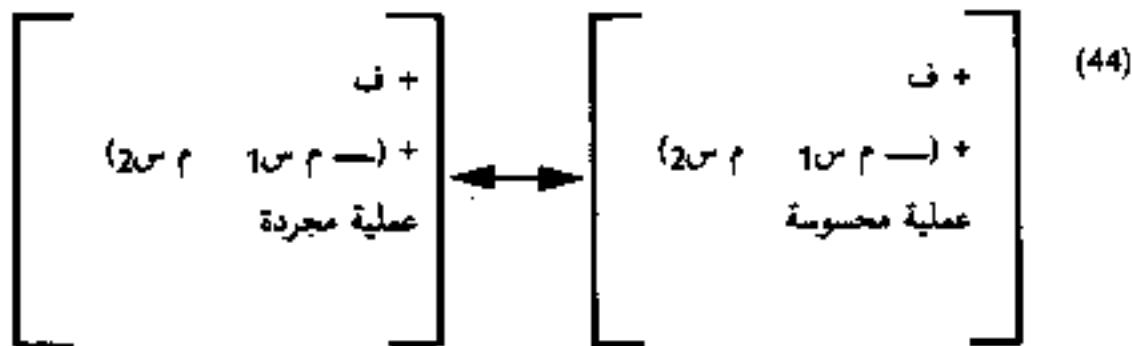
(40) جاكندوف (1975) ص ص : 69 - 70.

(41) نفسه ص : 106.

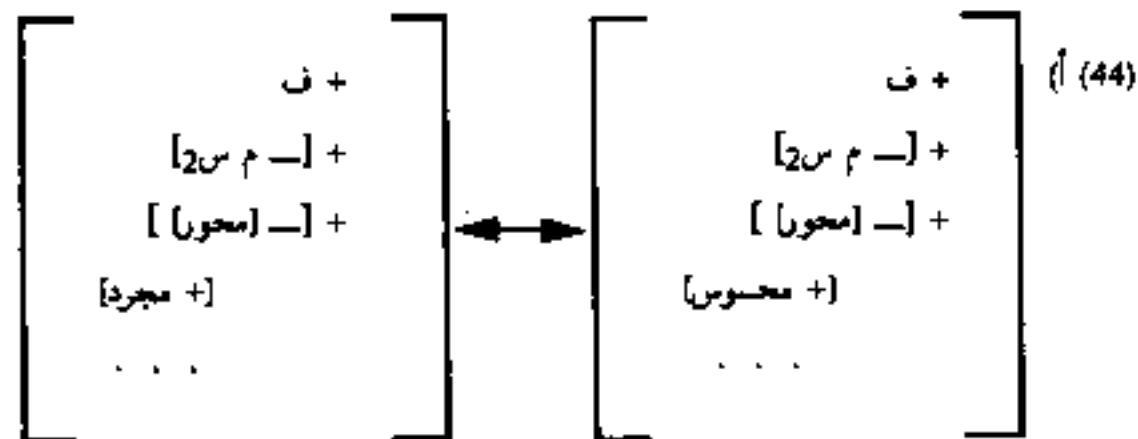
عن التفاصيل، لتكون قاعدة العشر الصرفية كالتالي :



وتكون قاعدة العشر الدلالية كالتالي :



ويمكننا اعتماداً على الملاحظات السابقة في علاقتها بالأدوار المحورية والنساء، أن نعيد صياغة هذه القاعدة على الشكل التالي : (42)



إن الذي يمكن هنا، من رصد الترابط الدلالي بين المدخلين عن طريق قواعد العشر الدلالية، هو تضمن النظرية الدلالية للمبدأ المثار إليه أعلاه والقائل إن المحور (وأدوار أخرى) تكون محسوبة أو مجردة.

إلا أن معطيات التوليد الدلالي لا تقتصر على توسيع الدلالات المحسوبة لتشمل دلالات مجردة. فهناك معطيات أخرى يهم التوليد فيها علاقات دلالية أخرى مختلفة. والعال أن النظرية الدلالية التي نحن بصددها لا تمتلك مبادئ علاقة دلالية أخرى يمكن من رصد هذه المعطيات.

ويتعلق الأمر مثلاً بعلاقات تظهر في البيانات التالية :

(45) أ) قرأت كتاب الزمخشري

ب) قرأت الزمخشري

(46) أ) درست مقال تشومسكي

ب) درست تشومسكي

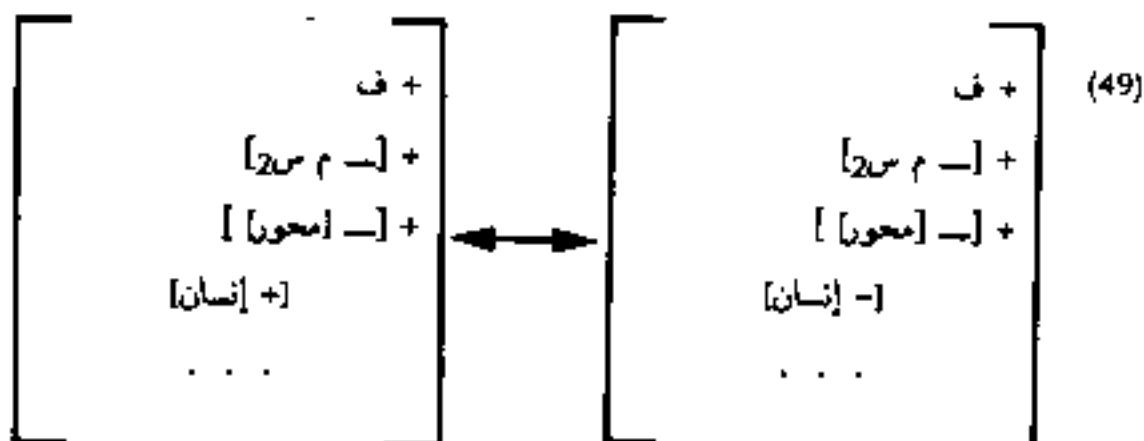
(47) أ) قلبت كأس العليب

ب) قلبت العليب

(48) أ) استقبل سكان المدينة زيداً

ب) استقبلت المدينة زيداً

فحتى لو افترضنا قواعد حشو دلالية من نمط (44) أ، تعامل بين مدخلين كل من (قرأ)، (درس)، (قلب) و(استقبل)، عن طريق تقويم المعلومة الدلالية المستقلة التي تدخلها استعمالات الأفعال في البيانات البالية (45 - 48)، مثل القاعدة التالية بالنسبة لمدخل (قرأ) :



فإن التقابل بين [- إنسان] / [+ إنسان] لا يرمد العلاقة الدلالية الواردة التي يقوم عليها الاستعمال المولى، والمتمثلة في العلاقة الكناية، بين المنتج (الزبخري العزف) والمنتج (الكتاب المؤلف)،⁽⁴³⁾ لأن النظرية لا تتضمن مبدأ علاقياً دلائلاً من هذا النوع، يمكن للقواعد المعجمية أن تحيل عليه. كما أن التقابل بين سمة مثل [+ صلب] في (الكأس)، وسمة مثل [+ سائل] في (الحلب)، بالنسبة لاستعمال (قلب)، لا يرمد كذلك العلاقة الدلالية الواردة بين الوعاء (الكأس) والمحتوى (الحلب)، التي تعتبر فرعاً عن علاقة كناية أعم بين الحال والمحل تقوم عليها العلاقة بين استعمال (استقبل) كذلك.

بعذَا المعنى نرى أن النظرية الدلالية، عند جاكندوف (1972) و(1975) وروفي (1972)، لا تتضمن من المبادئ العلاقة الدلالية القبر الكافي الذي يمكنها من رصد أكبر عدد ممكن من التراكيب المولدة، والتبييز بينها. فهي لا تتضمن، من المبادئ التي يمكن أن تحيل عليها القواعد العلاقة المعجمية، إلا مبدأ واحداً كما رأينا. بل إن هذا المبدأ الواحد نفسه، ليس واضحاً بما فيه الكفاية. إنه، ضمناً، مبدأ استماري يقوم على المشاهدة التي ترجع إلها كل المبادئ العلاقة الاستمارية، في مقابل المبادئ العلاقة الكناية القائمة على علاقة المجاورة.⁽⁴⁴⁾

يضاف إلى هنا، أن قواعد العشو الدلالية عند جاكندوف (1975) (أو عند روфи (1972)، لا تتعلق إلا بين العناصر المترابطة صرفيّاً، ولا تتعلق بين الوحدات المترابطة دلائلاً فقط. وهو نفس يضيع فرصة إبعاد تعليمات دلالية مهمة داخل المعجم، تقوم على مبدأ ترمد في نفس الوقت التوسعات الدلالية (الاستمارية والكناية)، والعلاقات الدلالية القائمة في المعجم (أي المعجمة)، سواء بين الوحدات المترابطة صرفيّاً ودلائلاً، كالأمثلة التي رأينا وكالتراjectories الدلالية والصرفية بين أزواج مثل : زجاج - زجاجي، دخل - داخل ... الخ، أو

(43) تقسام مثل هذه البيانات، عند القيام على ما اعتبره البلاغيون منهم مجازاً بالمعنى. وعليه فليسا تكون من باب : (اواسط القراءة)، أي : أهل القراءة، فيكون الأصل هنا : قرأت (كتاب) (أي) قلن، وكذلك بالنسبة لـ (درس)، وهي من باب «حذف المضاف وتأنيته المضاف إليه»، عند التقادم.

وانظر كذلك عبد القادر المغربي (1947)، الذي يشير إلى أن فعل (قرأ) وأدرين يعوديان إلى الذات حالياً، وهذا في المعرفة (القدبية) يعوديان إلى الآثار المكتوبة... على أنها تنتهي العلاقات من هذا النوع، علاقات كناية غالبة على المجاورة. وهي في أمثلة (قرأ) وأدرين) مجاؤرة بين المنتج ومنتج، تغير فرعاً عن علاقة مجاؤرة أعم بين المطلب والمسبب. وانظر تمايز المبادئ الكناية القائمة على المجاورة في الأصل الملاسن.

(44) انظر المبادئ الاستمارية والكناية في الفصل العاشر.

بين الوحدات التمالة دلالياً فقط مثل : جزار - لحم - قلم - كتابة، برلمان - نائب، تعليم - أستاذ، محاسب - مطر ... الخ، بالإضافة إلى علاقات مثل الانسفال (كلب - حيوان) والتراصف (جلس - قعد)، والتكامل (ذكر - أنثى) ... الخ، في إطار مجمع قائم على العقول الدلالية.⁽⁴⁵⁾ ونجد لدى جاكندوف (1978) اقتراحًا آخر، أكثر تقدماً، وأقدر على رصد بعض جوانب التوسيعات الدلالية بكيفية أوضح.⁽⁴⁶⁾

فيإذا اعتبرنا أن لل فعل معنى مركزاً يتم توسيعه، كمارأينا مع جاكندوف (1972) ودوفي (1972)، فإن إحدى الطرق الأساسية التي يسلكها هذا التوسيع، والتي يمكنها أن ترصد العلاقة بين المعنى المركزي والمعاني التي يكتسبها بتوسيعه، تعجل حسب جاكندوف (1978) في ما يسميه : تعميم عبر العقول (cross - field generalization).⁽⁴⁷⁾ فإذا افترضنا أن الأفعال في معجم معين يمكن تصنيفها إلى حقول، أمكننا أن نفترض في المعجم العربي حقولاً لأفعال الوضع الفضائي، يشمل أمثلة : سافر، ذهب، انتقل، تحول، وجد، مكث، بقي، ليث ... الخ. وهي أفعال يمكن تقسيمتها إلى ثلاثة حقول فرعية، هي أفعال العركة، وأفعال الحالات القارة، وأفعال المكتوب. فأفعال العركة مثل :

(50) سافر زيد من الرباط إلى البيضاء

حيث يتعلق الأمر بحركة غير بصرية، وحيث موضوع المحركة المحور الذي يسافر عبر المسار (path)، من المصدر إلى الهدف. فالتصور العام الذي تعبّر عنه مثل هذه البنية هو : ذهب (من، من)، الذي يعني وقوع حدث ممثل في حركة شيء (من) عبر مسار (من). وأفعال الحالات القارة، مثل :

(51) وجد زيد في القاعة

وهي بنية لا تتصف حركة، وإنما تصف مكان (مكان) المحرورة، فهي تعبّر إذن عن تصور عام هو : وجد (من، من).

وأما أفعال المكتوب، فمثل :

(52) مكث زيد في داره

(45) انظر ذلك في فصل لاحق.

(46) يأتي اقتراح جاكندوف (1978) في إطار فرضية أعم ترى أن البنية الدلالية مستقلة بغير سلامتها، عن السكون الترکيبي، ومتصلة بالبنية التصورية، وهي فرضية مستتبّلاتها في الفصل المواري. وتقتصر هنا على تأول آية «التميم عبر العقول» لارتباطها بما يطرحه التوليد الدلالي من ملافات سمجية، وهي موقع هذان للقسم الثاني من الفصل الذي نحن بصددنا.

(47) انظر جاكندوف (1978) ص 218 - 222، وانظر الصافي التمري (1985) الجزء الثاني من ص 208 - 210، الذي اهتمَّناه في توضيح بعض مسائله، واقتصرنا منه بعض الأمثلة.

وهي بنيّة تعبّر (أيضاً) عن تصور عام هو : مكث (من، ملـ). إلا أن ما يميزها عن أفعال الحالات القارة، أنها، إلى جانب أفعال المعركة، تصف أحداثاً (أي أنها تعطيات لتصور عام هو : حدث (من)), أما أفعال الحالات القارة فتصف حالات (states of affairs).

إن التصورات التي تعبّر عنها أفعال الوضع الفضائي هذه، يمكن أن تعمم على حقول أخرى، منها حقل الملكية (possession) وحقل التعيين (identification). فإذا أخذنا بالنسبة لحقل الملكية البنية التالية :

(53) أعطيت كتاباً لزيد

(54) يملك عمرو كتاباً

(55) بقي المال بعهزة زيد

وجدنا أن المحور في (53) : الكتاب (وهو موضوع حركة)، والمصدر : أنا، والهدف : زيد، وأن المحور في (54) : الكتاب، أما السكان فعمرو، وأن المحور في (55) : المال والمكان : زيد.

وإذا أخذنا حقل التعيين الذي يضم أفعالاً تسد خصائص للمحاور وجدنا :

(56) تعلّق زيد من تاجر إلى وزير

(57) كان المعدن أسود

(58) بقي عمرو رئيساً

فالمحور في (56) : زيد، والمصدر : تاجر، والهدف : وزير، والمحور في (57) : المعدن، والمكان : أسود، والمحور في (58) : عمرو، والمكان : رئيس، ومعنى هذا أن البنية الأولى في كل حقل تعبّر عن التصور العام : ذهب (من، ملـ)، والبنية الثانية عن التصور العام : وجد (من، ملـ)، والبنية الثالثة عن التصور العام : مكث (من، ملـ). والاختلاف بين أفعال الحقول الثلاثة يتمثل في تغيير يطرأ على هذه التصورات العامة، يجعلها تتجاوز حقولها الخاص لنعم، انطلاقاً من حقل الوضع الفضائي، على حقل الملكية وحقل التعيين، وتوصيّع ذلك تأخذ مثلاً من كل مجموعة :

(أ) ذهب وض (زيد، [من (الرباط) إلى (البيضاء)])

(أ) ذهب مل (الكتاب، [من (أنا) لـ (زيد)])

(أ) ذهب تع (زيد، [من (تاجر) إلى (وزير)])

فما يوضع إذن ظاهرة التعميم عبر العقول، أن هذه التصورات الثلاثة الكبرى : ذهب، وجد، مكث، تتطبق على كل من العقول الثلاثة. فالتصور الأساسي المتعلق بالكونية «في المكان»، يختلف من حقل إلى آخر : ففي حقل الوضع يتطرق المكان بوضع فضائي، وفي حقل الملكية بالذي يملك، وفي حقل التعيين بالذى يتصرف بصفة معينة. إن الأفعال إذن يمكنها أن تستعمل في أكثر من حقل واحد، ويمكن أن تتربط مما سبق أمثلة متعددة لذلك، نكتفي منها بما يلى :

(59) أ) ارتفع زيد من أسفل العماره إلى أعلىها (وضع فضائي)

ب) ارتفع زيد من التجارة إلى الوزارة (تعيين)

(60) أ) انتقل زيد إلى المنزل المجاور (وضع فضائي)

ب) انتقل الكتاب إلى عمرو (ملكية)

ج) انتقل المعدن إلى الحصرة (تعيين)

إن العلاقة بين هذه الاستعمالات المختلفة للفعل الواحد، ليست عرضية، وإنما تقييد، كما سبق، أن الفعل يعني هو نفسه، ويغير فقط حقله الدلالي عن طريق التعميم عبر العقول. فما يحدى طرق التوسيع الدلالي، إذن، تجلّى في الاحتفاظ بسلامة البنية الدلالية الأساسية، باستثناء العوائب التي تتجاوز الحقل الدلالي الخاص.

إننا نرى ما وصفه جاكندوف هنا، بالتعميم عبر العقول، وارداً بصفة عامة، بالنسبة لجانب مهم من مظاهر التوليد الدلالي، يدخل فيه قسم من التوسّعات الاستثمارية، يرتبط بتعميم بنية حقل دلالي معين، بحقل دلالي آخر، ليكون الاثر الجمالي ناشئاً عن إدراك إعادة بناء حقل معروف، بطريقة جديدة.⁽⁴⁸⁾

على أن اتفاقنا المبدئي هنا، لا يمنعنا من أن نلاحظ أن «التعميم عبر العقول» يتم علاقات بين حقول دلالية، تقوم على تصورات أساسية مشتركة، لكنه يهم أيضاً، وبموازاة ذلك، العلاقة بين استعمالات مختلفة (استمارية خاصة) لنفس الوحدة المعجمية. ومن ثمة يمكن أن تتطبق عليه الاعتراضات التي أبديناها بقصد جاكندوف (1972) و(1975) وروفي (1972) وأعلاه. ومنها خاصة، أن المعالجة، كما يقدمها جاكندوف (1978)، لا تقدم ما يكفي من المبادئ الدلالية التي تسمح بتصنيفات ترصد مختلف أنواع التوسّعات الدلالية (وليس الاستثمارية فحسب)، وعلاقتها بالترابطات المموجة. ولذلك يبقى البحث مطروحاً، عن مبادئ

(48) انظر جاكندوف (1978) ص : 226، وانظر الفاسي الفهري (1985)، الجزء الثاني ص : 210.

دلالية أعم، لا ترصد التوسيعات الدلالية (الاستعارة والكتابية على السواء) وعلاقتها بالترابطات المعجمة فحسب، وإنما يمكن أيضاً من رصد بنية المعجم العقولية، على أساس وصفها للعلاقات الدلالية القائمة بين الوحدات المترابطة صرفيًا ودلاليًا، والمترابطة دلاليًا فحسب.

2.2 . القواعد التأويلية

تصدق نفس الملاحظات، وخاصة الأخيرة منها، على القواعد التأويلية التي يقترحها ميلر (1978)، في سياق تحليله لبعض قضايا التعدد الدلالي ورفع الالتباس. فالكلمة لها معنى نواة، وهو معنى مركزي يتم تكييفه بشكل ملائم في الجملة التي يرد فيها. وتعني هذه المعالجة بالنسبة لميلر أمرين :

- أ) من الممكن تعين المعاني المركزية أو النوروية للكلمات المتعددة دلاليًا.
- بـ) من الممكن صياغة قواعد تأويلية تضبط الكيفيات التي يمكن للمعنى النوري أن يتوضع بها، لإعطاء المعاني الأخرى.

والقواعد التأويلية هذه، «نمط من قواعد العشو، تصلح لتبسيط الفرضيات المتعلقة بالتصورات المعجمية»،⁽⁴⁹⁾

فالصفة التقويمية : جيد، مثلاً، يمكنها أن تعني «قاطع» حينما تستعمل مع (سكن)، و«مرجع» حينما تستعمل مع (كريبي)، و«ماهرة» حينما تستعمل مع (عازف كمان)، وهكذا... وسيكون من قبيل العبث أن نعتبر كل هذه المعانٍ واردة في الناكرة المعجمية بالنسبة له : جيد. وإذا اعتبرنا أن المعلومة الوظيفية التي يحملها الرأس الاسمية (الموصوف) تلعب دوراً في تحديد معنٍ : جيد، أماكننا أن نقول إن الاستعمال العادي للسكاكين هو القطع، والسكين الجيد هو الذي يقطع جيداً، والاستعمال العادي للكريبي هو الجلوس، والكريبي الجيد هو الذي يصلح للجلوس الجيد... الخ. ونتيجة ذلك ستكون القاعدة التأويلية في هذه الحالة كالتالي :

(61) بالنسبة لمركب اسمي تصنف فيه صفة تقويمية إيجابية (أو سلبية) الاسم، يكون معنى التركيب أن الكيان الذي يعبر عنه الاسم الموصوف، يملك بكيفية أكثر (أو أقل) من الدرجة العادلة، الخصائص التي يتطلبها تشغيله أو استعماله أو ظهوره. إن إيجابية المعاني النورية والقواعد التأويلية التي تكملها، تكون في أنها يمكن أن منفهم أفضل لعمليات رفع الالتباس، ويفضلان من جهة الرعم القائل أن أي لفظ مشترك تتمدد

⁽⁴⁹⁾ انظر ميلر (1978) ص 102، 104، وانظر الفلي الدهري (1985)، الجزء الثاني ص 205.

معانٍ بـ *بـ* كافية لا محدودة، أو من جهة أخرى الزم القائل ليست هناك مبادئ عامة تربط بين المعانٍ المختلفة.⁽⁵⁰⁾ على أن معالجة ميلر (1978) لا تعken، كما أشرنا، من تقديم مبادئ أعم تستطيع رصد قسم أكبر من التوسّمات الدلالية على اختلافها وضها.

هذه الملاحظات، تصدق صوما على «قواعد التعدد الدلالي»، التي يقترحها شوارتز (1979) كذلك. فهو يلاحظ أن كثيرا من أفعال العلاج، التي يدرسها باعتبارها تشكل حفلاً مجمعاً، تملك أكثر من قراءة.⁽⁵¹⁾ وللتعبير عن العلاقة بين القراءات، يقترح شوارتز «عبداً تحتياً»، يعتبر «قاعدة مولدة للمعنى المتشتق»، وذلك بصياغة قواعد للتعدد الدلالي (*polysemy rules*)، تتطبق على قراءة محددة لكل وحدة مجمعة. ومن ثمة يمكن أن نجد في العقل المجمعي للأفعال العلاج، قاعدة للتعدد الدلالي مثل :

(62) بالنسبة لمعنى يخصن الخلل باعتباره ظاهرة فيزيائية، هناك معنى مشتق يعيد مقولة الخلل باعتباره أخلاقية أو تقنية.

وهي قاعدة يمكنها، حسب شوارتز، أن ترصد العلاقة بين قراءة أولى لفعل مثل (صالح)، يخصن فيها الخلل باعتباره فيزيائياً (محسوساً)، مثل :

(63) عالج زيد الجرح المتعفن.

وقراءة أخرى يكون الخلل فيها تأثيراً سلبياً على المعتقدات والأراء، مثل :

(64) عالج زيد الأفكار الخاطئة

ويلاحظ أن إعادة مقوله الخلل في مثل هذه البنية، ترتبط بالانتقال من المحسوس إلى المجرد (غير المحسوس).⁽⁵²⁾

وإذا كانت هذه القاعدة تهم بالدرجة الأولى «عملية العلاج»، فإن شوارتز يضيف إليها قواعد أخرى تخص «موضوع الخلل»، وترصد العلاقة بين قراءتي فعل مثل (بني)، حيث الوضوح في القراءة الأولى فيزيائي :

(65) بنى زيد عمارة

وفي القراءة الثانية مجرد :

(66) بنى زيد حياته

(50) ميلر (1978) ص : 107، والفالسي الفوري (1985)، الجزء الثاني ص : 205.

(51) شوارتز (1979) ص : 313.

(52) نفسه ص : 314.

ومن هذه القواعد، القاعدة التالية (53):

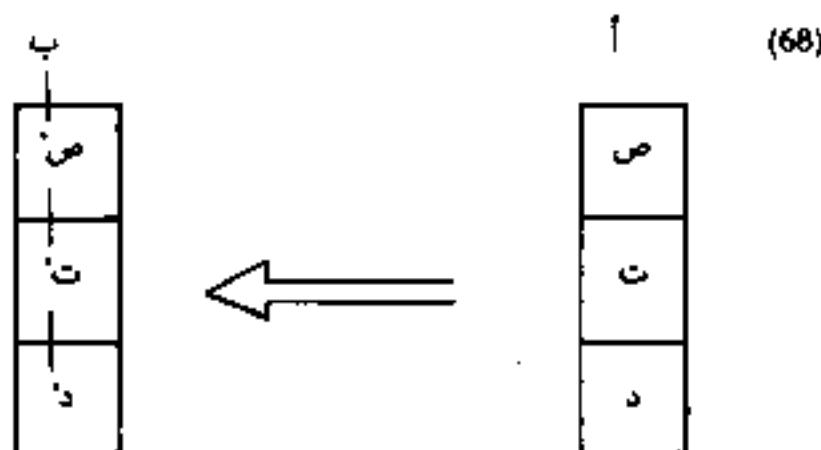
(67) بالنسبة لمعنى يخصس موضوع الخلل باعتباره شيئاً فيزيائياً أو كائناً حياً، هناك معنى مشتق يمكن فيه موضوع الخلل مجرداً.

ومن الواقع أن قواعد شوارتز هذه، يمكنها أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه قواعد رويفي (1972) وجاكندوف (1975)، مع ما لاحظناه بصلة تخصيص «الكلمات الداخلية» للأدوار الدلالية. وهنا ما تقوله القاعدة (67) مثلاً، التي تخصّص «موضوع الخلل» (وهو «المحور» عند جاكندوف (1972) ورويفي (1972)) باعتباره محوساً أو مجرداً. ومن ثمة فملحوظاتنا السابقة تتطبق هنا أيضاً بخصوص محدودية قواعد شوارتز (1979).

3.2 - القواعد الاستعاراتية والكتابية

في إطار معالجته للمجاز «الابناعية»، أو «التحولدية» للمعجم، يقدم ليتش (1981) مجموعة من القواعد المعجمية التي ترصد اشتقاق معانٍ جديدة لكلمات موجودة مسبقاً في المعجم. وهي قواعد لا تفسر فقط، حسب ليتش، الكيفية التي تظهر بها مداخل جديدة على أساس المداخل الموجودة مسبقاً، بل تفسر أيضاً علاقات الاشتراك التي تعرف عليها بين المداخل المعجمية القائمة في اللغة. في هذا الإطار يمكّن ليتش التقل الدلالي (الاستعاري والكتابي) عن طريق قواعد معجمية تكون فيها التخصيمات الصورية للوحدات المعجمية متماثلة، مع تغير في التخصيمات الدلالية.

والصورة العامة لمثل هذه القواعد المتعلقة باشتقاق مدخل معجمي انطلاقاً من مدخل آخر، يصوغها ليتش على الشكل التالي (54):



(53) نسخة من : 315.

(54) ليتش (1981) من : 216.

حيث أوب مدخلان مجميان، وحيث من تخصيص صرف، وت تخصيص تركيبي، ود تخصيص دلالي.
وإذا أن قاعدة النقل الدلالي قاعدة معجمية ترمذ التغير الذي يطرأ على التخصيص الدلالي وحده، فإن قاعدة النقل الاستعاري (في الأسم) ستكون على الصورة التالية :

مثال	صورة القاعدة	(69)
صورة \Leftarrow صورة	ص ¹ \Leftarrow ص ¹	
أيم \Leftarrow أيم	ن ¹ \Leftarrow ن ¹	
مسنون \Leftarrow (المسنون مشابه لـس)	د ¹ \Leftarrow د ²	

ويقرأ ليتش قاعدته هذه كالتالي : إننا «نعرض معنى من بعض شيء مشابه لـس». ومن الأمثلة التي تتعلق بانطباق هذه القاعدة، عبارات مثل :

(70) أسفنجية طين

(71) زيد أسد

حيث يتم إبراز بعض الخصائص التي تجعل قطعة الطين «مشابهة لاسفنج» (في كونها مستديرة وهشة ولزقة...).⁽⁵⁵⁾ أو زيداً مشابهاً للأسد (في الشجاعة والجرأة).
والنوع الثاني من قواعد النقل الدلالي التي يقدمها ليتش، يتعلق بالنقل الكنائي، وينطبق في تراكيب مثل :

(72) أ) عارض البرلمان المشرع

(البرلمان = «الأشخاص العاملون في البرلمان»)

ب) رحبت المدينة بزيد

(المدينة = «السكان العاملون في المدينة»)

(73) أ) قرأت الجاحظ

(الجاحظ = «مؤلفات الجاحظ»)

ب) قفل التعليميون فيتنشتاين المتأخر

(فيتنشتاين المتأخر = «الأعمال المتأخرة لفيتنشتاين»)

(74) أ) لم يحصل شيء مماثل منذ نابليون
(نابليون = «زمن نابليون»)

ب) بعد العاصوب، تغيرت وظيفة المعلومات في حياة الإنسان
(ال العاصوب = «اختراع العاصوب»)

هذه الأزواج من الجمل، تتضمن ثلاثة قواعد معجمية للنقل الكتائي، يصوغها ليتش كالتالي :

(75) س \longleftrightarrow إنسان $\langle \text{إذ. في س} \rangle$
(حيث س تتضمن سمة «مكان»)

(76) س \longleftrightarrow لا $\langle \text{إذ. حيث أفت س} \rangle$
(حيث س تتضمن سمة «إنسان»)

(77) س \longleftrightarrow زمن $\langle \text{إذ. } \rightarrow \text{ في (ص)} \rangle$
(حيث العمل المدعي من يتضمن س)

وتقراً هذه القاعدة الثالثة على الشكل التالي : «الزمن الذي حصل فيه شيء مرتبط بـ س». وهي نوع من القواعد الكتائية، يشبه، حسب ليتش، القواعد الاستعارية، في أنه يجمع بإدخال معلومات متعددة. أي أنها تؤول مفهون من باعتباره «اختراع س» أو «زمن س» أو «تأسيس س»... الخ، تبعاً للسياق. ورغم الاختلافات التي يمكن أن تلاحظ بين قاعدة وأخرى، فإن تغيير التخصيص الدلالي، بالنسبة لكل هذه القواعد المعجمية، يعني، حسب ليتش، في جوهره واحداً، أي أن التخصيص الجديد (دج) يكون متضمناً للتخصيص السابق (دج). ويتعلق الأمر في أغلب الحالات، كما في القاعدة الكتائية الثالثة أعلاه، بدفع (دج) «إلى أسفل»، أي إلى موقع ثانوي داخل (دج)، عادة ما يكون موقع موضوع في حمل أسفل، ولذلك فهو لا يتحكم، من هذا الموقع، في القيود الانتقائية للوحدة المعجمية. وهذا ما يفسر إمكانية مثل التراكيب السابقة. (56)

رغم أن ليتش (1981) يدخل، كما رأينا، مبادئ كتابية إلى جانب المبادئ الاستعارية. وهو تقدم بالنسبة للاقتراءات السابقة الأخرى. فإن نفسه يبقى محدوداً وغير واضح. وتكون بعض جوانب هذه المحدودية في أن ليتش لا يقدم أية فرضية بقصد العلاقة بين التأويلات المجازية، والtributaries الدلالية المسجمة، كما لا تجد لديه قيوداً على المبادئ الكتابية

والاستعارة، تتمكن من تقديم أساس نفسي لهذه المبادئ، وإمكانية للتمييز بين المطرد منها وغير المطرد، وذلك بتوضيح علاقتها بالنسق التصوري. فهو وإن كان يعتبر أن معالجته يمكنها أن تساهم في حل مشكل التمييز بين المشترك اللغطي والمعنى الدلالي - لأنها توضح معنى «التعالق النفسي»، أي أنها ستعتبر أن معندين متعارضين «متناقضان نفسياً»، إذا كان مستعمل اللغة قادرًا على التسليم بترابط بينهما عن طريق قواعد معجمية، مثل قاعدة النقل الاستعاري⁽⁵⁷⁾، فإنه يكتفي من جهة أخرى، بالإشارة إلى أن «الاستعارة [...] وما يماثلها من ظواهر، لا يمكن فصلها، بكيفية مشروعة، عن رصد صوري للبنية التصورية والمنطقية للمعنى»⁽⁵⁸⁾ دون مزيد من التوضيح.

3 . خاتمة

يبدو أن منافتنا للاقتراحات المتعلقة بتأويل التراكيب الدلالية المولدة، قد بينت إلى حد، أن هذه الاقتراحات لا تقدم مبادئ علاقة دلالية واضحة، تتمكن من رصد العلاقة القائمة بين القراءات المعجمية للوحدات، وتأويلاتها الساقية الممكنة. فبعض هذه الاقتراحات يتخلص من المشكل عن طريق وسم التراكيب المذكورة بالشذوذ أو الانحراف، وبعضها الآخر يقدم بعض الآليات الوصفية، لكن بدون تحديد أي نوع من القيود عليها، يمكنها من التمييز بين الحالات المطردة في توسيع المعنى ونقله، والحالات غير المطردة والشاذة.

إن الاقتراحات السابقة لا يمكنها إذن أن ترصد الترابط بين التأويلات الابداعية، والعلاقات الدلالية المعجمة. وبعبارة أخرى، لا يمكنها أن تقدم تعليمات دلالية من شأنها أن تعطي تفسيراً لما نلحظه في كون جزء كبير من المولدات المجازية يحيل إلى أن يمكن في حالات كثيرة، المجازات المعجمة، وهو أمر يدعو إلى البحث عن إقامة علاقة بين المبادئ المنتجة التي تتدخل في إبداع التراكيب المولدة وتأويلاتها، وبين العلاقات «القارقة» الرابطة بين الوحدات داخل المعجم.⁽⁵⁹⁾

أما الاقتراحات المتعلقة برصد العلاقات بين الصالح المعجمية - بما فيها العلاقات بين قراءات الوحدات المتعددة الدلالة - فقد رأينا أنها إما أن تعامل جزئياً، بين الوحدات المتعلقة

⁽⁵⁷⁾ نسخة من : 228.

⁽⁵⁸⁾ نسخة من : 230، على اعتبار أن اللغة، في جانبها الدلالي، نسق تصوري [...] متزوج [...] يتيح لنا بتجاوز حدوده عن طريق آساطير متربعة للإبداع الدلالي، نسخة من : 24.

⁽⁵⁹⁾ انظر نوريك (1981) من من : 11 - 12، وانظر فصلًا لاحقًا.

صرفيا فقط، وإنما أنها لا تستند إلى مبادئ دلالية أعم. وفي كلتا الحالتين لا نجد تفسيرا واضحا من نوع معين، للعلاقة بين الإمكانيات التوليدية والترابطات المعجمية. ومن ثمة لا نجد تفسيرا للعمليات التي تتم بها معجمة القراءات المولدة.

إننا إذن، ببقى في حاجة إلى نظرية أشمل، تدمج مبادئ تصف الأنماط المتعددة للتراكيب الدلالية المولدة، وتمكن من رصد العلاقة بين إمكانية هذه التراكيب، والترابطات المعجمية، كما ببقى في حاجة إلى نموذج يقدم وصفا لعملية معجمة التأويلات المجازية المولدة للوحدات المعجمية.

ولذلك سنتبع في فصل لاحق، روح بعض الاقتراحات التي ناقشناها هنا، وخاصة اقتراحات جاكيندوف (1972) و(1975) و(1978) لمباينة قواعد علاقية معجمية، تتعلق بين المداخل في المعجم⁽⁶⁰⁾ ولكن مع إضفاء النظرية الدلالية بمجموعة من المبادئ العلاقية الدلالية المشتقة من النسق التصوري - مبادئ كنائية مثل : سبب - مسبب، فعل - منفذ، جزء - كل، وجاء - محتوى - أعم في نفس الوقت من مبدأ جاكيندوف : محسوس - مجرد، ومن قواعد ليتش، يمكن أن تحيط علينا هذه القواعد المعجمية. أي أن المبادئ العلاقية الدلالية المذكورة، يمكنها أن «تعطى مضمونه دلالياً للقواعد العلاقية المعجمية».

وبصيغة أوضح، فإن القاعدة العلاقية المعجمية المتنيدة إلى مدخل معجمي معين، تسمح بإقامة علاقة بينه وبين مدخل آخر متعلق معه دلائياً، وذلك عن طريق الإحالات على المبدأ العلاقي الدلالي الوارد، الذي يصف نوع العلاقة المذكورة.

فإذا افترضنا مثلا قراءتين للوحدة المعجمية (كأس)، قراءة «المحتوى»، كما في :

(78) شربت كأسا

وقراءة «الوعاء»، كما في :

(79) كسرت كأسا

فيإن مدخل قراءة «المحتوى» سيتضمن قاعدة علاقية، مثل (80)، تعول على المبدأ الكنائي : وجاء - محتوى، الذي يرصد العلاقة الدلالية بين القراءتين :

(60) انظر توربيك (1981) ص : 15.

(80) قاعدة علائقية 1 :

...

له صلة بـ (كأس) «الوعاء» عن
طريق المبدأ الكنائي : وعاء -
محتوى.

وكذلك الأمر بالنسبة للمبادئ المتدخلة في إبداع التراكيب الاستعارية، إذ يتم إبرادها باعتبارها أجزاء من المداخل المعجمية لقراءات الاستعارية المولدة.

فإذا أخذنا مثلاً وحدة مثل (نخلة)، يمكننا أن نفترض في قراءتها المعجمية سمات مثل : (نبات، ا.)، (طويل). لكن (نخلة) ترد أيضاً في سياقات استعارية مثل :

(81) هند نخلة

للدلالة على طول قامة هند.

ويتم الترابط بين التأويلين عن طريق المبدأ الاستعاري : كيان - سمة (الرابط بين وحدة في حقل معجمي معين، وبين سمة واحدة (أو مركبة) تلعب دوراً رئيساً في تحديد هذا الحقل⁽⁶¹⁾، الذي يتضمن تحويلاً دلالياً - له نفس الخصائص التصورية التي يسندها جاكنتوف (1978) لما يسميه «قواعد التوافق»⁽⁶²⁾) - يعمل على نسق السمات الذي تتضمنه القراءة المعجمية لـ (نخلة)، ليهيرز السمة (طويل) على حساب السمات الأخرى⁽⁶³⁾ وتؤدي مقبولية هذه الصورة المجازية، إلى معجمة قراءة (نخلة) التي تشير إلى «شخص طويل». ومن ثم يمكننا أن نفهم علاقة بين هذه القراءة الأخيرة، وقراءة (نخلة) باعتبارها «نباتاً طويلاً...». ويتم رصد هذا التعالق في المعجم، بواسطة قاعدة علائقية تند إلى مدخل القراءة المجازية لـ (نخلة)، وتصاغ كالتالي :

⁽⁶¹⁾ انظر فصلاً لاحقاً.⁽⁶²⁾ جاكنتوف (1978) ص : 211، وانظر الفصل المواري.⁽⁶³⁾ انظر توريك (1981) ص ص : 84 - 85.

: قاعدة علاقة 2 (82)

...

له علاقة بـ (نحلة 1) «بات طوبيل»
عن طريق المبدأ الاستثماري : كيان -
سة، والتحول الدلالي 2.

هكذا تتعمل القواعد الملاعنة المعجمية، مجموعة المبادئ العلاقة الدلالية، التي تتباين بالحالات المنتجة للتوصيات الاستثمارية والتغول الكثائي. وبذلك يمكن للقواعد الملاعنة أن تقدم تفسيراً بسيطاً للعلاقة بين المبادئ المنتجة الخارجة عن المعجم، وبين الترابطات المعجمية. إنها قواعد تمكن من رصد فئة أوسع من الترابطات الدلالية، بتعقيد أقل في المعجم.⁽⁶⁴⁾ وإن كان ذلك على حساب تعقيد ملعوظ في النظرية الدلالية، ناتج عن إغاثتها بمجموعة المبادئ العلاقة الدلالية، التي تشق، بناء على مقاييس محددة،⁽⁶⁵⁾ من مبادئ تصورية يقوم عليها جانب هام من النسق التصوري.

64) نفسه ص : 15.

65) انظر الفصل المواري.

الفصل الرابع

مبادئ تصورية

إن المعلومات التي يمكن أن يحملها المتكلمون تتعلق بتأويلهم للعالم الخارجي، حيث يكون التأويل نتيجة تفاعل بين دخل خارجي وأنواع الصالحة لتمثيله داخلياً.

ر. جاكندوف (1985)، ص : 23

١ - البنية الدلالية والبنية التصورية

١.١ - نحو استقلال البنية الدلالية

لقد رأينا في الفصل السابق الكيفية التي يتم بها بناء التمثيلات الدلالية للجمل في إطار النظرية التأليفية عند كاتز وبوسطل (1964) وكاتز (1972)، وذلك عن طريق تحضير معاني الوحدات المعجمية، وحصل قواعد الاستنطاط على حم معاني الوحدات المعجمية لبناء معاني المركبات والجمل. ورأينا كذلك أن هنا التصور يصطدم بمشاكل الشذوذ الدلالي والتركيب المعازية، وذلك لأن هذه النظرية لا تتضمن بالنسبة لشخص المعنى إلا الوسائل التمثيلية المذكورة، ومن ثمة فـ«التمثيلات الدلالية في علاقة أحادية مع المعاني، أي أن التمثيلات الدلالية وحدها تخص المعاني».^(١) ولا تتضمن النظرية مبادئ دلالية تقدم وصفاً أكفي للمعنى وتتمكن من رصد التركيب المعازية المولدة وتبينها من الشذوذ الفعلي.

(١) الفاسي الفري (1985)، ٢/١٩٧.

وهذا يطرح ضرورة تصوراً آخر لا يقتصر فيه وصف البنية الدلالية على التمثيلات الدلالية بل يفترض فيه استقلال هذه البنية وخصوصيتها لقيود سلامة خاصة بها، وليس اعتبارها مشتقة فقط من البنية التركيبية بواسطة قواعد الإسقاط.⁽²⁾

إن هنا يعني بالنسبة إلينا ضرورة إغفاء النظرية الدلالية بجموعة من المبادئ العلاجية الدلالية تلعب دوراً أساسياً في بناء البنيات الدلالية، ويمكن اعتبارها جزءاً من قيود الлемة الخاصة بهذه البنيات. وتقترن أن هذه المبادئ الدلالية التي تتضمنها النظرية الدلالية يجب أن تكون ذات واقع تشي. ويرتبط ذلك باقامة علاقة انسجام من نوع معين بين العلاقات التي تقوم عليها الأنساق الدلالية في اللغات الطبيعية، والعلاقات التي تبني عليها أنساق معرفية وإدراكية أخرى، أي أن هناك مستوى ينسجم فيه هذان النوعان من العلاقات هو مستوى البنية التصورية.⁽³⁾ وهذا يعني أن البنية الدلالية، أي المعلومات المحملة عن طريق اللغة، مصوّفة بالطريقة التي ينظم بها النهجه التجبرية. وذلك لأن تخصيص العلاقات الدلالية يضطرنا إلى استعمال معرفة (تصورية) غير لفوية، ولأن الآلهات الضرورية لمقاربة البنية التصورية غير اللغوية تزودنا بتحليل يمكن معاشرتها للعلاقات الدلالية المذكورة.⁽⁴⁾ ويرتبط هنا الانسجام التصوري، أو الوحدة التصورية، بفرضية أساسية لدى جاكنتوف (1983) بسمها : فرضية البنية التصورية، مفادها أن «هناك مستوى واحداً للتمثيل النهجي، هو البنية التصورية، تنسجم فيه المعلومات اللفوية والحسية والمعركية».⁽⁵⁾

وتتسحب مبادئ البنية التصورية على معرفتنا بكل أنواع الدلائل واستعمالها. فهي تتعلق بتجاربنا الفكرية والجمالية والحسية مع اللون والمعنى والهيئة والصوت ... الخ.⁽⁶⁾ إنها تم مختلف أنساقنا المعرفية والإدراكية، انطلاقاً من تألفنا مع معنى حركات أجسادنا وأوضاعها الفضائية والقيم المختلفة، إلى تعاملنا مع الأفعال الفنية والمتاحف والنظريات «العامية» والعلمية ... الخ.⁽⁷⁾

والصياغة المعبرة عن العلاقات الدلالية تملك كل الخصائص الرئيسية التي تخضع لها هذه المبادئ التصورية. ويمكن الاختلاف الذي له معنى هنا، في أن خصائص المبادئ

(2) نفسه، نـ. حـ. وانظر جاكنتوف (1978) ص : 201.

(3) انظر الفلسي التجري (1985)، 198/2، 198/2، وجاكنتوف (1978) ص : 202، ونوريك (1981) ص : 1.

(4) انظر الشامي التجري (1985)، 198/2، 198/2، وجاكنتوف (1978) ص : 202، وفووكورييه (1984) ص : 15، ومككولي (1968) ص ص : 129 - 130.

(5) جاكنتوف (1983) ص : 17.

(6) ليكوف وجوشون (1980) ص : 235.

(7) نوريك (1981) ص : 72.

الدلالية راجعة مباشرة إلى تحديدها بالنسبة لعناصر المستوى الدلالي في وصف اللقان الطبيعية، بينما ترتبط المبادئ التصورية بأساق الدلائل عموماً.⁽⁸⁾
إذا صر هنا، فإن النظرية الدلالية لغة الطبيعية جزء فقط من النظرية العامة للبنية التصورية، وقواعد سلامة الدلالة مجموعة فرعية لقواعد سلامة التصورات، والبني الدلالية الناتجة عن تطبيق قواعد الاستقلال، طبقة خاصة من التصورات.⁽⁹⁾ ويرتبط هنا التخصيص للعلاقة بين الدلالة والمعرفة بأنه لا يمكننا بأية كيفية مبدئية أن نميز بين التأويل الدلالي لجملة ما وبين التمثيل المعرفي، ومن ثمة فعندما ندرس اللغة فإننا ندرس بالضرورة بنية الفكر، فرصد العلاقات المعجمية الدلالية يعني إذن رصد السبب الذي يجعل الناس يعتبرون بعض الأشياء متعلقة دون البعض الآخر، ولا معنى لأن تتساءل عما إذا كانت هذه الأشياء متعلقة «في الواقع»، دون أن تأخذ المعرفة بعين الاعتبار.⁽¹⁰⁾

2.1 - في البنية التصورية

إذا كان على أية نظرية دلالية أن تحدد مجموعة من المبادئ الدلالية تخصص سلامة البيانات الدلالية، فإن تحديد المبادئ التصورية، التي تتفرع عنها المبادئ الدلالية، يحتاج أيضاً إلى نظرية للبنية التصورية. وما يجب أن تتناوله هذه النظرية : طبيعة التصورات وكيفية تحديدها بالإضافة إلى كيفية نشوئها وبنيتها وارتباط بعضها ببعض.⁽¹¹⁾

إن مثل هذه التساؤلات بصفة التصورات، تشير قضائياً نفسية وثقافية متعددة. فهي تتصل إلى نماذج تصورية، أو نماذج معرفية مؤمّلة، بعبير فايلمور (1982)، تحديدها عوامل نفسية وثقافية مرتبطة بالتجربة.⁽¹²⁾ ويعني هنا الارتباط المحدد للتصورات بين الثقافة والتجربة، أن هذه الأخيرة لا توجد خارج إطار ثقافية. فعینما تحدث عن « التجربة الفيزيائية المباشرة » في تأسيس التصورات، كالتصورات الفضائية مثلاً، فإن ذلك لا يعني فقط الارتباط بالخصائص الفيزيائية للأوضاع الفضائية لأجسادنا ونشاطاتها العركية، وإنما كل تجربة تأخذ مكانها داخل إطار واسع من التفضّلات الثقافية. بل قد يكون من الخطأ أن تتحدث عن تجربة فيزيائية مباشرة، كما لو كانت هناك نواة تجريبية مباشرة يمكن أن « تزولها » بعد ذلك عن

(8) انظر نوريك (1981) ص : 75.

(9) القاسم الغوري (1985)، 198/2، 198، وجاكوبوف (1978) ص : 203.

(10) هاكنسوف (1983) ص : ٢٠، وكارلسن (1985) ص ص : ٥٠٥ - ٥٠٦.

(11) تعتبر أن مراجعة هذه القضايا في شموليتها، يتجلّوز نطاق اهتمامنا هنا، عندما يأن دراستها حدّيثة العدّ جنابي الدلاليين وعلماء النفس - انظر مثلاً : موريقى ويدرين (1985) - وستكتفي منها بما هو وثيق الصلة بموضوعنا.

(12) انظر فكتوريه (1984) ص : 23.

طريق النسق التصوري. إن المزاعم الثقافية والقيم والمواقوف ليست مجرد غطاء تصوري يمكننا، أولاً يمكننا، أن نضعه فوق التجربة حسب اختيارنا... فكل تجربة تجربة ثقافية، وتجربتنا مع «العالم» تم بشكل تكون فيه ثقافتنا حاضرة باستمرار في التجربة نفسها.⁽¹³⁾ إننا إذن أمام موقف تمثيلي (Representationalist) للصورات والمعانٍ يقوم على أن «المعلومات التي يمكن أن يحملها المتكلمون، تتعلق بتأويلهم للعالم الخارجي، حيث يكون التأويل نتيجة تفاعل بين الدخل الخارجي والوسائل الصالحة لتمثيله داخلية».⁽¹⁴⁾

ويتباين هذا التصور التفاعلي لطبيعة الأيقون التصورية مع نظرة ثائعة إلى هذا الحد أو ذاك، ترى أن ما هو واقعي يعبر خارجياً بصفة كلية، ومستقلاً عن الكيفية التي يتصور بها الناس العالم. لكن مثل هذه النظرة تهمل الخصائص الإنسانية للواقع، كالإدراكات والصورات والعواطف والنشاطات التي تشكل أهم ما في التجربة.⁽¹⁵⁾ وإذا كانت الأشياء في العالم الخارجي تلعب دوراً في تقييد النسق التصوري، فإنها لا تلعب هذا الدور إلا من خلال تجربتنا معها.

في هذا الإطار، وبهذا المعنى فقط، تعتبر «التجارب» معيادة لمقولات النسق التصوري، وعندما لا يمكن للمقولات المنتسبة من تجربتنا الفيزيائية المباشرة أن تطبق، فإننا نسقطها على جوانب العالم الفيزيائي التي لا تملك بشأنها تجربة كافية: فنحن مثلاً نسقط اتجاه «أمام / خلف» على الأشياء التي لا تملك أماماً أو خلفاً ذاتيين. فإذا افترضنا حبراً في مجال الرؤية، وكوة بينما والحجر، فإننا نتصور الكوة أمام الحجر، بينما ترى لغة أخرى كالهاروس، التي تقوم بإسقاط مخالف، أن الكوة واقعة خلف الحجر... ومن هنا أن اتجاه «أمام / خلف» ليس خصيصة ذاتية في أشياء كالحجر، وإنما هو اتجاه تسقطه عليهما، وهو إسقاط يختلف في كييفته من ثقافة إلى أخرى.

حتى نفهم العالم ونتعامل فيه ومعه، فإننا نحتاج إذن إلى مقوله الأشياء والتجارب التي نصادفها، بكيفية ذات دلالة بالنسبة إلينا. وهذه المقولات أبعاد طبيعية تعددها، فهناك :

- أبعاد إدراكية : قائمة على تصورنا للأشياء عن طريق جهازنا العيني.
- وأبعاد حركية : قائمة على طبيعة التفاعلات العركية مع الأشياء.

(13) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص : 57.

(14) جاكسون (1985) ص : 23.

(15) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص : 146.

- **أبعاد وظيفية :** قائمة على تصورنا لوظائف الأشياء.

- **أبعاد غرضية :** قائمة على الاستعمالات التي تصلح لها الأشياء بالنسبة إليها في أوضاع معينة.

إن مقولاتنا عن أنماط الأشياء، هي إذن جنطليات، يحدد بواسطتها كل بعد من هذه الأبعاد الطبيعية، الخصائص التفاعلية. وبما أن الأبعاد الطبيعية للمقولات تصدر عن تفاعلنا مع العالم، فإن الخصائص التي تقدمها هذه الأبعاد ليست خصائص للأشياء في ذاتها، وإنما هي خصائص تفاعلية قائمة على الجهاز الإدراكي للإنسان وتصوراته للوظائف ... الخ.⁽¹⁶⁾

إن الطرق التي نجزئ بها العالم إذن، تبدو نتيجة لوسائلنا الإدراكية والمعرفية التابعة لقيود جنطالية مختلفة.⁽¹⁷⁾ ومن الأمثلة التي يقدمها جاكندوف (1983) على ذلك، مقوله الصور المليتبسة، إذ لا معنى لأن تسامل عما إذا كان الشيء في الصورة (1)، وجهين «حقاه» لم يره، أو عما إذا كان الشيء في الصورة (2) أوزة «حقاه» أم أرنبًا :



فالسؤال المتعلق بمعاهية هذه الأشياء، يرتبط بما إذا كان بإمكاننا أن نراها بهذه الطريقة أو تلك، وبالكيفية التي تتدخل بها أنماطنا المعرفية - الإدراكية في التكوين الخلاق لأحكامنا المقولية بضد ما نراه.⁽¹⁸⁾

(16) نفسه ص 160 - 163.

(17) جاكندوف (1985) ص 24 - 25، الذي يضيف: «إن الكيفية التي بنيت عليها ذواتنا البشرية تؤabil العالم - أي القدرة التعبيرية لعثباتنا الداخلية - هي التي تحديد ما نتكلم بصيغة اللغة. إن الأمر لا يتعلق بما إذا كانت كيانات مثل الأعنة والاتجاهات والأفعال والأحداث والكيفيات... التي تبني استجابة لمسائلات خارجية، أو أنها من النبار الخاصة لغيرها».

(18) انظر جاكندوف (1983) ص 24 - 25، وكارلسن (1985) ص 507.

وإذا كان ما سبق يتناول بصفة عامة، جانبًا من الكيفية التي تتحدد بها التصورات داخل النسق التصوري، فإن الحديث عن المبادئ التصورية يهم بالدرجة الأولى بنية النسق التصوري واتساقه. وال الحال أن هذه البنية وهذا الاتساق قائمان في جزء مهم منها على مبادئ استعارة وكتابية.

ففي حين اعتبرت الاستعارة جهازاً «للخيال الشعري» أو «لعبة لغوية» أو «فتنا في التعبير» البلاغي، لا علاقة ضرورية بينه وبين «اللغة العاديّة»، أو أنها خاصية للفة وحدتها دون النشاطات الفكرية والعملية، نجد أنها على العكس من ذلك حاضرة باستمرار في حياتنا اليومية، ليس فقط على مستوى اللغة، ولكن أيضًا على مستوى الفكر والفعل، إذ «للصور المجازية ما يقابلها في مجالات سلوكية أخرى غير الكلام». ⁽¹⁹⁾ فأنساقنا التصورية المادية التي تفكر بها ونعمل على ضوئها، هي أساساً أنساق استعارية في طبيعتها. ⁽²⁰⁾ بل إن الاستعارات اللغوية ليست مسكنة إلا لأن هناك استعارات في النشاطات الفكرية والعملية لدى الإنسان، تشكل مع القيم الثقافية نسقاً تصوريًا متسلقاً. ⁽²¹⁾ وبهذا المعنى تعتبر الاستعارة مبنية للشبكات التصورية عبر تواوفقات جزئية : ذلك أن جوهر الاستعارة يمكن في فهم نمط من الأشياء، والتعامل معه، من خلال نمط آخر. ويتجلّى ذلك في أنماط التصورات الاستعارية التي تعمل كلها على بنية النسق التصوري، والتي يحدّدها ليكوف وجونسون (1980) مثلاً في الأنماط الثلاثة التالية :

١ - استعارات بنوية، تم فيها بنية تصور ما، استعاريًا، عن طريق تصور آخر.
فالتصور الاستعاري : الجدال حرب، والذي يتجلّى في جمل مثل :

- (3) لا يمكن أن تนาزع عن مزاعنك
- (4) هاجم زيد مواطن الصدف في حتى
- (5) أصابت اتقلاعاته الهدف.

يتعلّق بمطابقين مختلفين من الأشياء : الجدال (خطاب لغوي) وال الحرب (صراع مسلح)، يتطلّبان إنجاز بمطابقين مختلفين من الأفعال. ولكن (الجدال) يبنيان جزئياً، ويفهم وينجز ويتحدد عنه من خلال (الحرب)، فالتصور والنشاط العملي مبنيان استعاريًا، والتّيجة أن اللغة كذلك. ⁽²²⁾

(19) صيدووك (1979) ص : 46.

(20) ليكوف وجونسون (1980) ص : 3.

(21) نفسه ص : 22.

(22) نفسه ص : 5.

2 - استعارات اتجاهية، يتم فيها تنظيم نسق كامل من التصورات، باعتماد نسق آخر. وتسمية هذه الاستعارات بـ«الاتجاهية» ناتج عن كون أغلبها يتعلّق بالاتجاه الفضائي : فوق / تحت، داخل / خارج، أمام / وراء، عمق / سطح، مركز / محيط ... الخ. فنعطي هذه الاستعارات الاتجاهية، للتصورات، اتجاهات فضائية،⁽²³⁾ ومن ثمة جمل مثل :

(6) انحط مستوى الطالب

(7) بعض الحكومات تتقدم إلى الخلف

(8) ذهب زيد بعيدا في تحاليله

3 - استعارات أنطولوجية، ترتبط بتجاربنا مع الأشياء المحسوسة (بما فيها أجادنا نفسها)، التي تعتبر أساسا لفئة واسعة من الاستعارات الأنطولوجية، أي كيفيات لرؤيه الأحداث والنشاطات والأحساس والأفكار ... الخ، باعتبارها كيانات وأشياء محسوسة. فيسع لنا ذلك بالإحاله على هنا النوع من التجارب، ومقولته وتصنيفه وتسويقه والتفكير فيه. فالاستعارة الأنطولوجية : التضخم كيان، تمكنا مثلا من الإحاله استعاريا على ارتفاع الأسعار، باعتباره كيانا، عن طريق الاسم : التضخم. ومن ثمة جمل مثل :

(9) يقاوم الاقتصاديون التضخم

(10) تعامل زيد مع التضخم بطريقة ذكية

كما تستخدم الاستعارات الأنطولوجية مثلا، في فهم الأحداث والأفعال باعتبارها أشياء، وفهم الحالات باعتبارها أوعية... فالسابق حديث، يتصور استعاريا باعتباره كيانا منفصلا يوجد في الزمان والمكان، قوله حدود واضحة المعالم. فنقول مثلا :

(11) لقد رأيت السباق

(12) يوجد زيد في السباق

كما نجد أنواعا مختلفة من الحالات تصور استعاريا باعتبارها أوعية،⁽²⁴⁾ مثل :

(13) قضى زيد يومه في حزن عميق

ومن أهم الاستعارات الأنطولوجية أيضا، تلك التي تعمل على تشخيص الكائنات غير الإنسانية، فتند إليها العواطف، والخصائص والنشاطات الإنسانية.⁽²⁵⁾ ومن ثمة تعبير مثل :

(14) فسرت نظريته كثيرا من القضايا

23) نفسه ص 17 ، 14.

24) انظر مزيداً من الأمثلة في نفس المرجع ص 25 - 32.

25) نفسه ص 33.

(15) شکست معطیاته فی تعالیل عمره

(16) هذا ما تقوله معتقدات زيد

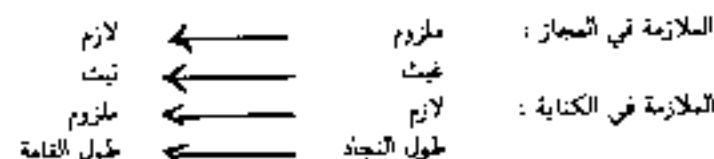
أما الكنيات فتتعلق باستعمال كيان للإحالات على كيان آخر مرتبط به. فإذا كانت الاستعارة طريقة لتصور شيء من خلال شيء آخر، ووظيفتها الأولى هي الفهم، فإن الوظيفة الأولى للكنایة إحالية، أي أنها تسمح لنا بإقامة كيان مقام كيان آخر.⁽²⁶⁾

والتصورات الكنائية، مثلها في ذلك مثل التصورات الاستعارية، لا تبني اللغة فحسب، ولكنها تبني بالدرجة الأولى الأفكار والمواضف والأفعال. وتجلّى وظيفة الكنائية هذه، في قيام جوانب مهمة من أنساقنا التصورية الفرعية على مبادئها. مثال ذلك أن الانساق التسليلية المرتبطة برسم الأشخاص أو تصويرهم، قائمة على علاقة كنائية بين الشخص والوجه - تدخل في علاقة كنائية أعم بين الكل والجزء .. فإذا طلبت مني أن أريك صورة ابني وأريشك صورة وجهه، فإنك تعتبر أنني استجبت لطلبك وأنك رأيت صورة ابني. ولكن الأمر سيكون خلاف ذلك إذا أريتك جسماً بدون وجه. وهنا دليل على أن العلاقة الكنائية بين الشخص والوجه لا تتعلق باللغة فقط حيث نجد لها تعلم في تعاير مثل :

(17) رأيت في الكلية وجوها جديدة هذا الصباح

فتحن نرى، داخل ثقافتنا، أن وجوه الأشخاص - عوض أجادهم أو حركاتهم - تقدم لنا المعلومات الأساسية بصدق هؤلاء الأشخاص. إننا نعمل بالكتابية عندما ندرك الشخص من خلال وجهه ويتصرف على ضوء هذا الإدراك.⁽²⁷⁾

26- نفسه من : 36. وينتسب هنا التعريف أيضاً، كما يوضح في هذا الفصل يعني الفصل الذي يليه، على ما أمهات التسمية «مجازاً مرسلاً»، ذلك لأننا نعتبر أن العلاقة التي تقوم عليها «الكتابية» وـ«المجاز المرسل»، ذات طبيعة واحدة هي المجاورة التي قد تكون مجاورة سببية أو مكانية... الخـ بالإضافة إلى أن النساء، أتقنـ انتـروا أن ترجع العلاقة سواء في الكتابة أو في المجازـ اعتبار الملازمـات بين المعنىـ.ـ كما يقولـ السـكاـكيـ في مفتاحـ العـلومـ، من : 141 .. تـتـقـنـ منـ المـلـزـومـ إـلـيـ المـلـازـمـ فـيـ الـمـجـازـ، وـمـنـ الـلـازـمـ إـلـيـ الـمـلـزـومـ فـيـ الـكـاتـبـةـ.ـ فـتـكونـ طـبـيـعـةـ الـعـلـاقـةـ بـعـدـ ذـلـكـ، وـاحـدةـ، وـالـخـلـالـ إـنـماـ يـكـمـنـ فـيـ اـتـجـاهـهـ مـثـلـ :



²⁷ انظر نیکوپ و چون (۱۹۸۰) ص ۳۷.

هكذا تبني الكناية جزماً هاماً من نسقنا التصوري على أساس مبادئ المجاورة الفضائية أو السبيبية...⁽²⁸⁾ تجلّى في تعاير لغوية مثل :

- منتج / منتوج :

(18) اشتريت رونو

(19) قرأت الأمدي

- أداة / منفذ :

(20) بات الناي يشدو في المنزل المجاور

- مراقب / مراقب :

(21) هاجم ريفن الجمهورية الليبية

(22) انهزم نابليون في واترلو

- مكان / مؤسسة :

(23) أعلن البيت الأبيض إلغاء الاتفاق

(24) ندد الكرملين بالهجوم

- مكان / حدث :

(25) قد تكون نيكاراغوا فيتناما آخر

(26) لنذكر دائماً لبنان

إن كثيراً من تجاربنا ونشاطاتنا استعاري وكثيراً في طبيعته. وهذا يعني أن كثيراً من المجاورات والمشابهات التي ندركها، قائم على التصورات الكناية والتصورات الاستعارية على التوالي : مجاورات تتوجهها تصورات كناية بين الجزء والكل، أو بين السبب والمطلب... الخ، ومشابهات تتوجهها تصورات استعارية اتجاهية بين الاتجاه «إلى أعلى» والقيم الإيجابية، أو أنطولوجية بين الزمن والعادة، فتشمل من توسيع الزمن وجعله وعاء وتجزئه إلى وحدات لها

قيمة معينة، أو بنية بين الأفكار والفناء إذ كلّاها يضم ويبلّهم ويغذّي... الخ.⁽²⁹⁾

يمكننا أن نستبطّن مما سبق الخاصية الإبداعية للتصورات الاستعارية والكناية، فهي تحمل باستمرار على إبداع مشابهات ومجاورات جديدة تعطي لفظات من تجاربنا بنية متقدّة.⁽³⁰⁾ واضح أن هنا التصور يتعارض مع وجهة النظر التقليدية التي لا ترى في

(28) انظر أمثلة إضافية في نفس المرجع، ص 38 - 39.

(29) نفسه من : 147.

(30) نفسه من : 151.

الاستعارات والكتابات إبداعاً لمشابهات ومحاورات جديدة، مادامت الاستعارات والكتابات مجرد تعبير عن نوع آخر، عن علاقات موجودة مسبقاً، ولا يمكنها أن تبدع جديداً. وترتبط وجية النظر هذه بتعلق الاستعارة والكتابية باللغة فقط، دون النشاطات الأخرى الفكرية والعملية، بناء على أن «استعمال المجاز مخصوص بالألفاظ دون الأفعال كالقيام والعمود والصور والهيئات فلا ترد فيها المجازات بحال»⁽³¹⁾. كما ترتبط عموماً باعتبار المشابهات والمحاورات المتعلقة بالكتابات في ذاتها، أي أن لهذه الكتابات خصائص تمتلكها باستقلال عن آية ذات تعامل معها في التجربة: فالأشياء تتشابه وتتجاوز موضوعياً فيما لخصائصها الذاتية⁽³²⁾. ولذلك فلا معنى، بالنسبة لصاحب هذه النظرة، لأن تتحدث عن الاستعارات والكتابات التي «تخلق المشابهات والمحاورات»، مادام ذلك يستبع كون هذه الاستعارات والكتابات قادرة على تغيير طبيعة العالم الخارجي، مبدعة مشابهات ومحاورات لم تكن موجودة من قبل⁽³³⁾. ولذلك أيضاً اعتبرت الاستعارات تعاير «غير حادية»، ونوقشت مدى صدقها على أساس «صدق موضوعي مطلق». والنتيجة أن الاستعارة لا يمكنها أن تكون صادقة بكيفية مباشرة، وإنما عن طريق غير مباشر، أي عن طريق مقابل « حقيقي» غير استعاري. إننا بصفة تصور ينطلق من أن الواقع يمكن وصفه عن طريق اللغة بكيفية واضحة وغير ملتبسة. فالواقع قابل للوصف بالمعنى «ال حقيقي»، أما الاستعمالات الأخرى للغة فهي عديمة المعنى لأنها لا تجحب لهذا الشرط⁽³⁴⁾. ومادامت الوظيفة الأولية للغة هي الوصف الدقيق «للواقع الموضوعي»، فإن الاستعمال الحقيقي للكلمات يجب أن يحدد بطرق موضوعية وقابلة للقياس، ودلالة العمل يمكن أن تقوم كما لو أنها تتضمن في ذاتها قضايا منطقية بصدق خصائص الأشياء. فإذا افتضت أجزاء مختلفة للجملة خصائص غير ملائمة، فإن القضية تكون غير منطقية وعديمة الدلالة. ومن ثمة فالجمل الاستعارية كاذبة أو غير منطقية⁽³⁵⁾. إنها تخض الخطاب «البلاغي»، وليس العلمي. إنها مائعة وغير ضرورية، ولا تصلح إلا لمقاصد السياسي أو الشاعر ولا تم العالم الذي يحاول تقديم وصف موضوعي للواقع الفيزيائي⁽³⁶⁾.

(31) النظر: الطراز، ليحيى بن حمزة الطولي، ج: ٤، ص: ٨٨ - ٨٩، وانظر الفصل الأول من هذا البحث.

(32) انظر فيربروج (1977) ص: ٣٦٦. وانظر نفس المرجع بصفة «الدور العرقي» الذي يلعب إيمراك المشابهات في المعرفة البشرية.

(33) انظر لوكوف وجوسون (1980) ص: ١٥٤.

(34) انظر أورطوني (1979) أ) ص: ١.

(35) انظر فيربروج (1977) ص: ٣٦٦.

(36) انظر أورطوني (1979) أ) ص: ٢.

يمكنا أن نستبط إننا بصدق تصور - تمكنا العودة به إلى أسطو - يرى أن البنية مستقلة عن الملاحظ، وأن بنية الأشياء تجلى مباشرة في صورتها الفيزيائية - على السطح، - وأن العالم الطبيعي يمكن تصنيفه بواسطة هذه الفئات الفيزيائية الظاهرة.⁽³⁷⁾ ومن ثمة يتضح أن الخلاف بين هذا التصور والتصور الذي تبناء قائم على اختلاف أكثر عمقاً بصدق تصور العلاقة بين اللغة والعالم. وإذا أمكن أن تعتبر التصور الذي حدثنا بعض خصائصه الآن تصوراً «غير بنائي» (nonconstructivist) بتعبير أورطوني (1979) أ، فإن التصور الذي تبناء تصور «بنائي» يرى أن المعرفة نتيجة بناء ذهني، وأن اللغة والإدراك والمعرفة أشياء تابعة لبعضها بشكل غير قابل للانقسام. وهو تصور يعطي دوراً هاماً للاستعارات سواء بالنسبة للغة أو بالنسبة للتفكير، ويميل إلى إلغاء التمييز الصارم بين ما هو استعاري وما هو حقيقي. فيما أن المعنى، في هذا التصور، يعني عوض أن يكتشفه فإن معنى الاستعمالات غير الحقيقة للغة لا يعتبر مشكلة خاصة. إن استعمال اللغة نشاط إبداعي أساساً، مثلما هو الحال بالنسبة لفهمها، وإذا أمكن للمجاز أن يكون أحياناً أكثر إبداعية من لغة «الحقيقة»، فإن الفرق يبقى كمياً وليس نوعياً.⁽³⁸⁾ وينتتج عن هذا التصور بالنسبة لصدق التراكيب الدلالية اللغوية، أن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تكون صادقة أو كاذبة «موضوعياً في العالم الواقعي»، فصدق - أو كذب - جمل مثل :

(27) الاجهادن جريدة

مرتبط بتصورات المتكلم أو « حاجات المستعمل» بتعبير جاكندوف (1983) : 102. ذلك أن «المعنى والصدق تابعان للملاحظ».⁽³⁹⁾

إن للاستعمالات والكتابيات إذن القدرة على خلق واقع جديد. وبيداً ذلك عندما نأخذ في نهم تجربتنا أو الإحالة عليها من خلال الاستعارة والكتابية، وتتصبح «واقعاً عميقاً» عندما نأخذ في الممارسة على ضوئها ومن خلالها. فالجديد من الاستعمالات والكتابيات، عندما يدخل النسق التصوري الذي تقوم عليه نشاطاته، يلحق تغيراً بهذا النسق وبالإدراكات والأفعال التي يوطئها. فكثير من التغيرات الثقافية، إنما تنشأ عن تدخل تصورات استعارية وكتابية جديدة واحتفاء أخرى قديمة. إن التصورات الاستعارية والكتابية لا تهم اللغة فقط، ولكنها تغير أدوات لبنية النسق التصوري والنشاطات اليومية التي تتعززها، والتغيرات التي

⁽³⁷⁾ فيبروج (1977) ص : 366.⁽³⁸⁾ انظر أورطوني (1979) أ ص ص : 1 - 2.⁽³⁹⁾ جاكندوف (1985) ص : 28.

يدخلها إبداع الجديد من هذه التصورات، في النسق التصوري، تغير ما هو واقعي بالنسبة إلينا وتأثير في الكيفية التي ندرك بها العالم.⁽⁴⁰⁾ ولا يمكن لهذا التصور أن يقوم إلا اعتمادا على أن العلاقات - المثابرات والمحاورات - الواردة بالنسبة للتصورات الاستمارية والكتابية، علاقات يتعدد إدراكيها والتعامل معها بما للنسق التصوري، ومن ثمة تكون الاستمارات والكتابيات تصورية في طبيعتها - كما أن المعنى عموما كذلك - ويكون الصدق تابعا دائما لنسق تصوري معين تحدد الاستمارة والكتابية جانبا واسما فيه.

3.1 - في بعض خصائص المبادئ التصورية

يتضح إذن أن هناك مبادئ علاجية تصورية يقوم عليها اتساق جزء هام من النسق التصوري الذي يوطر أنساقا فرعية معرفية وإدراكية. وأن هذه المبادئ التصورية تمثل أساسا يمكن أن نشتق منه مجموعة من المبادئ العلاقة الدلالية لهم الاتساق الدلالية في اللغات الطبيعية. وقبل أن نحدد هذه المجموعة الأخيرة - في الفصل المولى - يمكننا أولا أن نحدد أساسها التصوري من خلال حصر مجموعة من المبادئ التصورية التي لهم اتساق الدلائل عموما معينين بعض الخصائص التي يجب توفرها في هذه المبادئ حتى نفترض وجودها في النسق التصوري. وترتبط إمكانية هذا الافتراض بالبحث عن قيود طبيعية على المبادئ التصورية، وذلك باشتراط درجة معينة من الاطراد فيها لأن ذلك متعلق بالواقعية النفسية لهذه المبادئ : أي أنه يشترط في كل مبدأ تصوري انطباقات مطردة في اتساق مختلفة من الدلائل بما فيها الاتساق اللغوية. وبذلك يمكن لغيد كهذا أن يقدم قاعدة ذات أساس تقيي لتعريف مجموعة من المبادئ وحصرها.⁽⁴¹⁾

وإذا كان من الممكن مبدئيا أن نميز بين علاقات اعتباطية وأخرى غير اعتباطية أي محفزة تصورية - أو قائمة على مبدأ تصوري مطرد - فإننا كلما حدثنا بما فيه الكفاية مجموعة من المبادئ التصورية، كلما تقادينا العلاقات الاعتباطية بين المبادئ والكتابات : أي إذا كان هناك مبدأ وارد فإنه ينطبق وتكون الكتابات المقصودة متعلقة بصورة مطردة، وإنما لم يكن هناك مبدأ مطرد فإن الكتابات تبقى غير متعلقة، وبذلك تكون المبادئ التصورية، من وجهة نظر تقنية، معبرة عن ميل المتكلمين إلى تعرف الترابطات بين بعض الكتابات، أو

⁴⁰ ليكوف وجوسن (1980) ص 145 - 146.

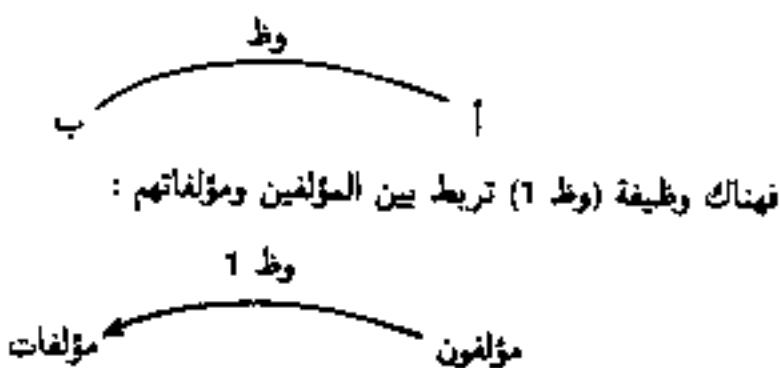
⁴¹ انظر توريك (1981) ص 17.

• إقامة علاقات بين أشياء ذات طبيعة مختلفة، تمكنهم من الإحالـة على شيء عن طريق شيء آخر مرتبط بالأول بشكل ملائم.⁽⁴²⁾

ومن الأمثلة التي يقدمها فوكوبيه (1984) عن العبادى المطردة التي يسمىها «روابط مفتوحة»، في مقابل العبادى غير المطردة (أو «الروابط المغلقة»)، العيداً الكنائى العام الذى يسمى « جداً «تعين»،⁽⁴³⁾ ويصوغه كالتالى :

عبدالله العجمي

إذا كان شيئاً (بالمعنى الأعم) : أوب مرتبطين عن طريق وظيفة ذريعة : وظ (بـ-
وظ (أ)، فإن وصف أيمكنه أن يصلح لتعيين بـ الموافق لـ أ :



وإذا أخذنا مثلاً :

٦ - العاشر

ب = وظيفة ١ (١) = موالفات العاشرة

قانون مبدأ التضييق يسمى لـ (28) بالدلالة على (29) :

(28) تجد العاخط على الرف الأيسر

(29) تبعد مؤلفات المعاذن على الرف الأيسر

أي أن وصف أسم يعنـى بـ. ويسـى فوكـونـيه أـ، في هـذا المـثالـ، مـثـلاـ (لـلـإـحالـةـ).

وبعد ذلك، يربط رابطاً، كما يبدو في مثل :

وظ (وابط)



فوجوئي (1984) م، 15 (42)

٤٣ - نظریه و مفهوم

فيبدأ التعبير يشير إلى أن وصف المشغل يمكنه أن يعين الهدف، وذلك في وضع «ترابط ذريعي». وهذا يمكن من الإحالة على الهدف بـ:

ففي المثال (28) المؤول استناداً إلى الرابط :

مؤلفون ← مؤلفات

هذا إحالة على مؤلفات معينة، وهو هدف إعالي يصبح سابقاً (*antecedent*) ممكناً لضائرة أو لعناصر عائدية أخرى، كما نجد في مثل :

(30) تجد النساء على الرف الأيسر، إنه مجلد بجلد فاخر.

ويكون المشغل أيضاً سابقاً ممكناً :

(31) تجد النساء على الرف الأيسر، وسترى أنها تنظم بشكل ممتاز.

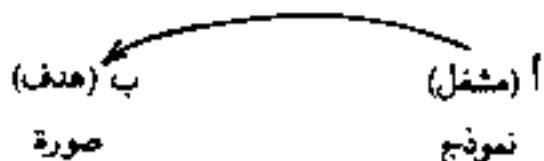
و هنا يعني أن المشغل (العناء المؤلفة)، والهدف (ديوان النساء مثل)، يصلحان معاً لأن يكونا سابقين للضائرة في بقية الخطاب.⁽⁴⁴⁾

ويربط فوكونيه الأحكام المتعلقة بالافتتاح بعض الروابط بقدرة المتكلمين على تعلم روابط جديدة وإقامتها عن طريق بناء «نماذج معرفية مؤمثلة» جديدة. ويقدر ما يصبح رابط ما مألوفاً وعاماً ويتطلع بقدر ما ينحو نحو الافتتاح.

ومن الروابط الأخرى التي يوردها فوكونيه، والتي تتعلق بين «فضاءات ذهنية»، وتعتبر مفتوحة باستمرار، روابط مثل التي تتعلق بين الصورة والنمذج،⁽⁴⁵⁾ فتصبح الجملة مثل :

(32) هند تبسم

أن تعيل سواه على هند نفسها (النمذج) أو على صورتها :



⁴⁴ قصه من ص : 19 - 17 .

⁴⁵ قصه من ص : 23 - 24 .

أو مثل التي تعلق بين المحل والمال، وتسمح لـ(33) بالإحالة على (34) :

(33) استقبلت المدينة زيدا.

(34) استقبل سكان المدينة زيدا.

ب (هدف)	أ (مشغل)
حال	محل

لكن رغم ما يمكن استباطه من ملاحظات ليكوف وجونسون (1980) وفوكونيه (1984) بقصد عمومية المبادئ التصورية وانطباقها في الأساق المعرفية والإدراكية واللغوية على السواء، أو بقصد قدرتها الإنتاجية على خلق ترابطات جديدة باستمرار، أو بقصد نقيتها، فإن المقاييس التي تعتمد في تحديد بعض الخصائص الأساسية للمبادئ التصورية، والتي تضمن لهذه المبادئ درجة معينة من الاطراد، وتسع بالتزامنها مبادئ مبنية لجزء هام من النسق التصورى، لم تحظ باهتمام واضح وكاف لدى من تناولوا هنا الموضوع من الدلاليين. ويبدو أن ذلك راجع إلى أن الاتجاه نحو تحديد قيود عامة لهم القواعد والمبادئ، اتجاه حديث جدا في مجال الدلالة، يخالف ما لوحظ - وما يلاحظ - في مجال القواعد الصواتية والتركيبية.

ويمكنا هنا أن نعدد أربعة مقاييس عامة لهم اطراد المبادئ المحدة للعلاقات التصورية على مستوى أساق الدلائل عموماً (أو على مستوى النسق التصورى) :

1 - العمومية

يجب أن تكون المبادئ التصورية عامة. وذلك بأن تكون قابلة للانطباق في أساق مختلفة من الدلائل، وعلى مستويات مختلفة داخل هذه الأساق.

ويوجب هذا المقاييس ألا تكون المبادئ مصطنعة بالنسبة لنسق فرضي معين داخل النسق التصورى : فالبُعد الذي ينطبق على مستويات متعددة في ثقافات مختلفة، يكون أقرب إلى الكلية من غيره.

2 - الإنتاجية

يجب أن تكون المبادئ التصورية منتجة. ويكون البُعد منتجا حين يمكن من إقامة ترابطات تصورية لم ينظمها النسق من قبل.

46) وانظر نوريك (1981) ص : 30.

3 - النسقية

يجب أن يكون خرج المبادئ موافقاً لخصائص النسق، أي يجب أن تجد العناصر الناتجة عن انتساب المبادئ طريقها داخل «مغزون» العناصر التي ينظمها النسق، وهذا يصل في اللفاظ الطبيعية إلى مجملة العناصر الناتجة ودمجها في النسق اللغوي.

4 - صحة الاستنتاج

يجب أن تكون الترابطات الناتجة عن المبادئ موافقة لقواعد الاستنتاج الصحيح (Valid inference) فالترابط الذي يجعل من كيان تصورى ما، دليلاً على كيان تصورى آخر، يجب أن يكون ترابطاً استنتاجياً داخل النسق.

وهذا يعني أن قواعد الاستنتاج الصحيح هنا ليست مستقلة عن خصائص النسق التصورى : فنحن قادرون على استنتاج وجود الشار من الدخان، وسقوط المطر من الأرض العليلة، ومرور حيوان معين من صورة آثاره على طريق رمل... وهكذا. كل هذه حالات للاستنتاج، وحياتنا اليومية مليئة بكثير من مثل هذه الأفعال الاستنتاجية. لكن هذه الترابطات لا يكون لها معنى بالنسبة إلينا إلا عندما تكون واردة في ثقافتنا ومنتظمة في أنساقنا التصورية.⁽⁴⁷⁾

هذه المقاييس الأربع، تحديد إذن بعض الخصائص الضرورية التي يجب أن تتوفر في المبادئ التصورية لتعتبر مطردة وتدمج في نسق العلاقات التصورية المطردة وبذلك، فالmbda التصورى المطرد هو كل مبدأ وصف العلاقة بين كيانين تصوريين داخل نسق معين، وامتلك الخصائص المذكورة.

ولقد سبق أن أشرنا إلى أن هذه المبادئ يمكن تقسيمتها إلى مبادئ تصورية استعارية قائمة على المشابهة، وأخرى كنائية قائمة على المجاورة. فالمبدأ الذي يعالق بين «الكتاب»، (الشخص ذاته مثلاً) وبين «النموذج»، (صورة الشخص)، يعتبر استعارياً، لأن علاقة الكتاب بنموذجه قائمة على المشابهة. في حين أن المبدأ الذي يعالق بين «الجزء»، (الشارع مثلاً) وبين «الكل»، (السفينة) يعتبر كنائياً قائماً على المجاورة. علماً بأن المجاورة - باعتبارها أداة الكنائية - تتلزم ترابطات فضائية أو بصرية أو زمانية. في حين تتلزم المشابهة، وهي أهم أداة للإستعارة، - نظراً للصلة الوثيقة بين إسناد المشابهة وتأويل الاستعارات - «اشتراك الوحدات

⁴⁷ انظر ايكتو (1976) ص: 17.

في بعض المتنات» أو «وجود متنات بارزة مشتركة، فتؤول الاستعارات عن طريق فحص فضاء المتنات واقتاء سمات «المستعار» التي يمكن أن تتطابق على «المستعار له». (48) فنسق المبادئ الاستعارية يرصد العلاقات القائمة على المشابهة والخصائص المشتركة، ونسق المبادئ الكثائية يرصد العلاقات القائمة على المجاورة. ويتجلّى النسقان في مجموعتين من المبادئ يمكن تصوّرها ومصاغتها باعتبارهما تواعد يطبقها الأفراد، داخل نسق تصوري معين، أثناء عمليات تأويل الدلائل التي تهم العلاقات المذكورة. (49)

وييمكّنا الآن أن نعرض لهذه المبادئ التصورية - التي تعتبر أساساً تتفرّع عنه المبادئ العلاقة الدلالية التي تتناولها في الفصل العاشر - فتقسم مبادئ المشابهة التصورية إلى مجالين : مجال مهم العلاقات بين الكيانات ونماذجها، ومجال مهم العلاقات بين العقول التصورية وعنابرها وسماتها، أما مبادئ المجاورة التصورية فتقسمها إلى خمسة مجالات تهم علاقات : الباب بالباب، والفعل بالمعنى، والجزء بالكل، والوعاء بالمحظى، والمالك بالملكية.

2 . المبادئ التصورية

1.2 . مبادئ المشابهة التصورية

1.1.2 . علاقة الكيان بالنموذج

تتضمن البنية التصورية كيانات يمكنها أن تتمثل كيانات أخرى. فنحن نتعرّف على رسم خشبي صغير باعتباره نموذجاً لعمارة محسوبة، أو على صورة ما باعتبارها صورة شخص معين، إذا كانت هناك بعض الأشكال والأبعاد المشتركة بين الاثنين. فتقسم ترايّطاً بين رسم ينتمي إلى مواضعة فنية من نوع معين، وبين شخص أو شيء أو حدث يتعلّق بعالم من عوالم التجربة.

لكن إدراكنا هذا لبعض أنماط المشابهة، بين الكيانات وما يدلّ على تمثيلها من نماذج، يحدده تعرّفنا على علاقات قائمة بفضل تحويلات نسبة. وهي تحويلات تقيم ترايّطاً بين إدراكاتنا لأشياء تشارك في مجموعة من المتنات، ولكنها تجلّى في أوساط مختلفة. (50) وسيجيّ

(48) انظر لورطوني (1979 ب)، من ص : 186 - 190. وانظر أيضاً بهذه حلقة الاستعارة بالمشابهة، والكتابية بالمجاورة، أولسان (1962) ص من 212 - 220، وجاكوبسون (1963) ص من 61 - 67، وديبرسا وأخرين (1982) ص من : 106 ، 120. ويعتبر جيلار (1979) أن «المشابهة تشكل بالنسبة لهم الاستعارة دالة (function) نفعية أساسية، من : 245.

(49) انظر نوريك (1981) ص : 25. وانظر نفس المرجع مصدر ما يسميه نوريك مبادئ المفهومية وإشارية، ص من : 28 - 29.

(50) انظر جاكوبوف (1978) ص : 210، ونوريك (1981) ص من : 31 - 32.

جاكتنوف (1978) هذه التحويلات «قواعد توافق». فالنماذج لا تدل وحدها، وبكيفية مجردة، عما تمثله من كيانات، بل إن أي نموذج لا يدل على تمثيل كيان آخر إلا إذا كان واحداً من مجموعة من النماذج المتمالة نسبياً بكيانات أخرى، بواسطة مجموعة من قواعد التوافق. وهي قواعد تعبّر عن علاقات وضعيّة (*conventional*) قائمة، وتجعل أي فرد له معرفة بقواعد التوافق هذه، قادرًا على تحديد ما يدل النموذج على تمثيله. قواعد الرسم التمثيلي التقليدي مثلاً، تقدم توافقاً في خصائص مثل الشكل واللون والظل... وتستفي قواعد التصوير بالأبيض والأسود عن اللون... وفي الفن المصري القديم نجد توافقاً بين أحجام الصور والمعارك الاجتماعية المختلفة... وباختصار فإن كل علاقة تمثيلية تمتلك ميزاتها الخاصة بها، والمتنفسة في قواعد توافقها.⁽⁵¹⁾

إن البنية التصورية يجب أن تحيل على أشياء قابلة للتمييز، ليس بفضل خصائصها الفيزيائية فقط، ولكن أيضاً بفضل دلالتها على تمثيل كيان آخر. واحدة الكيفيات الأساسية التي تلعب بها الكيانات هذا الدور الآخر - أي الدلالة على تمثيل كيان آخر - تقوم على مجموعة قواعد التوافق. بل إن هذه المنزلة التمثيلية تظل قائمة حتى في حالات «التوافقات الخاطئة أو الناقصة»:

(35) رسم زيد هنا، ذات العيون السوداء، بعيون زرقاء.
أو حتى في الحالات التي لا يقابل النموذج فيها أي كيان واقع :

(36) وضع زيد وحيد القرن في لوحته.

إن معرفة الوارد من قواعد التوافق، يجعل النماذج قادرة على حمل المعلومات. فبدون قواعد توافق، تتضمنها البنية المعرفية، لا يمكن أن تكون هذه الخاصية التمثيلية للكيانات نسبية. ولذلك يجب أن تتضمن هذه البنية إمكانية لوصف أنساق قواعد التوافق وتعلمها.⁽⁵²⁾

يمكننا إذن أن نفترض انتطاب هذه التحويلات النسبية (أو قواعد التوافق) لتعزيز علاقات بين كيانات يمكنها أن تختلف في الوسط وبعض الخصائص على السواء. وبذلك فعلقات المشابهة، بهذا المعنى، ترتبط بانتطاب تحويلات في الحالات التي تعرف فيها كياناً

(51) انظر جاكتنوف (1978) ص : 211، وفوكونيه (1984) ص : 25.

(52) انظر جاكتنوف (1978) ص 212 - 213.

معيناً (نموذج) باعتباره دالاً على تمثيل كيان آخر (كيان). ويمكننا أن نقدم صياغة أولى لمبدأ المشابهة الأول، كالتالي :

مبدأ مشابهة 1

تكون س نموذجاً لـ ص إذا كانت س و ص متعالقتين عن طريق تعوييل.

أما بالنسبة للعمليات التي يمكن أن تقوم بها التحويلات النسبية في إطار علاقات المشابهة التصورية، فنفترض تقييدها وحصرها في عمليات حذف تنطبق على سمة واحدة، باعتبار الحذف أكثر بساطة من العمليات الأخرى المتعلقة بالسمات.⁽⁵³⁾ بإعادة تنظيم السمات، وتعويض بعضها ببعض، أكثر تعقيداً من الحذف، لأنهما يتلزمان تشغيل سنتين أو أكثر عوض سمة واحدة.

كما أن الحذف من جهة أخرى، أبسط من الزيادة، لأنه يصل فقط على الماء المتضمنة في دخله، بينما تتطلب الزيادة سمات أخرى خارجية.

اعتباراً إذن على غرضية تعتبر أن التحويلات النسبية (أو قواعد التوافق) لا تقوم إلا بعمليات الحذف، ولا تعمل إلا على سمة واحدة، يمكننا أن نعيد صياغة المبدأ السابق كالتالي :

مبدأ مشابهة 1

تكون س نموذجاً لـ ص، إذا كانت س و ص تختلفان في سمة واحدة يتم حلسفها عن طريق تعوييل.

إن مبدأ المشابهة 1 يصف إذن نوع العلاقة الملاحظة بين النموذج والكيان. وهي علاقة يتطلب تأويلاً لها تبعاً لصياغة المبدأ المذكور، ترك بعض الماء التي لا تتلام مع بعضها، أو تعتبر عارضة بالنسبة للعلاقة. ويمكن أن نستنتج مما سبق أن مبدأ المشابهة 1 يستحب لشرط العمومية، إذ يبدع الناس في كل الثقافات نماذج تدل على تمثيل جوانب متعددة من تجربتهم

(53) انظر نوريك (1981) ج1 : 32، الذي يشير إلى أن مثل هذا القيد لا يستلزم بالضرورة كون الزوج لا يمكنه أن يرتبط بكيان يختلف عنه بأكثر من سمة واحدة، وذلك بالنظر إلى إمكان التطبيق المتكرر لهذه التحويلات لإنتاج ترابطات بين فئة من الأزواج : نموذج - كيان.

مع الواقع. فينطبق المبدأ 1 لإقامة توازنات بين نماذج وكيانات تنتمي إلى أنساق تصورية فرعية من كل الأنماط، كالنماذج العلمية المختلفة، والرموز المنطقية والرياضية المثلثة للكائنات وال العلاقات والقضايا، والأنساق الفنية، والطقوس الدينية، والاستعارات في اللغات الطبيعية.

وكلها توازنات تشير إلى الدور المركزي الذي يلعبه إدراك المشابهات في المعرفة البشرية⁽⁵⁴⁾ وتدعى إلى «أن تتضمن البنية الدلالية نظرية شاملة للبيئة»، يمكن اعتبارها، بالإضافة إلى ذلك، وصفاً سلبياً للكيفية التي يستعمل بها الناس التمثيلات الرمزية.⁽⁵⁵⁾

وتتضح إنتاجية مبدأ المشابهة 1 كذلك، في الإبداع المستمر للنماذج في الأنساق المذكورة، بما فيها الأنساق الاستعارية المستجدة في اللغات الطبيعية.⁽⁵⁶⁾

أما نسقية العلاقة الفائمة على مبدأ المشابهة 1، فتجلى في رواج النماذج واستقرار بعضها بالنسبة للأنساق العلمية والمنطقية والفنية... الخ، وفي الاستعارات المعممة بالنسبة للأنساق اللغوية.

و واضح كذلك أن علاقة النموذج بالكيان تستوجب لشرط صحة الاستنتاج، إذ يمكننا دائماً أن نستنتج الكيان من النموذج الذي يدل على تمثيله. أما بالنسبة للنماذج التي لا تقابلها كيانات في «المال المادي» فقد رأينا أن المسألة لا ترتبط بوجود «واقي» للكيانات مستقل عن النسق التموري، وإنما الترابطات (الاستنتاجية) لا تكتسب دلالتها (و «واقعيتها») إلا عندما تكون واردة في ثقافتنا، ومنتظمة في أنساقنا التصورية : فهو وجود الكيانات أو «حين وجودها»، تابع للكيفية التي ينظم بها الذهن التجربة.⁽⁵⁷⁾ لكن مبدأ المشابهة 1 لا يقبل الاستنتاج الثنائي، أي بينما يستلزم النموذج وجود الكيان، فإن الكيان لا يتلزم بالضرورة نموذجاً له. فتكون العلاقة الاستنتاجية بين النموذج والكيان علاقة أحادية، كالتالي :

نموذج ← كيان

⁽⁵⁴⁾ انظر فريزروج (1977) ص : 366، ونوريك (1981) ص : 33.

⁽⁵⁵⁾ جاكوف (1978) ص : 215.

⁽⁵⁶⁾ انظر أصله الاستعارات اللغوية في الفصل الم Lauri.

⁽⁵⁷⁾ انظر الفلي الذهبي (1985)، 2 - 198، وماكروف (1978) ص : 202.

2.1.2 - علاقة الكسان بالبيئة

إذا افترضنا امكان تصنيف الكيانات في حقول تصورية، فإن أي كيان يمكن أن يعتبر دليلاً على العقل الذي هو عنصر من عناصره. وبما أن العقل يمكن أن يفهم ماصدقها، باعتبار مجموع العناصر المكونة له، أو مفهومها، باعتبار مجموع السمات المخصصة له، فإن أي كيان يمكنه أن يشترك في بنيات تصورية ستمائلة، سواء مع كل عناصر حقله، أو مع تركيب السمات المخصصة لهذا الحقل. فالبنيات التصورية التي تعرف من خلالها حقلنا هي نعمها التي تجعلنا نتعرف كياناً ما، باعتباره عنصراً من عناصر هذا العقل، أو التي تمكنتنا من تصنيف الكيانات داخل العقل ككل. ولذلك يمكننا أن نميز، في هنا الإطار، بين ثلاث علاقات أساسية للتشابه بين الحقول وعناصرها وسماتها :

- أ - علاقة الكيان بالعقل على مستوى الماصدق : أي باعتبار العقل مجموع الكيانات بما فيها الكيان المذكور، كعلاقة القلم بكل الأقلام الأخرى.

ب - علاقة الكيان بالعقل على مستوى المفهوم : أي باعتبار العقل مجموع السمات التي تخصصه، كعلاقة القلم بمجموع السمات المخصوصة للأقلام.

ج - علاقة الكيان بأي كيان مفرد آخر داخل نفس العقل، كعلاقة القلم بأي قلم آخر.

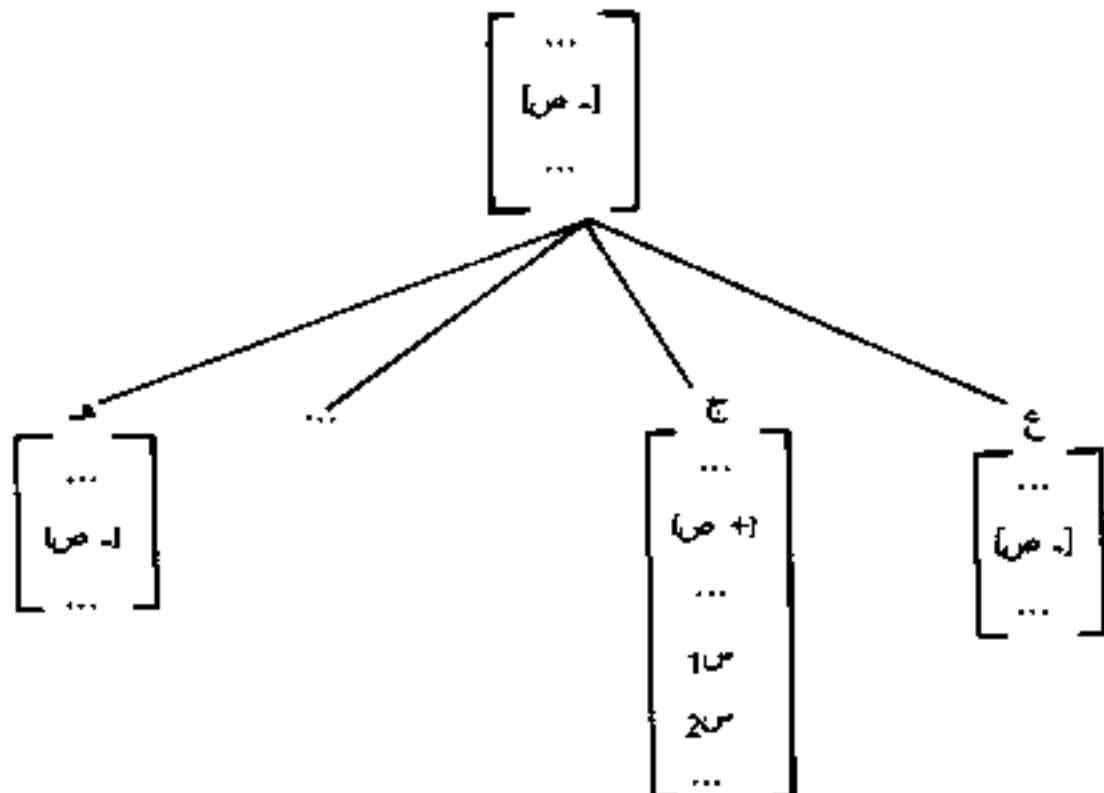
والعلاقة التي تهمنا هنا، هي العلاقة الثانية (ب)، التي يمكن أن نشتق منها علاقة فرعية تربط بين الكيان وسمة واحدة (أو مركبة) مخصوصة للعقل الذي ينتظم هذا الكيان، وبذلك يكون الأمر متلقاً بسمة واحدة (أو مركبة) تلعب دوراً أساسياً في تعزيز العقل المعتبر، من أي حقل (مستعمل) يتضمنه، أو من أي حقل آخر لا يتلام معه ويتضمنه حقل من العقول المستعملة على العقل المعتبر⁽⁵⁸⁾ ويمكننا أن نصوغ هذه العلاقة في مبدأ مشابه، كالتالي :

مبدأ مشابهة 2

تكون س دالة على ص، إذا كانت س عنصراً في العقل ج المتضمن في العقل د، وكانت ص سمة في بـ تضمنه من د، أو من أي حقل آخر غير متلائم مع ج ومتضمن في د.

37 : 4 (1981) 459

وي يمكن توضيح هذا المبدأ أكثر، على الصورة التالية :



إن مبدأ المشابهة 2 يعبر إذن عن العلاقات التي تعرفها بين عنصر خاص في حقل معين، وبين سمة من سماته البارزة، فهو الذي يعالق مثلاً بين القنفذ وبين سمة مثل [شائكة] لأن إحدى السمات البارزة المميزة للقنفذ من أية مجموعة أخرى من الحيوانات داخل العقل العام للقواسم، أنها «قواسم شائكة». ومن الأمثلة الدالة على مجسمة سمة [شائكة] باعتبارها سمة بارزة مميزة، في القراءة المعجمية للقنفذ في اللغة العربية، المثل القائل :

(37) ليس في القنافذ أملس

فالمبدأ 2 ينطبق إذن في هذه الحالات ومثيلاتها، كأن نتعمل كلمة مثل «طليه» أو «جبال» بقصد كيان معين، بقصد أن نSEND إلـيـه سمات مثل [ماكـرا] أو [ضـخمـا] على التـوالـيـ. ويـجـبـ أـلـاـ يـدـعـوـ كـوـنـ المـكـرـ يـمـثـلـ خـاـصـيـةـ مـرـتـبـطـةـ بـالـشـعـالـبـ عـلـىـ أـسـاسـ مـعـايـيرـ ثـقـافـيـةـ، يـسـمـاـ تـعـتـرـ الضـخـامـ جـزـءـاـ مـنـ أـيـ تـعرـيفـ لـلـجـبـالـ، إـلـىـ الـلـبـسـ. وـذـلـكـ لـأـنـاـ رـأـيـناـ سـابـقاـ أـنـ الـعـبـرـةـ لـبـتـ بـالـغـصـائـصـ «ـالـوـاقـعـيـةـ» لـلـأـشـيـاءـ، وـلـكـ بـخـصـائـصـاـ التـصـورـيـةـ. إـذـ لـيـسـ أـشـيـاءـ «ـالـعـالـمـ الـوـاقـعـيـ» هـيـ الـحـاسـمـ فـيـ تـحـدـيدـ الـعـلـاقـاتـ الـمـعـفـزـةـ بـيـنـ الـدـلـائـلـ، بـلـ النـعـاجـ الإـدـرـاكـيـةـ وـالـمـعـرـفـيـةـ كـمـاـ يـنـتـظـمـاـ النـقـ التـصـورـيـ.

إن عمومية مبدأ المشابهة 2، وإنتاجيته، تظهران إذن في كوننا قادرين باستمرار، وضمن أنساق تصورية فرعية مختلفة من بينها نسق اللغة الطبيعية، على أن تربط خصائص معينة بكيانات معينة، وذلك عن طريق إسناد عناصر تمتلك هذه الخصائص باعتبارها سمات بارزة مميزة، إلى الكيانات المذكورة.

ويتجه هنا على ميلنا إلى تشخيص محمولات عامة مثل : الشجاعة والجمال والتبوغ الرياضي والنحوي... الخ، في أشخاص أو حيوانات أو كيانات خاصة مثل : الأسد والقمر وإنشتين وبيهوده، على التوالي.

وكلا أمثلة تبين من جهة أخرى، نسقية مبدأ المشابهة 2، والتي تجلّى، بالنسبة لأنساق اللغات الطبيعية، في مجملة استعارات قائمة على هذا المبدأ، كما يستجيب المبدأ 2 كذلك لمقاييس صحة الاستنتاج، إذ أن أي كيان يمكنه أن يدل (استنتاجيا) على سماته الخاصة التي تميزه عن الكيانات الأخرى.

فوجود القنافذ مثلا يعني وجود حيوانات شائكة. لكن هنا المبدأ، مثله في ذلك مثل مبدأ المشابهة 1، لا يقبل الاستنتاج الثاني، إذ لا يمكننا أن نستنتج بالضرورة وجود القنافذ انطلاقاً من وجود كيانات شائكة. وبذلك تكون العلاقة الاستنتاجية هنا أيضاً، أحادية الانبعاه :

كيان ←————→ سمة

2.2 . مبادئ المجاورة التصورية

سبق أن أشرنا إلى أن هناك علاقات تصورية تلعب دوراً رئيسياً في بنية النسق التصوري، تقوم على المجاورة. وحدتنا علاقات المجاورة بناءً على اعتبارات إدراكية وتأويلية بالدرجة الأولى، وثيقة الصلة بقواعد الاستنتاج. إذ يجب أن تعكس مبادئ المجاورة القواعد العامة لل الاستنتاج الصحيح، باعتبار هذا الأخير «المصدر الأقوى للربط عن طريق المجاورة في مجال الإدراك والتأويل».⁽⁵⁹⁾

ونحاول هنا أن نخصص بعض المبادئ المعينة لعلاقات المجاورة، والتي تمتلك نوعاً من الاطراد يمكّن بإدراجهما في النسق التصوري.

⁽⁵⁹⁾ نسخة من : 41

1.2.2 - علاقة السبب بالسبب

قد يكون المبدأ الذي يعاني بين السبب والسبب أهم مما تصور، قائم على المجاورة. فالسببية «من التصورات التي يستعملها الناس باستمرار لتنظيم واقعهم الفيزيائي والثقافي». (60) إننا نستنتج بكيفية مطردة الأسباب من المسببات، والمسببات من الأسباب، فنستخرج إمكان نزول المطر، من «السحب السوداء»، ونستخرج وجود النار، من تصاعد الدخان... الخ.

ونظراً لشمولية علاقة السبب بالسبب، قد نجد بعض الصعوبة في التمييز بين هذه العلاقة، وبعض العلاقات الأخرى الوثيقة الصلة بها. ونجد بالفعل أن بعض من تناولوا الموضوع يصوغون علاقة السبب بالسبب بكيفية عامة تدرج فيها علاقات مثل : متوج - متوج (مؤلف - كتاب)، أداة - أداة (آلة تصوير - صورة)... الخ. (61)

ورغم أنه يمكن أن تعتبر هنا الفهم مشروعًا، إذا نحن تصوّرناه على مستوى معين من التجريد موافق للميل النفسي لدى المتكلمين إلى حمّ بعض العمليات والعلاقات إلى بعضاً وقياس بعضاً على بعض - فيكون المتوج لشيء ما، بمثابة سبب في وجود هذا الشيء، وتكون الطريقة أو الأداة المستلزمة في إنتاج شيء ما، بمثابة سبب، ولو غير مباشر، في وجود هذا الشيء - فإننا نحتاج مع ذلك إلى تخصيص علاقة السببية لرصد ترابطات متعلقة بحالات خاصة مثل استعمال المؤلف للإحالة على الكتاب، التي يصعب أن نورده بصفتها علاقة السبب بالسبب في صيغتها العامة. وهذا يرتبط ب حاجتنا، في وصف العلاقات الدلالية في اللغات الطبيعية، إلى قواعد تتطبق على طبقات (أو حقول) خاصة من الوحدات المعجمية، أو على كل الوحدات التي تميزها سمة (أو مجموعة سمات) معينة. ولذلك فإن صياغة مثل هذه القواعد يتطلب إقامة تميزات دقيقة نسبياً، بالنسبة للمبادئ التي تقوم عليها العلاقات المحفزة. فالقاعدة التي تصنف مثلاً الترابط بين اسم يحيل على شخص يشتمل في صنع شيء معين، وبين اسم يحيل على الشيء المصنوع نفسه، يجب أن تقييد بكيفية تحديد انتظامها فقط على الوحدات المتناسبة لسمة مثل «إنساناً» أو «حيواناً» بالنسبة للمنتج. أم المبدأ العام الذي يعاني بين السبب والسبب فلا يحتاج إلى ذلك، ويجب ألا يقيد بهذه الكيفية.

(60) ليكوف وجونسون (1980) ص : 69.

(61) انظر نوريك (1981) ص : 41.

يبدو أن المناسب إنن أن نعالج مبادئ المجاورة الصائلة للمبدأ الذي يصف العلاقة بين المنتج والمنتج، بكيفية منفصلة عن المبدأ السببي العام، وإن كانت في النهاية متعلقة به. ويمكننا أن نصوغ مبدأ المجاورة الذي يماثل بين السبب والسبب بصفة عامة كالتالي :

(62)

مبدأ مجاورة 1

تحيل س على ص، إذا كانت من تصور سبباً لـ ص.

إن بعض ما أسلفناه، يسع لنا بأن نستنتج مدى عمومية هذا المبدأ، وعمله داخل أساق تصورية فرعية متعددة. فهو يعدد علاقات كالتي تجمع بين تصوري النار والحرارة، بين التعلم والمعرفة، بين القتل والموت، بين انتراض الجاذبية وملاحظة سقوط الأشياء... الخ، ويقيم، على مستوى الأساق الدلالية للغات الطبيعية علاقات من بينها العلاقات بين التأويلات السياقية لوحدات متعددة الدلالة، مثل : «مناجاة»، التي قد تعني «الحالة الذهنية» باعتبارها مسبباً، أو الفعل (أو الشيء) المتسبب فيها.. الخ.

إن أمثلة كهذه تبين كذلك نسقية المبدأ وإنتاجيته، فـ«النسق التصوري» متغير باستمرار لاكتشاف الأسباب [...] ومحظوظ الأجهزة المعجمية والصرفية [...] التي تقدمها (اللغة) للإحالات على العلاقات السببية [...] ليست إلا مؤشرات سطحية للنواة التصورية التي يقوم عليها فهمنا للعلاقات السببية. (63)

كما أن الأمثلة السابقة توضح أيضاً استعاجابة مبدأ المجاورة 1 لشرط صحة الاستنتاج، وهو استنتاج ثانٍ : من السبب إلى السبب، ومن السبب إلى السبب. وتعتبر إمكانية الاستنتاج الثنائي هذه، خاصية تميز علاقات المجاورة التصورية عموماً كما سرر، من خصائص علاقات المثابهة السابقة. ويمكن اعتبارها خاصية مميزة بين مبادئ النقين المختلفين. وبين ذلك تكون علاقة الاستنتاج الثنائي التي يقوم عليها مبدأ المجاورة 1 كالتالي :

سبب →————→ سبب

(62) يشير فعل «الإحالات»، في صياغة مبادئ المجاورة، إلى ما يميز هذه المبادئ عن مبادئ المثابهة. وقد أوضحتنا ذلك في الفقرة 2.1 من القسم 1، أما عبارة : «تصوره»، فتشير إلى ما أسلفناه بصفة الطبيعة التصورية للعلاقات التي تقوم طبعاً المبادئ. ولم نخرج إلى ذلك في صياغة مبادئ المثابهة، فما حامت هذه الأخيرة تصاعداً اعتماداً على الممات والحقول، فـ«وانتها» لهم طبعاً التصورات عوض الأشياء، وكذا هي، وانظر نوريك (1981) ص : 42.

(63) ميلر وجونسون (1976) ص : 472.

2.2.2 . علاقة المنتج بالمنتج

وهو مبدأ يقيم علاقة إحالية تصورية بين المنتجات ومنتجها. وقد أشرنا سابقاً إلى إمكانية إدراج هذا المبدأ في المبدأ السببي العام، ولكننا نحتفظ بالتمييز بينهما لإجرائته في النظرية الدلالية التي تتناول مبادئها في الفصل المولى، على أساس المبادئ التصورية التي نحن بصدده بعض خصائصها التي تهمنا مباشرة.

نعتبر إذن أن هذا المبدأ مشتق من المبدأ السببي العام، ونصوله كالتالي :

مبدأ مجاورة ١

تحيل س على ص، إذا كانت س تصور منتجاً لـ ص.

وهو مبدأ يرصد علاقات كالتالي تقييمها بين الكتاب ومؤلفه، بين اللوحة والرسام، بين الخمر وصانعها... الخ. وتتجلى نسقية هذا المبدأ مثلاً، بالنسبة للغات الطبيعية، في العلاقات المصرفية - الدلالية الممجمعة بين عناصر أزواج مثل : كاتب - كتاب، رواية - روائي، خبر - خيان، نسيج - نساج... الخ. وهي أمثلة تبين كذلك صحة الاستنتاج الثنائي في العلاقة التي يقوم عليها مبدأ المعاورة ١ :

منتج <-----> منتج

3.2.2 . علاقة المصدر الطبيعي بالنتاج الطبيعي

هناك مبدأ ثان له علاقة بالمبدأ السببي العام، يعالق بين أي نتاج طبيعي ومصدره الطبيعي. والمقصود بالنتاج الطبيعي، كل ما يصدر عن النبات والحيوان والكائنات عموماً من أشياء، كصدر الشمار عن النبات، أو بعض المواد عن الحيوان... الخ. وكما أن المنتج يمكن أن يحيل على منتجه، فإن هذه النتاجات يمكنها أن تحيل على مصادرها الطبيعية. فنكون بصدده علاقة تفترض قيامها على مبدأ المعاورة ١ بـ التالي :

مبدأ مجاورة ١ ب

تحيل س على ص، إذا كانت س تصور تاجاً طبيعياً لـ ص.

وهو مبدأ يعالق بين الولد والوالد، بين البيضة والدجاجة، بين الشمر والنخلة، بين العنب والكرتون... الخ.

وتتجلى نسقية هذا المبدأ مثلاً، على مستوى الوحدات المعرفية في اللغات الطبيعية، في حالة الوحدات الملتبسة دلالياً، والتي تدل في نفس الوقت على النتاج الطبيعي ومصدره

ال الطبيعي⁽⁶⁴⁾ مثل : طماطم «للثمرة»، و «للنبات»، والقلم «للحاج»، و «للحيوان»، والزيتون «للشمار» و «للشجر»... الخ.

وهي أمثلة يمكن أن تستوي منها استجابة العلاقة لصحة الاستنتاج الثاني :

نتج طبيعي → ← ← مصدر طبيعي

4.2.2 . علاقة الأداة بالمنتج

رأينا بصدق مبدأ المجاورة ١، أن المنتج يمكنه أن يجعل على منتجه، ونرى هنا إمكانية إحالته على الأداة التي يستلزمها إنتاجه بكيفية رئيسية. فالعلاقة الإحالية التي تربط بين الصورة وألة التصوير، بين الخمر وألة تصفتها، تتطلب افتراض افتراض مبدأ مجاورة نصوفه كالتالي :

مبدأ مجاورة ١ ج

تحيل من على من، إذ كانت من تصور متوجهاً، ومن أداة يستلزمها بكيفية رئيسية إنتاج من.

إن الكيانات، مثلاً تحيل على منتجها من البشر، يمكنها أيضاً أن تحيل على الأدوات (أو الآلات) التي يستلزمها إنتاجها. فكما يوحى النسج بالنساج، يوحى أيضاً بالثالو... الخ. وعموماً فإن مجال انتطاب مبدأ المعاورة ١ ج مجال واسع، إذ بالإضافة إلى انتطابه على العلاقات بين المنتجات المصنعة وألات إنتاجها، ينطبق على العلاقات بين الإنتاجات الفنية، وما يعتمد الفنانون من أدوات، وعلى العلاقات بين الإبداعات والنظريات العلمية، والفرضيات وال المسلمات والإجراءات الضرورية لبلورتها.

وتتجلى شبيهة هذا المبدأ مثلاً، بالنسبة لمعرف اللغات الطبيعية، في صيغة بعض التعاملات الصرفية بين أسماء الأشياء وأسماء الآلات المستعملة في إنتاجها، كعلاقة المساخون بالطحين... الخ.

وتحتاج المعاورة بين الأداة والمنتج، مثل سابقاتها من علاقات المعاورة، لشرط صحة الاستنتاج الثاني :

منتج → ← ← أداة

64) وانظر توبيك (1961) ص 46 - 47.

5.2.2 - علاقة الموضوع بالفعل

يدخل هذا المبدأ، إلى جانب مبادئ أخرى تالية، في مجموعة أخرى من العلاقات التصورية تهم علاقات المجاورة القائمة بين الأفعال (acts) وموضوعاتها (objects) ومتذبذباتها (agents) والأدوات الرئيسية المستخدمة في إنجازها. والمبدأ الذي نحن بصدده يهم العلاقة بين الفعل وموضع إنجازه لهذا الفعل.

فإذا كان مبدأ المجاورة 1 أ سابقًا يعنى مثلاً بين «الكاتب» باعتباره متوجاً، و«الكتاب» باعتباره متوجاً، فإن مبدأ المجاورة 2 يعنى بين «الكتاب» باعتبارها فعلًا، و«الكتاب» باعتباره موضوعاً متبعاً يتخدم لإنجاز الفعل. وتسكن صياغة هذا المبدأ كالتالي :

مبدأ المجاورة 2

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور فعلًا، وص موضوعاً لإنجاز س.

إن هنا المبدأ ينطبق لإقامة علاقات بين ما تصوره فعلًا، وما تصوره موضوعاً لإنجاز الفعل، وهي علاقات استنتاجية ثانية، إذ مثلاً يحيل فعل الشرب على الشراب (أو المشروب)، ويحيل فعل الأكل على المواد الغذائية، فإن العكس صحيح كذلك.⁽⁶⁵⁾
ويتضح ذلك مثلاً في مجية اللغات الطبيعية لمثل هذه العلاقات، فنجد وحدات ملتبسة الدلالة، يمكنها أن تدل على الفعل أو على موضع إنجازه، مثل : «أكل» لفعل الأكل أو للمواد الغذائية، و«رسم» لفعل الرسم وللرسوم، و«بناء» لفعل البناء وللمبني... الخ.

وبناء على ذلك تكون العلاقة التي يقيمها مبدأ المجاورة 2 علاقة استنتاج ثانية :

فعل →————— موضوع

6.2.2 - علاقة الأداة بالفعل

مثلاً يمكن أن تقوم الأفعال مقام طبقة الكيانات التي تتخدم موضوعات لإنجازها، يمكن للأفعال كذلك أن تقوم مقام الكيانات التي تتخدم أدوات لإنجازها، كفعل المطرقة بالنسبة لأداته المطرقة، أو فعل القص بالنسبة لأداته المقص... الخ.

و واضح أن هذا النوع من علاقات المجاورة يتميز عن العلاقات التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 1 ج سابقًا، والرابطية بين الأداة والمنتج، كملaque الطاحونة (الأداة) بالطحين (المنتج).

⁽⁶⁵⁾ نسخة من ص : 48 - 49.

فالعلاقة الواردة بالنسبة لمبدأ المجاورة ٢ أو الذي نحن بصدده، هي الرابطة، في المثال الأخير، بين الطاحونة (الأداة) و فعل الطحن نفسه. ويمكننا أن نصوغ هذا المبدأ كالتالي :

مبدأً مجاورة ٢ أ

تحليل س على ض، إذا كانت س تتصور فعلاً، و ص أداة لإنجاز س.
وتنطبق العلاقات التي يعبر عنها هنا المبدأ في مجالات متعددة داخل النسق التصوري الذي يحتاج باستمرار إلى إقامة ترابطات تصورية بين الأفعال وأدوات إنجازها. ولذلك يمكننا أن نتعمّل أدوات مثل العجل والأقلام والكتُوس والسكاكين والفرضيات، للإحالة على أعمال الربط والكتابة والشرب والقطع والتنظير على التوالي.

وتجلى إنتاجية مبدأ المجاورة ٢ أ، ونقتبه في تعاير مثل :

(38) كان زيد يناضل بقلمه

(39) السيف أصدق أبناء من الكتب

حيث يحيل القلم والسيف، باعتبارهما أداتين، على فعلي الكتابة والقتال، كما تظهر نسقية المبدأ المذكور في معجمة التعالقات الصرفية بين الأفعال وما يتلزمها إنجازها من أدوات، مثل : عاين - عين، ساف - سيف، رأس - رأس، فتح - مفتاح... الخ.
وكلها أمثلة تشير كذلك إلى صحة الاستنتاج الشائلي^(٦٦) في العلاقة الرابطة بين الأداة والفعل :

فعل **و** ----- أداة

7.2.2 . علاقة المنفذ بالفعل

وهو مبدأ ينطبق كلما أمكن أن نحيل فعل معين على الكيان المسؤول (تصوريًا) عن تنفيذ هذا الفعل. وتسكن صياغته كالتالي :

مبدأً مجاورة ٢ ب

تحليل س على ض، إذا كانت س تصور فعلاً، و ص منفذًا لـ س.
ويبدو أن قيام العلاقة التي يعبر عنها هنا المبدأ، على مستوى النسق التصوري عموماً، يكاد لا يحتاج إلى استدلال، فنحن نربط باستمرار أبناء المنفذين بما يمارسونه من أعمال : فالللاكم من يمارس العلاجية، والطباخ من يمارس الطبخ، والكاتب من يمارس الكتابة، والمنظر من يمارس التنظير... الخ.

(٦٦) من الأمثلة التي يوردتها نورينك (١٩٨٦) ص : ٥١، على صحة الاستنتاج في هذا البُشائر أن يكتشف عالم الآثار أداء تعلم شيء معين، في تقييّنه بصلة حضارة ما، فنذهب إلى أهل هذه الحضارة الأفعال التي يتلزم إنجازها وجود تلك الأدلة

وتتضح نسقية هذه العلاقات التصورية أكثر في الترابطات الدلالية - الصرفية في معاجم اللغات الطبيعية، حيث نجد أزواجا من الترابطات السجعية بين المتنفذين والأفعال، مثل : تسابق - متسابق، درس - مدرس، ناهض - ناهض، ضرب - ضارب... الخ. وهي أمثلة تستتبع منها كذلك صحة الاستنتاج الشكلي في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 2 ب :

منفذ → ← ← ← ← فعل

8.2.2 - علاقة المتنفذ بالأداة

ويتعلق الأمر بالعلاقة بين المتنفذ وبين الأداة المتميزة التي يستخدمها المتنفذ في إنجاز الفعل، كملقة المحارب بالسلاح، وعلاقة الكاتب بالقلم، والماسغر بوسيلة السفر... الخ. وهي علاقة تقوم على مبدأ مجاورة 2 ج نصوغه كالتالي :

مبدأ مجاورة 2 ج

تعيل س على ص، إذا كانت س تصور منفذ لـ ف، وص أداة س في تنفيذ ف. بالإضافة إلى عمومية انتطاق هذا المبدأ لإنتاج علاقات تصورية من النوع المذكور، ضمن آفاق تصورية فرعية مختلفة، فإن نسقية تظير كذلك في معجمة اللغات الطبيعية لبعض التعالقات الدلالية - الصرفية بين الوحدات الدالة على متنفذ أفعال معينة، والوحدات الدالة على أدوات تنفيذ هذه الأفعال، مثل : سيفه - راقن - راقنة، قاص - مقص... الخ.

كما تتجلى إنتاجية مبدأ المجاورة 2 ج في تعابير تعيل فيها بالأدوات على المتنفذين، مثل :

(40) تدخل الكمان في المقطع الأخير من الأغنية.

(41) كان عمرو قلما جادا.

حيث يتعيل الكمان على «عازف الكمان»، ويتعيل القلم على «الكاتب». وهي أمثلة تشير بالإضافة إلى مسبق، إلى صحة الاستنتاج الشكلي⁽⁶⁷⁾ في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 2 ج :

منفذ → ← ← ← ← أداة

⁽⁶⁷⁾ وانظر نوريك (1981) من ص : 52 - 53.

9.2.2 . علاقة الجزء بالكل

يتعلق هنا المبدأ بنوع آخر من ملقات المجاورة، تربط بين الجزء والكل كملقة الشّرّاع بالسفينة، والنصل بالرمج، والعضو بالجسم ككل... الخ. وهي علاقات متباينة - يقول ليكوف وجونسون (1980) - عن تجربتنا مع الكيفية التي ترتبط بها الأجزاء عموماً بالكل، في نسقاً تصوري. (68) فتنتهي الكل من الجزء، والجزء من الكل على أساس تجربتنا التصورية مع تعاورهما.

وهو استنتاج قد يبلغ من الاطراد حداً يمكن أن يكون معه هنا «الإجراء المتمثل في تسمية الكل عن طريق جزء من أجزائه [...] من الكليات اللغوية». (69)

وتمكن صياغة مبدأ المجاورة 3 الذي تقوم عليه مثل هذه العلاقات، كالتالي :

مبدأ مجاورة 3 :

تحيل س على ص، إذا كانت س تتصور جزءاً من ص.

وما دامت العلاقة التي يعبر عنها هذا المبدأ، تجعل الكلمة محللة على كيانين مختلفين لكنهما متجلرين، كحال الشّرّاع على «الشّرّاع» وحده أو على «السفينة» كلها، فإن مبدأ المجاورة 3، يعتبر - كسابقيه - منتجـاً للتعدد الدلالي، كما تعتبر العلاقة التي يعبر عنها، علاقة

استنتاج ثانـي :

كل ➔————— جزء

ومثـلـما نجد العلاقة بين الجزء والكل تربط بين كيانات كالتي ذكرناها، فإنـا نجدـها أيضاً تتطـبـقـ في الحالـاتـ التيـ يـعـبرـ عنهاـ عنـ أـفـعـالـ أوـ عمـلـيـاتـ مـرـكـبـةـ يـعـضـ الأـجزـاءـ الرـئـيـسـيةـ فيـهاـ. ولـذـلـكـ تـقـرـرـ مـبـدـأـ فـرـعـيـاـ مـشـتـقـاـ مـنـ مـبـدـأـ مـجاـوـرـةـ 3ـ،ـ يـعـالـقـ بـيـنـ الـأـفـعـالـ الـمـرـكـبـةـ وـالـأـفـعـالـ الـبـيـطـةـ الـتـيـ تـعـتـبـرـ أـجـزـاءـ مـنـ الـأـوـلـىـ :

10.2.2 . علاقـةـ الفـعـلـ الـبـيـطـةـ بـالـفـعـلـ الـمـرـكـبـ

وهو مبدأ يـعـالـقـ إـذـنـ بـيـنـ فـعـلـ (أـوـ عـلـيـةـ) مـرـكـبـ،ـ وـفـعـلـ بـسـيـطـ يـعـتـبـرـ رـئـيـساـ بـالـنـسـبةـ لـإـنـجـازـ الـفـعـلـ الـأـوـلـ.ـ فـعـلـ الطـبـيـعـ مـثـلاـ،ـ لاـ يـنـحـصـرـ فـيـ «ـالـطـبـيـعـ»ـ بـمـعـنـاهـ الـبـيـطـ،ـ أيـ «ـالـإـنـضـاجـ»ـ بـمـرـقـ وـنـحـوـ (ـالـمـعـجمـ الـوـسـيـطـ :ـ 555ـ صـ 11ـ)،ـ وـلـكـنـ مـرـكـبـ مـنـ أـفـعـالـ أـخـرىـ كـالـفـسـلـ وـالـقطـعـ فـيـ قـادـ النـارـ وـمـلـءـ الـأـوـانـيـ وـإـعـدـادـ الـمـوـادـ...ـ الخـ.ـ وـلـكـنـ بـمـاـ أـنـ فـعـلـ الطـبـيـعـ بـمـعـنـاهـ

(68) ليكوف وجونسون (1980) ص : 40.

(69) افانس وأخرون (1980) ص : 168.

البسيط يعتبر أساساً للفئة المذكورة من الأفعال، فإنه يستعمل للإشارة إليها. وتصدق نفس الملاحظات على الأفعال الأخرى، مثل أكل، وأغسل، وخاطر... الخ.

فيبدأ المجاورة 3 أ يعالج بين فعل الغيابطة في معناه البسيط، باعتباره فعلاً رئيسياً، وبين نفس الفعل في معناه الشرك من هذه أعمال كالقياس والتقطيع والخبطات... الخ، تتمي بالاتجاه اللامس، باعتباره عملية كلية.

يمكننا إذن أن نعتبر الأفعال الجزئية والكلية محيلة على بعضها البعض بموجب مبدأ المجاورة 3 أ التالي :

تحيل من على من، إذا كانت من تصور فعلاً مركباً، ومن فعلًا بطيأً رئيسياً في
النهاية.

وهو مبدأ ينطبق، كما رأينا، في مجالات مختلفة⁽⁷⁰⁾ من بينها الأساق الدلالية في اللغات الطبيعية. ويتجلّى ذلك في مجملة علاقات التعدد الدلالي بين الفرامات البسيطة والمركبة للأفعال، والمتعلقة بنسخية انتساب المبدأ المذكور الذي تظهر إنتاجيته كلما أُسندنا إلى عملية جديدة اسم فعل رئيس من الأفعال التي تتحقق، انجازها

وبناء على ما سبق كذلك، تكون العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المقارنة 3، علاقة استنتاج ثانوي :

فعل مركب \rightarrow فعل بسيط

11.2.2 . علاقه الوعاء بالمعتري

هناك فئة أخرى من العيادات التصورية، تقوم على علاقة المعاودة بين الوعاء والمحظى، إذ تحتاج إلى مبدأ يتيحها بكون كأس الشاي يمكن أن يعيش على الشاي، وزجاجة الخمر يمكن أن تعيل على الخمر.. الخ، حتى لو كانت هذه الأوهام أحياناً فارقة من محتوياتها، فعن نعمت زجاجة اللتر من الخمر دليلاً على الخمر أو دليلاً على المقدار («لتر واحد»)، وفي الحالتين فإن الوعاء يقوم مقام المحتوى، مرة باعتباره مادة فيزيائية، ومرة باعتباره كمية معينة. وتتمكن صياغة مبدأ المعاودة 4 المسؤول عن إقامة مثل هذه العلاقات بين الوعاء والمحظى كالتالي :

⁷⁰) من الأئمة التي يوردها نور يك (1981) بحسب التطبيق هنا فيما في مجالات الإدراك، مثل الأطفال الذين يتصورون إدارة المفهوم بالذين تغلا ريسا في عملية السياقة ولذلك قيم لا يطلبون إلا متوفراً معتبراً لإلتهابه فعل ملائكة ككل. ص : 55.

مبدأ المجاورة 4

تحيل عن على من، إذا كانت من تتمور وعاء لـ من.

وتتجلى إنتاجية هنا المبدأ ونقيتها في أنساق تصورية فرعية مختلفة، منها نسق اللغة الطبيعية حيث ينطبق المبدأ المذكور في تأويلاً لجمل مثل : (42) أ) و (43) ب) بمعنى (42 ب) و (43 ب) على التوالي :

(42) أ) فاض النهر

(42) ب) فاض ماء النهر

(43) أ) شربت الكأس

(43) ب) شربت محتوى الكأس

فجمل مثل (42) أ) و (43) أ) تعتبر شائنة في تأويلاها «الحقيقي»، ما دام الصلب لا يفيض ولا يشرب، ولذلك نحتاج إلى مبدأً المجاورة 4 للتبيّن بتأويلاها.

كما تظهر نسقية المبدأ أيضاً في معجمة قراءة بعض التعابير المجازية المسكوكة مثل :

(44) حوتة كتخنز شواري

بمعنى :

(45) حوتة كتخنز العوت لا خر (في الشواري)

والتي يمكن أن تقابلها في لغات أخرى كالإنجليزية، تعبير مثل :

One bad apple spoils the barrel (46)

وفي معجمة علاقة التعدد الدلالي بين قرمادات وحدات مثل : ملعقة، كأس، زجاجة... الخ، التي يمكنها أن تعني الوعاء نفسه، أو المحتوى في صورة مقدار كمي.⁽⁷¹⁾ وكلها أمثلة تشير كذلك إلى أن العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 4 علاقة استنتاج ثانائي :

وعاء →————— محتوى

12.2.2 - علاقة الحال بال محل

نفترض أن علاقة الوعاء بالمحتوى - وهي أساساً علاقة مجاورة فضائية - تتسع لتنطبق على كيانات أعم في إطار علاقات فضائية أوسع. وبذلك يمكننا أن نستنتج منها مبدأ تصوريها فرعاً ي يتعلق بين المحل والحال. أما المحل فيشمل كل الفضاءات المعندة جغرافياً وسياسياً

(71) يلاحظ نوريك (1981) من ص : 58 - 59، بهذه علاقة التعدد الدلالي في مثل الوحدات الشار [إليها، أن العلاقة التصورية الواردة ثلاثة بين وظيفتين متباينتين للشيء، تصلان في نفس محتوى] : نسق المواد باعتبارها مقادير ومحظيات، ونسق الأشياء باعتبارها أوعية، ولذلك بين الشيء من حيث هو كذلك، وبينه موقفه من وجهة نظر أخرى.

كالبلدان والمدن والعواصم السياسية ومقرات المؤسسات... الخ. وأما الحال فيشمل الأفراد والجماعات العالة بهذه الفضاءات كسكان المدن والبلدان وحكام العواصم ومسؤولي المؤسسات... الخ. فبمبدأ المجاورة ٤ أ يقال إذن بين محلات مثل : مدينة، قصر البلدية، برلمان، المغرب، الكرملين، وبين الأفراد والجماعات العالة بهذه المحلات : سكان المدينة، مسؤولو البلدية، نواب البرلمان، سكان المغرب، حكومة الاتحاد السوفيافي، على التوالي.

والإجراء الكامن خلف إدماج مثل هذه العلاقات المختلفة ضمن علاقة واحدة، هو صياغة مبدأ تصوري علاجي واحد، عوض مبادئ متعددة متعلقة كما نجد عند ليكوف وجونسون (1980) مثلاً :

وتمكن صياغة المبدأ المذكور كالتالي :

مبدأ مجاورة ٤

تحيل س على ص، إذا كانت س تصور معلولاً ص.

ويبدو أن الأمثلة السابقة تكفي لإبراز نسقية هذا المبدأ وإتاجيته، بالإضافة إلى معجمة مثل هذه العلاقات في اللغات الطبيعية، كما تظهر في الترابطات الصرفية - الدلالية مثل :

مغرب - مغربي - مغاربة، ريف - ريفي... الخ.

وهي أمثلة تشير كذلك إلى صحة الاستنتاج الثنائي في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة ٤ أ :

محل >-----> حال

13.2.2 . علاقة المالك بالملكية

وهو مبدأ يعنى بين المالكين وملكياتهم. ويكون المالك فرداً أو جماعة، وتؤول الملكية، بشكل موسع، على أنها لا تشمل فقط الأشياء الفيزياطية المعنصلة، وإنما أيضاً كبيانات مثل الذكرة الجيدة والجمال والوظيفة أو المنصب والشهادة العلمية... الخ.

وتمكن صياغة هذا المبدأ كالتالي :

مبدأ مجاورة ٥

تحيل س على ص، إذا كانت س تصور ملكية لـ ص.

(72) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص : 38.

وتجلّى عمومية هذا المبدأ أو نقيته، في انتباقه لإتساع علاقات ملكية بين كيانات تتسم إلى مجالات تصورية مختلفة، كالعلاقة بين الجماعات البشرية وعاداتها ولغاتها، أو بين الأفراد وممتلكاتهم... الخ. ولذلك يمكن للملكية أن تعيل على مالكها، في تعاير مثل :

(47) وصلت سيارة زيد

يعنى :

(48) وصل زيد

أو مثل :

(49) تزوج عمرو ثروة هائلة

يعنى :

(50) تزوج عمرو امرأة تملك ثروة هائلة

ولذلك نجد أيضاً بعض التعالقات الصرفية - الدلالية في معاجم اللغات الطبيعية، بين المالك والملكية، في أزواج مثل : ثروة - ثري، عقل - عاقل... الخ. وهي أمثلة تشير كذلك إلى صحة الاستنتاج الثاني في العلاقة التي يعبر عنها مبدأ المجاورة 5 :

مالك >>> ملكية

وتلخص بهذا المبدأ، في عموميته، مجموعة العلاقات التي تربط بين الأشخاص والوظائف أو الأدوار التي يملكونها داخل جماعة معينة. فينطبق المبدأ المذكور لبعض مثلاً بين وظيفة الرئيس أو الوزير أو المحاسب، وبين الأفراد الذين يملكون هذه الوظائف، أو لبعض مثلاً بين الأشخاص، والشهادات أو المراتب العلمية التي حصلواها... الخ. ولذلك فنحن نتعيل على الأشخاص سواء بأسمائهم، أو بشهاداتهم ومناصبهم ووظائفهم... بل إن الأطفال مثلاً يتعرفون على وظائف الأشخاص - مثل الأم، الأب، العبد... الخ - قبل التعرف على أسمائهم الشخصية.⁽⁷³⁾

ومن العلاقات التي يقيمها مبدأ المجاورة 5 كذلك، علاقة الفرد بلباسه المميز. ذلك أن اللباس - باعتباره ملكية - يمكنه أن يصاغ بكيفية خاصة تميز لا بشه من الأفراد والجماعات، عن غيرهم. وتلك الحال مثلاً عندما نتعيل بشكل اللباس على الجندي أو الناقد أو الشرطي أو الممرض أو البهلوان... الخ.

(73) انظر فوريك (1981) ص : 64.



الفصل الخامس

مبادئ علاقية دلالية

«يجب أن نوسع نظرياتنا للفهم المعمق حتى تكون قوية بما فيه الكفاية لرصد الفهم المجازي».

ج.أ. ميلر (1979)، ص : 247

١ . المبادئ العلاقية الدلالية

اعتبرنا في الفصل السابق أن المبادئ العلاقية الدلالية التي تهم رصد العلاقات الدلالية في اللغات الطبيعية، مشتقة من مبادئ أعم تعمل على بنية النسق التصوري، أي أن النظرية الدلالية - بما تتضمنه من مبادئ علاقية دلالية - جزء فقط من النظرية العامة للبنية التصورية، وقواعد سلامة الدلالة مجموعة فرعية لقواعد سلامة التصورات.^(١)

كما أشرنا إلى أن الاختلاف الأساسي الوارد بالنسبة إلينا هنا، يكمن في أن المبادئ التصورية تهم أنماط الدلائل عموماً، بينما خصائص المباعد^(٢) راجعة مباشرة إلى تحديدها بالنسبة لعناصر المستوى الدلالي في الوصف اللغوي، أي تنتمي إلى النظرية الدلالية في حد ذاتها.

فالمباعد، بكيفية أدق، تعمل على رصد العلاقات الدلالية المطردة داخل المعجم، وتحصص القراءات المتعددة للموحّدات التي لو لا هذه المباعد لصنفت في المعجم في مداخل

١) العدد الناهري ١٩٨٥/٢، ١٩٨٢، وجاكوبوف (١٩٧٨) ص : ٢٠٣.

٢) تختصر في ما يلي «المبادئ العلاقية الدلالية» في : «المباعد» بالنسبة للجمع، وفي «المبعد» بالنسبة للفرد.

منفصلة لا رابط بينها.⁽³⁾ كما ترصد العلاقات بين المداخل المعجمية والتواردات السياقية بكيفية تمكّنها من وصف العلاقات الاستعارية والكتائية بين الفراغات المعجمية والفراغات السياقية المولدة للوحدات.

وبما أن المباعد مشقة إذن من المبادئ التصورية، فإنها تملك كل العصائر الرئيسية التي تسلّكها هذه الأخيرة، وتُعبّر أيضًا، من وجهة نظر نفسية، عن ميل المتكلمين إلى تعرّف الترابطات بين بعض الكيانات الدلالية.

فالمباعد قائمة أيضًا على الاستنتاج، إذ كما يمكننا أن نقيم علاقة استنتاجية بين تصوري «النار» و«الدخان»، أو بين تصوري «الليف» و«السياف» على أساس المبادئ التصوريين : سبب - مسبب، و : أداة - منفذ، على التوالي، يمكننا أن نعالج استنتاجها كذلك بين المدخل المعجمي للنار والمدخل المعجمي للدخان على أساس بعد كتائي : سبب - مسبب، أو بين المدخل المعجمي للليف والمدخل المعجمي للسياف عن طريق بعد كتائي : أداة - منفذ.

كما أن المباعد قابلة كذلك للاستعمال المتنوع، وتمتلك خاصية التسقيفة التي ترتبط هنا بالمعجمة، أي أن المباعد - كما سترى - يرصدها لثرباطات النقاية في المعجم يمكنها أن تتبنّأ بمعجمة ترابطات مولدة. فالمتكلم يفهم المعاني المولدة (الستقوله أو الموسعة) للوحدات المعجمية الموجودة مباقاً في معجمه الذهني، على أساس مثل هذه المباعد العامة.⁽⁴⁾

وتنقسم المباعد إلى مباعد استعارية مشقة من مبادئ المشابهة التصورية، وأخرى كتائية مشقة من مبادئ المجاورة التصورية، بالمعنى الذي حددناه للمشابهة والمجاورة في الفصل السابق.

أما صياغة هذه المباعد، فتتّخذ عمومًا الصورة التي صفت بها المبادر التصورية، باشتفاء التغييرات الضرورية الناتجة عن حصر مجال انتظام المباعد في الفراغات الدلالية. فإذا أخذنا مبدأ تصوريًا مثل الذي يعاني بين السبب والمسبب، يمكننا أن نصوغ البعد الكتائي المثقب منه، مع تخصيص س و ص باعتبارهما قرأتين دلاليتين، وتخصيص العلاقة الدلالية بينهما، والتي ستكون في هذه الحالة علاقة كتائية :

(3) انظر في ذلك الفصل السواقي.

(4) نعود إلى المعجمة عند حديثنا عن علاقة المباعد بالمعنى وبالقواعد العلاقة المعجمية، في الفصل المولادي.

مبعد كنائي :

هناك علاقة كنائية بين القراءة الدلالية س والقراءة الدلالية ص، إذا كانت س وص تخصسان سبباً ومسبيه على التوالي. وقبل أن نحدد موقع المباعد الكنائية والاستعارية داخل النظرية الدلالية، وعلاقتها بالمعنى الدلالي (قواعد الاستفاضة أساساً) للتنوع، يجدر هنا أولاً أن نشير إلى مثيلين لانطباقها على المعطيات الواردة.

1.1 . المباعد العلاقية الدلالية الاستعارية**1.1.1 . المبعد الاستعاري 1**

وهو مشتق من مبدأ المثابهة ١ الذي يعاني بين الكيان والتنموذج، ويقيم علاقة استعارية بين تشبيهين دلاليين يختلفان في سمة رئيسية (بساطة أو مركبة). وتسكن صياغته كالتالي :

مبعد استعاري 1 :

هناك علاقة استعارية بين س وص، إذا كانت س مخصوصة بالمات m_1, m_2, \dots, m_n ، وص بالمات M_1, M_2, \dots, M_L ، وتم حذف م ن من س عن طريق تحويل دلالي. وتسكن صياغة التحويل الدلالي المذكور كالتالي :⁽⁵⁾

تحويل دلالي 1 :

تحذف السمة m_n من س في العقل أ، إذا كانت m_n تميزاً من أي حقل ب يتضمن أ، أو من أي حقل ج في ب لا يتلاعماً مع أ.

يرصد المبعد الاستعاري 1، إلى جانب التحويل الدلالي 1، معطيات نوعية للتوليد الدلالي. وهو يختلف عن القواعد الاستعارية عند ليتش (1981) التي رأيناها في الفصل الثالث، في كونه مشتملاً بكيفية واضحة من مبدأ تصوري أعم، ويتسمى إلى النظرية الدلالية لا إلى القواعد المعجمية.

فإذا أخذنا محوولات مثل : ضحك، رد، نادى، وافتراضنا تصنيفها دلالياً في المعجم إلى جانب المعحوولات التي تصنف أفعالاً إنسانية، مثل :

- (1) ضحك عمرو
- (2) رد زيد الجملة
- (3) نادت هند زيداً

⁽⁵⁾ ثثير من و من إلى تشبيهات دلالية تجعل في مجموعة من المات : m_1, m_2, \dots, m_n ، وتشير أ، ب، ج إلى حقوق دلالية. وانظر نوريك (1981) ص : 80.

أمكن أن نفترض تضمن القراءات الدلالية لمثل هذه المحمولات، سمة مثل [+ إنسان]. لكن معطيات مثل :

(4) ضحك الشلال

(5) رددت الشجرة الحكائية

(6) نادت الذكرى زينا

تحتطلب تأويلات سياقية «غير إنسانية» للمحمولات الثلاثة. وما دمنا نفترض في النظرية الدلالية قدرتها على رصد مثل هذه التوسعات الدلالية، فإن إغناها بالبعد الاستعاري ١ يمكنها من ذلك. ففي حالة تأويل (4) - (6) ينطبق التحويل الدلالي ١ على السمة [+ إنسان] في التمثلات الدلالية لضحك وردد ونادي، وذلك ما دامت هذه الممة، كما يشير التحويل الدلالي ١، تميز هذه المحمولات «الإنسانية» من محمولات مثل : عوى، حمم، نهر، نبع... الخ، التي تتضمن تمثيلاتها الدلالية السمة [- إنسان]. في حين يتكلّل البعد الاستعاري ١ بإقامة العلاقات الاستعارية بين التأويلات السياقية لضحك وردد ونادي، وقراءاتهما، المعجمية. ولنأخذ مثالاً آخر. فالفعل قرأ يعبر، في قراءته المعجمية، عن عملية ذهنية تستلزم تأويل دلائل لغوية مرئية، لكنه يستعمل في سياقات مثل :

(7) قرأ زيد وجه هند (فأحسن بالمسألة)

وعو استعمال يتبعاً به المبعد الاستعاري ١، فالتحول الدلالي ١ ينطبق في هذه الحالة على السمة [+ لغوي] في التمثيل الدلالي لل فعل، ما دامت هذه الممة تميز قرأ وأفعال أخرى مثل : تلا، وراجع... الخ، من أفعال أخرى تعبّر أيضاً عن عمليات ذهنية لكنها لا تستلزم دلائل لغوية مرئية مثل : فكر، تذكر، خمن... ويضمن المبعد الاستعاري ١، وصف التأويل السياقي المولود، عن طريق إبراز علاقته الاستعارية بالقراءة الدلالية المعجمة. وفي حالة أخرى، كتوسيع نفس الفعل للدلالة على القراءة عن طريق اللمس (قراءة براي)، هي مثل :

(8) قرأ عمرو النص بيده اليسري.

فإن التحويل الدلالي ١ ينطبق ليس على السمة [+ لغوي]، ولكن على السمة [+ مرئي]. ويبعد أن المثال الأغیر خاصية، يشير إلى معجمة التأويل المولود الناتج عن انطباق المبعد الاستعاري ١، ذلك أنتا تتحدث عن «قراءة براي» دون أن تمحّس باستعارة هذا التعبير. وهكذا ينطبق المبعد الاستعاري ١ بكيفية منتجة لتوليد تراكيب دلالية مختلفة باختلاف الممة الدلالية الواردة التي ينطبق عليها التحويل الدلالي ١ في القراءة المعجمة

للمحمول، فينطبق على السمة [- إنسان] في قراءة : نبح، لتوليد تراكيب مثل :

(9) نبح الأستاذ ساعتين دون جدوى

وعلى السمة [+ حي] في قراءة : رقص، لتوليد (10) و (11) :

(10) ترقص شقائق النعمان مع الأطفال (في العقول)

(11) ترقص سفن الصيد في المبناء

وعلى السمة (+ سائل) في قراءتي : سال، وماج، لتوليد (12) و (13) :

(12) تسيل شقائق النعمان على حدود الأطفال

(13) ماجت الجماهير بعنف

وعلى السمة [+ محسوس] لتوليد تراكيب دلالية متعددة مثل :

(14) هضمت أسماء الدرس بشكل ممتاز

(15) أحمد آسرط هذا الفكرة

(16) عالج عمرو الأزمة الثقافية

(17) ظهر زيد الوضع السيء

(18) لوثت النظريات الخاطئة فكر زيد

(19) ذاقت هند الكتاب

(20) قضى الكتاب الضغum على عمرو

(21) تسجنا الاتفاق

(22) تبذ القوم الأمر

(23) بنى زيد نظرية

تبين هذه الأمثلة إنتاجية المبعد الاستعماري 1، والمجال الواسع لا نطيقه كلما أسطعنا بعض خصائص الكيانات على خصائص نماذجه، كإسقاط خصائص المحسوس على خصائص المجرد، وإسقاط خصائص الحي على خصائص غير الحي، وإسقاط خصائص الإنسان على خصائص غيره...

ولذلك فإن أية نظرية دلالية كافية يجب أن تتضمن المبعد الاستعماري 1 أو ما يوازيه،⁽⁶⁾ قصد رصد مثل هذه الإسقاطات، أو التوسعات الدلالية، عوض وصفها بالانحراف أو الشذوذ واعتبارها خارج مجال النظرية الدلالية.

(6) انظر توربك (1981) ص : 87.

2.1.1 . المبعد الاستعاري 2

وهو مشتق من مبدأ المشابهة 2، ويربط بين عنصر في حقل معين، وسمة (بسطة أو مركبة) تلعب دوراً رئيسياً في تحصيص هذا الحقل.

وبما أثنا نفترض أن كل مدخل معجمي يتضمن تحصيماً للمات، وتحصيماً للحفل المعجمي الذي ينتمي إليه، يمكننا أن نصوغ المبدأ المذكور كالتالي :

مبعد استعاري 2

هناك علاقة استعارية بين س و ص، إذا كانت س مخصصة بالسمات m_1, m_2, \dots, m_n التي تعدد انتقامها إلى أ، وكانت ص السمة س التي تتميز أ من أي حقل ب يتضمن أ، أو من أي حقل ج في ب ولا يتلام مع أ.

إن هناك علاقة بين هنا المبعد الاستعاري 2، والمبعد الاستعاري 1. فيما ي يتعلق هذا الأخير بين تمثيلين دلاليين يختلفان في سمة رئيسية، فإن المبعد الاستعاري 2، يعالج بين تمثيلين دلاليين يشتركان في سمة رئيسية.

ويمكن إبراز هذه العلاقة بصياغة المبعد الاستعاري 2، بكيفية تجعله ينطبق فقط عندما يتم حذف كل السمات عن طريق تعوييل دلالي، باستثناء السمة الرئيسية المتركة. وبذلك فإننا نحتاج إلى تعوييل دلالي 2، بحذف كل المات باستثناء واحدة، بموازاة التعوييل الدلالي 1 الذي لا يحذف إلا السمة الرئيسية موضوع الاختلاف بين تمثيلين دلاليين متعارضين.

والملاحظ أن المبعد الاستعاري 2، كما صيغ أعلاه، قابل للقراءة العكسية، أي يمكن عكشه لجعله يعالج سمة س، و س باعتبارها عنصراً في العقل أ. ومثال ذلك أن سمة مثل [شائكة] تكفي لتمييز طبقة القنافذ (أي : أ) عن طبقات القواصم الأخرى (أي : ب، ج... الخ)، بينما للتصنيف الذي تعكشه لغة طبيعية معينة في هذا المجال. كما أن سمة مثل [أنثى] تكفي لإبراز طبقة الأمهات، وتمييزها من طبقة الآباء، عندما توفر سمة [والددة]، وأن سمة مثل [سائل] تختص طبقة الموادسائلة وتمييزها من باقي المواد الفيزيائية والصلبة الأخرى.

ولذلك يمكننا أن نعيد صياغة المبعد الاستعاري 2، مع تحصيص التعوييل الدلالي المرتبط به، كالتالي :

مُبعد استعاري 2

هناك علاقة استعارية بين س و ص، إذا كانت س الممة م من المتنفسة في تخصيص ص : M_1, M_2, \dots, M_n ، حيث تُحذف السمات الأخرى عن طريق تعويم دلالي.
وتمكن صياغة التحويل الدلالي المذكور كالتالي :

تعويم دلالي 2

تحذف السمات من س في العقل أ، باستثناء السمة م ن، إذا كانت م ن تميزاً من أي حقل ب يتضمن أ، أو من أي حقل ج في ب ولا يتلام مع أ.

إن العلاقة التي يعبر عنها المبعد الاستعاري 2 إذن، تربط بين الورود السياقية لوحدة معينة، حيث تلعب سمة رئيسية من شأنها دوراً أساسياً في «مساهمتها الدلالية (في السياق)»، وبين القراءة المعجمية للوحدة المذكورة. فيعمل التحويل الدلالي 2 على وصف التوسيع الدلالي للقراءة المعجمية لهذه الوحدة، عن طريق إبراز السمة الواردة سياقاً.⁽⁷⁾

هكذا ينطبق التحويل الدلالي 2 على القراءات المعجمية لوحدات مثل : أسد، ثعلب، ذئب، لإبراز السمات : [شجاع] و [ماكرا] و [احتال] على التوالي، في :

(24) رأيت أسدًا في العجمام

(25) كلثمي ثعلب في بهو الفندق

(26) أعرف ذئباً في إدارة الكلية

وذلك ما دامت هذه السمات تميز الأسود والثعالب والذئاب من آلية طبقة أخرى من الحيوانات التي نسند إليها خصائص مخالفة. ثم يتكلّل المبعد الاستعاري 2 بـ«إقامة العلاقة الاستعارية بين القراءات المعجمية والقراءات السياقية للوحدات المذكورة».

كذلك الأمر بالنسبة لإبراز سمات مثل : [جميل] و [ضخم] و [بليد]، بالنسبة للوحدات : قمر و جبل و حمار، على التوالي، في :

(27) قرروج زيد قمرا

(28) صارع عمرو جبلًا في الشارع

(29) نجح حمار في الانتخابات

أو لإبراز سمة مثل : [طويل]، بالنسبة لوحدة مثلاً : نخلة، في :

(30) زيد نخلة

(7) نفسه من من : 83 ، 85 .

ومن ثمة تظهر نسقيّة المبعد الاستعاري 2 وإنساجيّته في توليد فئة واسعة من الاستعارات - نجد الكثير منها ممعجمًا مسكونًا - تقوم عموماً على ربط عناصر تمتلك - في تصورنا - بعض الخصائص التي تعتبرها سمات مميزة لها، بكيانات معينة، قصد إسناد تلك الخصائص إلى هذه الكيانات. وذلك كربط الورد بالخدود، والبحر بالجحود، والرجس بالعيون، والقمر بالجميل، واللؤلؤ بالدموع، والفار بالجبان، والأسد بالشجاع... الخ.

2.1 - المبادئ العلاقية الدلالية الكنائية

1.2.1 - المبعد الكنائي 1

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 1. ويتعلق بين القراءات الدلالية التي تخصّ الصّبب، والقراءات الدلالية التي تخصّ المسبب. وتمكّن صياغة كالتالي :

مبدأ كنائي 1

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصّصان بـها ومبنيّه على التّوالي.

إن جملًا مثل :

(31) أُمطرت السماء بـثاقا

(32) تنضح أرض الخليج بالعملة المصبعـة

تعتبر في نظرية مثل نظرية كاتز (1972)، أمثلة للجمل الشاذة. وذلك تبعاً لكون الوحدتين : نبات وعملة، تتضمان سمة مثل [- سائل]، بينما يتطلب الفعلان : أمطر وتنضح، مفعولات تتضمن سمة مثل [+ سائل].

وهذا تقدّس واضح في النظرية المذكورة، ما دام المتكلمون ينتظرون مثل هذه الجمل ويفهمونها باعتبارها جملًا سليمة.

أما في نظرية مفهأة مبادئ علاقية دلالية يمكن أن ترصد المعطيات المذكورة، فإن (31) و (32) لن تعتبرا شاذتين. ذلك أن النظرية تتضمن مبدأ كنائياً ينطبق على الوحدات التي تتضمن سمات متعارضة، فيسمح بذلك لقواعد الإسقاط بأن تتطبيق من جديد بشكل سليم.

فالمبعد الكنائي 1 أعلاه، ينطبق في مثل هذه الحالات ليمالق بين التمثيلات الدلالية المخصصة للمسبب، والتمثيلات الدلالية المخصصة للصبب. فعن طريقه يتم التّعابق بين النبات (أي من المسبب) المتضمن للصلة [- سائل] وبين تمثيل دلالي يخصّص سبب ص (أي من الصّبب) ويستلزم الصلة [+ سائل] مثل : مطر. وبذلك يمكن الوصول إلى قراءة

سليمة للجملة (31)، موافقة لقراءة مثل :

(31) أُمِطِرَتِ السَّمَا مطرًا تسب في ظهور النبات

فالعلاقة التي يقيّمها المبعد الكثائي ١، تسمح إذن بربط ص (المسبب) بأي تشير دلالي من يخصّ شيئاً تصور أنه سبب في ص.

ومن ثمة أيضاً يمكن تأويل (32) على أساس العلاقة الكثائية التي يقيّمها المبعد الكثائي ١ بين العملة المصعدة، باعتبارها مسبباً، وبين البترول، باعتباره سبباً. ويمكن تأويل (33) و (34) استناداً إلى نفس المبعد الكثائي⁽⁸⁾ الذي يعالق بين الشفاء (المسبب) والدواء (السبب) في (33)، وبين القوة (المسببة) واللاح (السبب) في (34) :

(33) تناولت كأس الشفاء

(34) أعدوا لهم القوة

كما يعالق بين النار (الميبة) والحرام (السبب) في :

(35) أكل في بطنه ناراً

وبين المطر (السبب) والنبات (المسبب) في :

(36) رعن الجواد المطر

ومن الأمثلة الإضافية التي يوردّها نوريك (1981) للدلالة على إنتاجية المبعد الكثائي ٢، تعبير مثل :

(37) أفرغ زيد الكأس

معنى : شربه، للتعبير عن السبب بالمبتدأ، ومثل :

(38) أكتب الاستدعاءات

معنى :

(38) أ) استدع الضيوف

للتعبير عن المسبب بالسبب.⁽⁹⁾

كما تجلى إنتاجية المبعد الكثائي ١ في انتسابه لإقامة علاقات بين التأويلات الياقية لوحدات متعددة الدلالة، مثل : الضوء، في :

(39) أشعل زيد الضوء

(8) الأمثلة من (31) إلى (36) توردّها كتب البلاغة في أبواب «البيان»، ضمن «المجاز المرسل». انظر مثلاً : حلوم البلاغة للمراغي

ص : 258.

(9) انظر نوريك (1981) ص : 87.

التي تؤول على الضوء 1 : «الطاقة المرئية» (المسبب)، أو على الضوء 2 : «المضيّع الضوء» (السبب). أو مثل : المفاجأة، في :

(40) أدهشتني المفاجأة

التي تؤول على المفاجأة 1 : «الحالة الذهنية» (المسبب)، أو على المفاجأة 2 : «الفعل أو الشيء» المتسبّب في المفاجأة 1.

وتطهّر نسقية المبعد الكثائي 1 كذلك في تحديداته لtributies دلالية بين وحدات معجمية غير متعلقة صرفيًا، مثل الترابطات السبيبية التالية :

امتلك	-	أخذ
عرف	-	تعلم
مات	-	قتل
		...

إذ تتصرّر أفعالاً مثل الأخذ والتعلم والقتل، سبيبة لحالات الامتلاك والمعرفة والموت على التوالي.

2.2.1 - المبعد الكثائي 1

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 1، ومتفرّع عن المبعد الكثائي 1، باعتبار أن العلاقة التي يقيّمها المبعد الكثائي 1 بين القراءات الدلالية المخصصة للمتنج والقراءات الدلالية المخصصة للمنتج، علاقة متفرّعة عن علاقة سبيبة أعم يعبر عنها المبعد الكثائي 1 أعلاه. فقد رأينا، في الفصل السابق، أنه يمكننا، على مستوى أعلى من التجرييد، أن تتصرّر منتج شيء ما بمثابة سبب في وجود هذا الشيء.

ويمكّننا أن نصوغ المبعد الكثائي 1، كالتالي :

مبعد كثائي 1

هناك علاقة كثائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصسان منتوجاً ومنتجه على التوالي.

إننا نحتاج إلى مبدأ كهذا لرصد تأويل بنيات يبدو أنها تغلق مشكلة لأية نظرية دلالية لا تتضمّن ما يوازيه. فبالنسبة لنظرية دلالية مثل هذه الأخيرة، تعتبر البنيات (41) و (42)

و (43) بنيات منحرفة من حيث خرقها بعض القيود الانتقائية التي تفرضها الأفعال فيها على مفعولاتها :

(41) قرأت سبوبيه

(42) درست ابن هشام

(43) حفظ عمرو السكاكي

فالأفعال الثلاثة : قرأ ودرس وحفظ، تشرك . في هذه الحالات - في فرض قيد انتقائي على مفعولاتها يتلزم تضمن هذه الأخيرة لسمات مثل [- حي] و [+ لغوي]، في حين أن سبوبيه وابن هشام والسكاكي أعلام تتضمن الممة (+ إنسان) (والسمة الحشوية [+ حيها]). وبذلك لن تحظى البنيات المذكورة بتاويلات دلالية في مثل النظرية المقصودة. أما النظرية الدلالية المفنة بمبادئ مثل المبعد الكثائي ١، فإنها تتباين بتاويل هذه البنيات. فينطبق المبعد الكثائي ١ عندما يعرقل انتطاب قواعد الإسقاط، ليعالج بين التمثيلات الدلالية المخصصة للمنتج، والتمثيلات الدلالية المخصصة للمنتج، أي بين ص (سبوبيه) المتضمن لسمات مثل [+ إنسان]، وبين التمثيل الدلالي س المخصص لمنتج ص (الكتاب)، والمتضمن لسمات مثل [- حي] و [+ لغوي]. فالبعد الكثائي ١ يعمل إذن على ربط ص (المنتج) بالتمثيل الدلالي س الذي يعين كياناً تتصور أنه منتج ص، وبذلك يسمح لقواعد الإسقاط بالانطباق بصورة سليمة، للوصول إلى قراءة للجملة (41) موافقة لقراءة مثل (41) أ :

أ) قرأت كتاب سبوبيه

ويوصلنا نفس التحليل إلى تحليل (42) و (43) بصورة مماثلة.

كما يتباين المبعد الكثائي ١ بالقراءة الكثائية لتعابير مثل :

(44) تحتاج الرواية إلى خيال واسع

يعني :

أ) يحتاج الروائي إلى خيال واسع

إن المبعد الكثائي ١ ينطبق إذن كلما استخدمنا كياناً للإحالة على كيان آخر مرتبط به عن طريق علاقة المنتج بالمنتج.⁽¹⁰⁾ ومن ثمة تظهر إنتاجيته في توليد بنيات كثائية

(10) انظر ليكوف وجونسون (1980) ص ص : 35 - 40.

يعيل فيها المتنج على المنتج، كإحالة الرسام على اللوحة، في مثل :

(45) اشتري زيد ييكاسو بش忿 خيالي

وإحالة منتج الخبر على منتجه، في مثل :

(46) يشرب عمرو جوني والكر

وإحالة منتج السجائر على منتجه، في مثل :

(47) لم يدخن زيد دنهيل منذ مدة طويلة

وإحالة صانع السيارة على منتجه، في مثل :

(48) تفضل هند شراء بوجو

وتظهر نسقية المبعد الكتائي 1، بالإضافة إلى ما سبق، في إقامته لعلاقات دلالية معجمية بين وحدات غير متعلقة صرفيًا مثل :

كتاب	-	مؤلف
طاولة	-	نحاج
لوحة	-	رسام
		...

وبيين وحدات متعلقة صرفيًا، مثل :

مسرحية	-	مسرحي
مؤلف	-	مؤلف
رواية	-	روائي
		...

3.2.1 - المبعد الكتائي 1 ب

وهو مبدأ مشتق من مبدأ المجاورة 1 ب، ومتفرع أيضًا عن المبعد الكتائي 1، ويقيم علاقة كتائية بين تمثيلات دلالية مخصصة للكيانات الطبيعية، وتمثيلات دلالية مخصصة لمصادرها الطبيعية، وتمكن صياغته كالتالي :

مبعد كتائي 1 ب

هناك علاقة كتائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان تتاجرا طبيعيا ومصدره الطبيعي على التوالي.

وتطهر نسقية هذه العلاقة الكنائية في معجم اللغة العربية، في وجود وحدات ملتبة دلالياً، يمكنها أن تدل على الشيء نفسه أو على مصدره الطبيعي. فالطماظم تدل على «الثمرة» (أي النتاج) في مثل :

(49) أكلت طماطم طرية

أو على «النبات» (أي المصدر الطبيعي) في مثل :

(50) أزهرت الطماطم

والقلم يدل على «اللعم»، في مثل :

(51) تناول زيد غذا

أو على «الحيوان»، في مثل :

(52) كان عمرو يرعى القنم

والزيتونة تدل على «الثمرة»، في مثل :

(53) لم يبق في الصحن إلا زيتونة واحدة

أو على «الشجرة»، في مثل :

(54) حطمت العاصفة زيتونة زيد

ومثل ذلك وحدات كثيرة كالقطن والدجاج والموز.. الخ.

وتجلّى إنتاجية المبتدأ الكنائي 1 بـ في انتظامه لتأويل بنية كنائية يحيل فيها النتاج على مصدره الطبيعي، مثل :

(55) إنني أرايني أصغر حمراً

حيث يحيل الغمر على «العنبر». ومثل :

(56) لزيد تسعة هكتارات من السكر

حيث يحيل السكر على «الشمندر» أو «قصب السكر». ومثل .

(57) في حظيرة عمرو مئات الترات من الحليب

حيث يحيل الحليب على «البقر». ومثل :

(58) في السهل أطنان من العجوب

حيث تعيل العجوب على مصدرها النباتي. ومثل :

(59) غرس شجرا

حيث يحيل الشجر على «البذور»،⁽¹¹⁾

كما نجد بنيات يحيل فيها المصدر الطبيعي على النتاج الطبيعي، مثل :

(٦٠) شربت جوزاً وشربت هند تفاحاً

حيث يحيل الجوز والتفاح على «العصير» المستخلص منها.⁽¹²⁾

وبذلك يتضح أن تأويل مثل هذه التراكيب يستلزم تضمن النظرية الدلالية لمبدأ مثل المبعد الكنائي ١ بـ، حتى لا تعتبر هذه التراكيب الدلالية، التي يدعها المتكلمون ويؤولونها بكيفية تلقائية، تراكيب شاذة دلالياً.

٤.٢.١ - المبعد الكنائي ١ ج

وهو مشتق من مبدأ المعاورة ١ ج، ومتفرع كذلك عن المبعد الكنائي ١. وهو يقيم علاقة كنائية بين تمثيل دلالي يخص المنتوج، وتمثيل دلالي يخص الأداة التي يستلزمها إنتاجه بكيفية رئيسية، وتمكن صياغته كالتالي :

مبعد كنائي ١ ج

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س تخص منتوجاً، و ص أداة رئيسية في إنتاج س.

بالإضافة إلى الترابطات الدلالية التي يقيمها هذا المبعد الكنائي بين وحدات غير متعلقة صرفيًا، مثل :

نسيج	-	نول
لوحة	-	فرشة
كتاب	-	قلم
		...

(١١) يسلك بعض القسماء مثل هذه المطابقات في باب «اعتبار ما يمكن»، انظر مثلاً : المراغي ص : ٢٦٠. هي حين يسلكها البعض الآخر في باب «السيبة»، انظر مثلاً الرازي، عن السيوطى في «المزهر» : ٣٥٩/١.

(١٢) وسلك آنئتها مثل (٦٠)، عند القسماء، في باب «اعتبار ما كان». انظر المراغي مثلاً ص : ٢٦٠، كما أن هنا الأخير يذكر مثل :

٤١) دخلت الشم من الكوة.

حيث تعين الشم على «القوه» الصادر عنها، في باب «العلزوية»، انظر المراغي ص : ٢٥٩.

فيما نسقيته تجلّى في أزواج من الوحدات المترافقية صرفيًا والدلالة على الأدوات ومنتوجاتها، مثل :

(بحث) مرقون	-	(آلة) راقنة
طحين	-	طاحونة
عصير	-	عصارة
		...

كما تجلّى في بعض الوحدات الملتبسة دلالياً، والتي يمكن أن تدلّ على الأداة أو على المنتوج، كما في اللسان، التي تدلّ على «العضو» أو على «اللغة» التي تنتج عن استخدامه.

ونظير إنتاجية الصبعد الكنائي 1 ج في انتباعه لتوليد بنيات كنائية، مثل :

- (61) يفضل زيد القلم على الكمان
حيث يحيل القلم على «الكتاب»، والكمان على «الموسيقى».
ومثل :

(62) تعتقد هند أن الكاميرا أفنى من الفرشة
حيث تحيل الكاميرا على «الصورة»، والفرشة على «اللوحة». ومن ذلك أيضاً ما يدعوه بعض القدماء «بالآلية»،⁽¹³⁾ ويمثلون له بمثل :

- (63) يتكلم زيد خمسة ألسن
(64) (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه)
حيث يحيل اللسان (الأداة) على المنتوج (اللغة).

5.2.3 - الصبعد الكنائي 2

هناك فئة أخرى من المباعد الكنائية تشتهر في كونها تختص بترتبطات بين العناصر التي تتدخل في إنجاز الأفعال (acts)، فترتبط بين التمثيلات الدلالية المخصصة للأفعال والتمثيلات الدلالية المخصصة لموضوعاتها (objects) ومتفاذهاتها (agents) والأدوات الرئيسية المستخدمة في إنجازها.

⁽¹³⁾ انظر مثلاً المراغي من حز : 260 - 261، المعطي (64) : سورة إبراهيم 4.

وبذلك تكون بقصد مباعد كنائية أربعة تخص علاقات الفعل بالموضع، والفعل بالأداة، والفعل بالمنفذ، والمنفذ بالأداة. ويمكننا أن نلاحظ أن الإمكانيات العلاقة الأخرى، كعلاقة المنفذ بالموضع وعلاقة الأداة بالموضع، تدخل في علاقة السبيبية، وقد حددناها سابقاً باعتبارها علاقات بين المنتج والمتروج، وبين الأداة والمنتوج على التوالي.

إن المبعد الكنائي 2 مشتق من مبدأ المجاورة 2، ويتعلق بين التمثيل الدلالي المخصص لل فعل، والتمثيل الدلالي المخصص للموضع، وتتمكن صياغته كالتالي:

مبعد كنائي 2

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصمان فعلاً وموضعه على التوالي.

وتتجلى إنتاجية هذا المبعد الكنائي في سلاسل كاملة من الترابطات المعجمية، على رأسها الترابطات القائمة بين وحدات متعلقة صرفاً، مثل :

كتابه	-	كت
لباس	-	لبس
خبر	-	خبر
دخان (سجائر)	-	دخن
شراب	-	شرب
أكل	-	أكل
		...

كما تتضح نسبتها في وجود وحدات معجمية يمكنها أن تدل على الفعل نفسه أو على موضوع إنجاز الفعل. ذلك مثال وحدات مثل : أكل، التي تدل على فعل الأكل، في مثل :

(65) حان موعد الأكل

أو على موضوع الفعل من المواد الغذائية، في مثل :

(66) لم أذق أكلآً لذينما كهنا

ومثل : رسم : التي تدل على فعل الرسم، في مثل :

(67) بعض الفنانين يفضلون الرسم صباحاً

أو على المرسوم، في مثل :

(68) هذا الرسم جميل بخطوطه المائلة

ومن ذلك أيضاً ما يورده القدماء في باب «إطلاق المصدر على اسم المفعول»،⁽¹⁴⁾

مثل :

(69) «ولا يحيطون بشيء من علمه»

حيث يحمل العلم على «المعلوم». أو في باب «إطلاق اسم المفعول على المصدر»،⁽¹⁵⁾

مثل :

(70) (بأيكم المفتون)

حيث يحمل المفتون على «الفتنة».

6.2.1 - البعد الكنائي 2 أ

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 2 أ، ومتفرع عن البعد الكنائي 2، ويعالج بين التمثيل الدلالي المخصوص للفعل، والتمثيل الدلالي المخصوص للأداة التي يتطلبها إنجاز الفعل، وتمكن صياغته كالتالي :

بعد كنائي 2

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س تخص فعلاً، و ص الأداة التي يتلزمها إنجاز س.

وتتجلى نسقية البعد الكنائي 2 أ، في الترابطات المعجمية التي نجدتها بين وحدات متعلقة صرفاً، تدل على الفعل وعلى أداة إنجازه، مثل :

مطرقة	-	طرق
طاحونة	-	طعن
مقص	-	قص
عين	-	عاين
صفاة	-	صفى
سيف	-	ساف

(14) نفسه ص : 262. المعطى (69) : سورة البقرة 255.

(15) نفسه ن. ص المعطى (70) : سورة القلم 5.

فتح	-	
رأس	-	
مسحة	-	
		...

بالإضافة إلى الترابطات المعجمية بين وحدات غير متعلقة صرفيًا، مثل :

ركل	-	
لكم	-	

وهي ترابطات تتسمى إلى البنية التصورية لمثل هذه الأفعال، كما يعبر عن ذلك عدم إمكان (71) و (72) :

- (71) * ركله بيده
 (72) * لكمه برجله

ونظير إنتاجية المبعد الكنائي 2 أ في انتباذه لتوليد بنيات كنائية تعيل فيها على الفعل بالأداة المميزة التي يتطلبها إنجاز هذا الفعل. فنقول مثلاً :

- (73) أتعب الكمان زيناً لأنه أصعب من الطبل
 فتعيل على فعل العزف بأداته، وعلى فعل النقر بأداته أيضًا. ونقول :

- (74) البندقية أتّجع من القلم
 للدلالة على أن فعل النضال المسلح أتّجع من فعل النضال الفكري. ونقول :

- (75) قوى السوط على السجين
 للدلالة على فعل الجلد بأداته.

وكلاً معطيات يتطلب رصدها إغاثة النظرية الدلالية بمبدأ علاقي دلالي مثل المبعد الكنائي 2 أ.

7.2.1 - المبعد الكنائي 2 ب

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 2 ب، ومتفرق أيضًا عن المبعد الكنائي 2، ويقيم علاقة بين تمثيلات دلالية تخص الفعل، وتمثيلات دلالية تخص منفذ الفعل.

وقد لا تخلو لغة طبيعية من أزواج من الوحدات المترافقه صرفيًا، والدلالة على أفعال ومنفذين، مثل :

ملائم	-	لام
طباخ	-	طبع
حلاق	-	حلق
سجان	-	سجن
نجار	-	نحر
		...

وتمكن صياغة هذا المبعد الكنائي كالتالي :

مبعد كنائي 2 ب

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان فعلاً ومنفذه على التوالي.

وتتجلى إنتاجية المبعد الكنائي 2 ب، في انتهاقه لتوليد بنية كنائية يحيط فيها المنفذ على الفعل، مثل :

(76) يحتاج الملاكم إلى استعداد بدئي خاص

(77) يحتاج الطباخ إلى نار

للدلالة على أن فعل الملاكمه يتطلب استعداداً خاصاً، وعلى أن فعل الطبخ يتطلب توفر النار.

ومن ذلك أيضاً ما يورده القدماء في باب «اطلاق اسم الفاعل على المصدر»⁽¹⁶⁾ مثل :

(78) **﴿لَيْسَ لِوَقْتِهَا كاذبٌ﴾**

أي : «تكذيب».

كما أن الفعل يمكن أن يحيط على المنفذ في مثل :

(79) **﴿وَوَجَهَ الْهَجُومَ بِدُفَّاعٍ مُسْتَمِتٍ﴾**

(16) نفسه، نـ، صـ المعطى (78) - سورة التواحة 2.

حيث يدل فعل الهجوم وفعل الدفاع على المهاجمين والمدافعين على التوالي، ومثل :

(80) عمل التأليف الجاد على تبويه العقول

حيث يدل فعل التأليف على المؤلفين.

8.2.1 - المبعد الكنائي 2 ج

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 2 ج، ويتعلق هذا المبعد الكنائي الرابع، ضمن المباعد الكنائية التي تخص العلاقات بين العناصر المتداخلة في إنجاز الأعمال، بإقامة ترابط بين التصييل الدلالي المخصص للمنفذ، والتصييل الدلالي المخصص للأداة المتميزة المستخدمة في إنجاز العمل، كالترابط بين المحارب والسلاح، والكاتب والقلم... الخ، وتمكن صياغة هذا المبعد الكنائي كالتالي :

مبعد كنائي 2 ج

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س تخص منفذ ف، و ص الأداة التي يستخدمها س في تنفيذ ف.

وتطهر نسخة المبعد الكنائي 2 ج، في إقامته ترابطات دلالية بين وحدات متعلقة صرفيًا، مثل الأزواج التالية :

سيف	-	سياف
طبل	-	طبال
نبيل	-	نابل
حبل	-	حابل
		...

وفي بعض الوحدات مثل : راقنة، التي يمكنها أن تدل على المنفذ، في مثل :

(81) تأخرت الراقنة عن موعد العمل

أو على الأداة (أو الآلة)، في مثل :

(82) اشترى زيد راقنة كهربائية

وتتجلى إنتاجية المبعد الكنائي 2 ج، في انتسابه لتوليد بنيات كنائية تحيل فيها بالأدلة على المنفذ⁽¹⁷⁾ مثل :

- (83) قرأت لقلم بارع
- (84) يتصدر القانون والعود الجودة
- (85) شدا الناي الليل كله

فحويل بالقلم على «الكاتب» في (83)، وبالقانون والعود والناي على «المازفين» بهذه الآلات في (84) و (85).

9.2.1 . المبعد الكنائي 3

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 3، ويعالق بين التمثيل الدلالي المخصص لأي جزء من أجزاء كيان معين، والتمثيل الدلالي المخصص لهذا الكيان باعتباره كلا. وتسكن صياغة هذا المبعد الكنائي كالتالي :

مبعد كنائي 3

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت من تخصص جزءاً من الكل ص.
ويتمكن هنا المبعد الكنائي من رصد ترابطات كنائية تحيل فيها بالجزء على الكل، كإطلاق الشراع على الفينة، والنصل على الرمح، والرقبة على الإنسان، والعين على الجاسوس... الخ، أو بالكل على العجز، كإطلاق الأصابع على رؤوس الأنعام⁽¹⁸⁾ في مثل :

(86) **« يجعلون أصابعهم في آذانهم »**

كما تظهر إنتاجية المبعد الكنائي 3، في توليد تعبير مثل :

(87) اشتري زيد عجلة

حيث تدل المجلة على « الدراجة ». ومثل :

(88) أعرف في الجامعة رؤوساً غارقة

حيث تدل الرؤوس على «أشخاص» جاهلين. ومثل :

(89) كثرت الأيدي العاطلة

حيث تدل الأيدي على «الأشخاص» العاطلين... الخ.⁽¹⁹⁾

17) وانظر ليكوف وجونسون (1980) ص : 38.

18) انظر ثراطيحي ص : 259. المعطى (86) : سورة البقرة 19.

19) وانظر ليكوف وجونسون (1980) ص ص : 36 - 38.

١٠.٢.١ - المبعد الكنائي ٣

إن المبعد الكنائي ٣ يعاني إذن بين كيانات يعتبر بعضها جزءاً من البعض الآخر، لكن علاقة الجزء بالكل تتحقق أيضاً - على مستوى أعلى من التجريد - لتعالق بين أفعال (أو عمليات) مركبة، وبعض الأفعال (أو العمليات) البسيطة التي تعتبر أجزاء رئيسية في إنجاز هذه الأفعال المركبة. وذلك مثل العلاقة بين فعل الأكل، والأفعال البسيطة التي يتلزمها إنجازه كالمضغ والبلع... الخ.

ولذلك نحتاج، لرصد مثل هذه الترابطات، إلى مبعد كنائي متفرع عن المبعد الكنائي ٣، نصوغه كالتالي :

مبعد كنائي ٣ أ

هناك علاقة كنائية بين ص و ص، إذا كانت س تخصص فعلاً بسيطاً رئيسياً في إنجاز الفعل المركب ص.

فالمبعد الكنائي ٣ أ يعاني بين التمثلات الدلالية لوحدات تصنف أفعالاً (أو عمليات) مركبة، والتمثلات الدلالية لوحدات تصنف الأفعال (أو العمليات) البسيطة التي تعتبر رئيسية في تحقيقها. فالفعل : طبخ، الذي يدل في معناه البسيط على «الإنضاج بمرق ونحوه»،^(٢٠) يتبع للدلاله المركبة على مجمل الأفعال (أو العمليات) التي يتلزمها تحقيقه كالغسل والقطع وإيقاد النار وملأ الأواني وإعداد المواد... الخ. وبذلك فالبعد الكنائي ٣ أ يعاني بين فعل الطبخ المركب في (٩٠)، ومتواالية الأفعال البسيطة التي يتطلبها إنجازه في (٩١) :

(٩٠) طبخ زيد البطاطس

(٩١) أعد زيد الأواني وقشر البطاطس وغسلها وقطتها... وطبخها في المرق

ومثل ذلك تقول :

(٩٢) ذهب عمرو إلى السوق

للدلالة على مجمل الأفعال والعمليات التي يتلزمها إنجاز مثل هذا الفعل المركب، ويدخل في هذا الإطار كثير مما اعتبره القدماء من باب «دلالة الخاص على العام»،

^(٢٠) انظر المعجم الوسيط : ج - ١١ من : ٥٦٥

كدلالة «الركوع» على «الصلوة»⁽²¹⁾ أو «القيام» على «الصلوة» في مثل :

(93) **«قم الليل إلا قليلاً»**

أي : «صل». ⁽²²⁾

كما يوردون «علاقة الخاص بالعام»، في حديثهم عن نقل «الاسم اللغوی» إلى «المعنى الشرعي»، كما في نقل اسم «الصلوة» من مجرد «الاتباع» إلى «مجموع الأفعال الشرعية» التي يعنيها الاسم شرعاً، حتى أنه «لا يخطر ببال السامع والمتكلم إلا جملة منه الأفعال دون الاتباع»⁽²³⁾ ويوردون «علاقة العام بالخاص» في نقل «الصوص» من إفادته في اللغة «الإساك» إلى إفادته في الشريعة «إمساكاً مخصوصاً...»⁽²⁴⁾ الخ.

11.2.1 . المبعد الكنائي 4

وهو مُتَّسِقٌ من مبدأ المجاورة 4، ويفهم ترابطات كنائية بين التمثيلات الدلالية للوحدات الدالة على الأوعية، والتمثيلات الدلالية للوحدات الدالة على محتوياتها، وتُشكّل صياغته كالتالي :

مبعد كنائي 4

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصسان وعاء ومحتواه على التوالي.

وتظهر معجمة العلاقة الكنائية التي يعبر عنها المبعد الكنائي 4، في الدلالة النقبة المزدوجة لبعض الوحدات التي يمكنها أن تدل على الوعاء أو على محتواه في صورة مقدار كمي، مثل : ملعقة، كأس، زجاجة، عليه، صحن، كيس... الخ. ومن لغة فإن المبعد الكنائي 4، يمكننا من رصد العلاقات الكنائية بين جملتي كل زوج من الأزواج التالية :

(94) شربت الكأس

(94) أ شربت محتوى الكأس

(95) كانت الزجاجة مرة

(95) أ كان محتوى الزجاجة مرا

(96) أكل عمرو الصحن كله

(96) أ أكل عمرو محتوى الصحن كله

21) انظر : إرشاد الفحول المتوكلي ص : 23.

22) انظر المراغي ص : 259. البعض (93) : سورة العنكبوت 2.

23) انظر : المعتمد للتصريح، 1 - 25.

24) انظر الفصل الأول.

كما تتجلى إنتاجية المبعد الكنائي 4 في انتباذه لتوليد بنيات كنائية تؤول فيها الوحدات المخصصة للمحتوى على الأوعية التي تحتويه، كالملقة بين الجملتين :

(97) قلب العليب

(97أ) قلب وعاء العليب

أو بين الجملتين :

(98) وسم زيد الخمر بعلامة معيبة

(98أ) وسم زيد زجاجة الخمر بعلامة معيبة

12.2.1 - المبعد الكنائي 4

وهو مشتق من مبدأ المجاورة 4، ومتفرع عن المبعد الكنائي 4، ويربط بين التمثيلات الدلالية المخصصة للمحلات، والتمثيلات الدلالية المخصصة للعالين في هذه المحلات.

فالمبعد الكنائي 4 يرصد العلاقة الدلالية الكنائية بين قرابة وحدة مثل : المدينة، باعتبارها محلًا، وقراءتها باعتبارها حالًا. ومن ثمة بنيات كنائية تحيل فيها على العال بال محل، مثل :

(99) استقبلت المدينة زيدا

أي : سكانها، أو مثل :

(100) (وسائل القرية)

أي : أهلها، أو مثل :

(101) سافرت الدار كلها

أي : سكانها.

نظهر إنتاجية المبعد الكنائي 4 في انتباذه لتوليد مثل هذه البنيات، وبنيات مشابهة تحيل فيها بالمؤسسات التي تعتبرها أماكنة أو محلات، على الأفراد المسؤولين بهذه المؤسسات، مثل :

(102) قبل البيت الأبيض القرار

(103) رفض الكرملين المعاهدة

(104) قدمت بغداد مشروعًا لللام

(105) فرضت باريس تأشيرة الدخول على الأجانب

(106) وافق البرلمان على المشروع

أي : توابه، ومثل :

(107) ساهمت الكلبة في الندوة الثقافية

أي : أساندتها، ومثل :

(108) حاكمت المحكمة المتهمين

أي : قضاها...⁽²⁵⁾ الخ.

ويضاف إلى هذه الأمثلة أمثلة أخرى تعبر عن تصورنا للزمان باعتباره مكاناً، فنعمل بالمراحل الزمنية - التي تعتبر عندئذ محلات - على من عاش فيها. وبذلك يمتد انتساب المبعد الكنائي 4 أ من بعد القضائي إلى بعد الزمني، ليولد بنيات مثل :

(109) لم يقدر القرن السابع عشر جاليليان

(110) أدركت العصور الحديثة قيمة العلم

للإعالة على الناس الذين عاشوا في القرن السابع، وفي العصور الحديثة على التوالي. ويمكننا أن نجد، بالإضافة إلى ما سبق، دليلاً آخر على نقاء المبعد الكنائي 4 أ، وذلك في معجمة العلاقات الصرفية الدلالية بين الوحدات المخصصة للسحل والوحدات المخصصة للحال، مثل :

مغربي	-	مغرب
قروية	-	قرية
بحري	-	بحر

...

أما المبعد الكنائي الذي يرصد العلاقات المذكورة، فتسكن صياغته كالتالي :

مبعد كنائي 4 أ

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان حالاً ومحلاً على التوالي.

13.2.1 . المبعد الكنائي 5

أما المبعد العلقي الدلالي الكنائي الأخير، فمشتق من مبدأ المجاورة 5، ويقيم علاقات كنائية بين المالكين وملكياتهم، إنه يربط بين التمثيلات الدلالية للمالكين سواء كانوا

²⁵ وانظر "مراغي" من : 260، المعطر (100) : سورة يوسف 82.

أفراداً أو جماعات، والتسليات الدلالية لملكياتهم سواء كانت أشياء منفصلة أو كيانات مثل الذاكرة الجيدة والعادات واللغة والوظائف المؤسساتية الاجتماعية والبابية... الخ.

إذنا تصور اللغة أو العادات الحضارية، ملكية لأصحابها، ولذلك نسمي اللغات والحضارات بأسماء أصحابها، وتحيل على المتكلمين بعض خصائص لغاتهم، فنقول مثلاً :

(111) العربية لا تبدأ بساكن ولا تعرف على متعرك

(112) اللهجة العجازية لا تهزم

(113) ألم تعرف العضارة العربية ورم الأشخاص ؟

ولذلك أيضاً تسرق اللغة أو الكتابة، كما تسرق أية ملكية أخرى، فيقال :

(114) يسرق المستمر الشروق والغضارة واللغة

ونجد في بعض المنشورات العراقية العالية من يقول :

(115) لقد سرق الفرس الكتابة العربية

وتتجلى إنتاجية المبدع الكتائي 5 في انطباقه لتوليد بنيات كتابية تحيل فيها بعض الشخصيات التي تعتبرها ملكيات، على من يملكونها من الأشخاص، مثل :

(116) س : هل سألت زيداً ؟

ص : أجل، سأله ذاكرة خارقة للعادة حقاً !

أو مثل :

(117) س : هل رأيت هنداً ؟

ص : رأيت جمالاً لم تره في حياتك !

أو بنيات تحيل فيها على الأشخاص بما يملكونه من أشياء، مثل :

(118) وصلت سيارة زيد.

أي : وصل زيد. ومثل :

(119) تزوج عصراً ثروة هائلة

أي : امرأة تملك ثروة هائلة.

وتظهر نقية المبعد الكنائي 5، في معجمة بعض العلاقات الصرفية الدلالية بين وحدات مخصصة للملك ووحدات مخصصة للملكية، مثل :

ملكية	-	ملك
عقل	-	عقل
ثروة	-	ثري
		...

وبذلك يمكننا أن نصوغ المبعد الكنائي 5 كالتالي :

مبعد كنائي 5

هناك علاقة كنائية بين س و ص، إذا كانت س و ص تخصصان مالكاً وملكنته على التوالي.

ويمكننا على مستوى أعلى من التجريد، أن نلعق بهذا المبعد الكنائي، مجموعة من الترابطات التي تدخل في تصوراتها، ضمن علاقات المالك بالملكية. من ذلك العلاقات التي تربط بين الأشخاص من جهة، وشهاداتهم أو مراتبهم العلمية من جهة أخرى. فنحن نحيل على الأشخاص سواء بشهادتهم أو بشهادتهم العلمية، فنقول مثلاً :

(120) خرج الدكتور من الفصل

للإحالة على زيد الحاصل على شهادة الدكتوراه. كما نحيل على الأشخاص بعض المراتب العلمية الخاصة، كأن نقول :

(121) ليس في الجامعات العربية أية جائزة نوبل

للإحالة على انعدام وجود علماء حصلوا هذه الجائزة.

ومن ذلك أيضاً العلاقات التي تربط بين الأشخاص والمناصب المؤسساتية أو الوظائف الاجتماعية والسياسية التي يملكونها، إذ نجد وحدات مجتمعة يمكنها أن تحيل سواء على وظيفة داخل نسق مؤسستي معين، أو على الشخص ذاته الملك لهذه الوظيفة. فكلمة : الرئيس، مثلاً، يمكنها أن تحيل على الوظيفة (أو المؤسسة) في مثل :

(122) يحكم الرئيس في بعض البلدان مدى الحياة

أو على الشخص ذاته، في مثل :

(123) كان الرئيس يفضل أفلام رعاة البقر

ومثل ذلك كلمات كالوزير والجندي والضابط، تعيل على وظائف في مثل :

(124) للوزير صلاحيات محددة

(125) يمثل الجندي لأوامر الضابط

كما تعيل على ذات الأشخاص في مثل :

(126) أحسن الوزير بالبرد البارحة

(127) ضرب الجندي الضابط بالعصا

ونجد في هذا السياق كثيراً من أسماء الأشخاص مشتقة من وظائفه أو مهن، مثل : فلاح، حداد، صانع، وزير... الخ. ومن الترابطات التي يمكن إدراجها أيضاً ضمن علاقة المالك بالملكية، العلاقة بين اللباس - أو ما يدخل في حكمه - ومالكه.⁽²⁶⁾ فنفترض أن المبعد الكثائي 5 ينطبق كلما أعلنا بصورة اللباس على الجندي أو الشرطي أو البهلوان أو النادل، أو بالذلة البيضاء على المرض، أو بالجلباب على الفقيه التقليدي، أو بلون الأقصمة على الفرق الرياضية... الخ. فينطبق المبعد الكثائي 5 لتوليد بنيات كثائية تعيل فيها باللباس - أو بعض أجزائه - على صاحبه، مثل :

(128) أصابت القذيفة قبة زرقاء

أي : جندياً أميناً. ومثل :

(129) حارب نايليون البند العراء

أي : جنود إنجلترا. ومثل :

(130) انتصرت الأقصمة الغزاء في العقابلة

أي : اللاعبين الذين يرتدون أقصمة خباء. ومثل :

(131) طرد رب المعمل بذلة زرقاء

أي : عاملًا. ومثل :

(132) احتلت الكوفيات جوانب الملعب الليلي

أي : هرب من الخليج.

26) انظر علاقة «المجاويفي آبواه» (المجاز المرسل) عند القسماء، حيث يدمجون دلالة الشيّب على النهر في مثل :

(ب) تشكيكت بالروح الأصم شيابه ليس الكريم على القنا بمصر

وانظر المراغي من : 261، مثلاً. واضح أنَّ معنى «المجاويفه» هنا، مختلف عن المعنى التصوري العام الذي تتباهى به ذلك بـ

لاختلاف الأجهزة النظرية والمنهجية الأنسانية التي تعود علينا هنا، من مخلفات الصدمة. وانظر الفصل الأول واتصرز
الراي.

كما تفترض أن نقية المبدع الكنائي ٥ تتجلى أيضاً في سجدة بعض التحاير المسكوك مثل :

(133) عصر الأحذية الغليظة

للإحالة على الديكتاتوريات المكروبة. ومثل :

(134) courieur de jupons

للإحالة على المهووس بمتابعة النساء... الخ.

ي هنا تكون قد انتهينا من حصر مجموعة المبادئ العلاقة الدلالية الاستعارية والكنائية، التي افترضنا اشتراطها من مبادئ تصورية قائمة على المشاهدة والمجاورة، تنتمي إلى البنية التصورية. وتنقل في القسم الموالي، إلى مزيد من التوضيح بحسب ضرورة إغناء النظرية الدلالية بمثل هذه المبادئ العلاقة الدلالية، وبقصد وظيفتها داخل النظرية الدلالية.

2 - النظرية الدلالية ووظيفة المبادئ العلاقة الدلالية

تتوخى النظرية الدلالية الإجابة عن سؤال أساسي عام : «ما هو المعنى؟». وهي تسلك في ذلك، طريق تجزئ هذا السؤال العام إلى تأولات أكثر تفصيلاً. ومن ثمة فالتأول عن المعنى عموماً يقتضي من النظرية الدلالية رصد الخصائص الدلالية، أو العلاقات الدلالية في اللغات الطبيعية، مثل التمدد الدلالي، والشذوذ الدلالي، والتراصف، والتضاد، والاقتضاء، والتعليلية... الخ،⁽²⁷⁾ باعتبار أن الرصد الكافي لهذه العلاقات يعني الإجابة عن السؤال العام، والعكس صحيح أيضاً.

وبحثنا هنا يمس أساساً بعض قضايا التمدد والشذوذ الدلاليين، بالنظر إلى علاقتها الوثيقة بقضايا التوليد الدلالي عموماً.

ويمكن أن يستتبع من ذلك، أن النظرية الدلالية تهم البيانات الدلالية للغات الطبيعية عموماً، ولا تهم البنية الدلالية في لغة خاصة دون أخرى. فتحديد خصائص دلالية مثل الخصائص السابقة، لا يقتصر على فئة محدودة معينة من اللغات الطبيعية. إنها خصائص دلالية وعلاقة تعبّر عنها الوحدات والمركبات والجمل في كل اللغات الطبيعية.⁽²⁸⁾

وبالنظر إلى التمييز بين النظرية الدلالية والمكون الدلالي في وصف أية لغة، فإن المبادئ الاستعارية والكنائية تدخل في إطار النظرية الدلالية، ولنست هناك حاجة إلى

(27) انظر الفاسي الفهري (1985)، ٢، ١٩٨٥، وجاكروف (1978) ص : ٢٠٢، و (1983) ص : ١١، وكائز (1972) الذي يعتمد من هذه الخصائص خمس عشرة خصيصة. ص ص : ٥ ، ٤ ،

(28) انظر كائز (1972) ص ص : ١٢ ، ١٣ ،

إدماجها في المكون الدلالي «المعيار»⁽²⁹⁾ المتضمن لقواعد الإسقاط، مادمنا نفترض في هذه المباعد خصيصة الكلية.

تتضمن النظرية الدلالية إذن، مكوناً دلائلاً - يضم قواعد الإسقاط - ينطبق على سمات مركبة تتحبّه تم فيها إدماج الوحدات المعجمية، ويتيح تمثيلات دلالية للجمل. إلا أن تخصيص البنيات الدلالية لا يقتصر على التمثيلات الدلالية بهذا المعنى، وإنما نفترض استقلال هذه البنيات الدلالية وخضوعها لقيود سلامة خاصة بها، عوض أن تقف فقط عند اشتغالها من البنيات التركيبية بواسطة قواعد الإسقاط.⁽³⁰⁾ في بينما اعتبرت هذه الأخيرة وحدتها محددة للصورة الدلالية عند كاتر وبوسطل (1964) وكاتر (1972)، فإننا نفترض في النظرية الدلالية مجموعة من المباعد - المتنمية من قواعد سلامة التصورات التي تحدد البنيات التصورية - المخصصة لمظاهر البنية الدلالية المستقلة عن البنيات التركيبية. وربما أمكننا أن نعتبر هذه المجموعة من المباعد جزءاً مما يسميه جاكندوف (1983) «قواعد سلامة الدلالة» التي تتضمن لائحة السمات الدلالية ومبادئ ضمها.⁽³¹⁾

يعتبر كل مبدأ مقترن إذن، جزءاً من النظرية الدلالية، مشتقاً من مبدأ تصورى، وتعمل هذه المباعد خاصة، على تحديد العلاقات بين المداخل المعجمية للوحدات، والمعاني (المولدة) التي يمكن أن تأخذها هذه الوحدات على مستوى التركيب الدلالي.

ويمكننا أن نصف هذه الوظيفة الإبداعية - أو غير المعجمية -⁽³²⁾ للمباعد كالتالي.

في نظرية تأويلية، مثل نظرية كاتر (1972)، تتطبق قواعد الإسقاط على السامة المركبة لتضم القراءات المعجمية للوحدات فيما بينها، وتبني تأويلاً دلائلاً للبنية ككل. ويتوقف الوصول إلى بناء هذا التأويل الدلالي للبنية، على توافق القراءات المعجمية للوحدات المكونة أثناء انتظام قواعد الإسقاط. فإذا تعارضت بعض السمات في نقطتين معينة من عملية الضم هذه، فإن بناء تأويل البنية يتوقف، وتعتبر المتواالية شامة دلائلاً.⁽³³⁾

(29) نجد بذلك المكون الدلالي في النظرية للمعيار : كاتر وبوسطل (1964)، شومكي (1965). وانظر فوريك (1981) ص : 101.

(30) انظر الفصل الرابع.

(31) انظر جاكندوف (1983) ص : 8.

(32) إذ كما أن ثباتاً ماء علاقة بالمعنى الدلالي، فإن لها علاقة كذلك بالمعنى المعجمي عن طريق القواعد المعجمية الملازمة، وانظر الفصل المعاوبي.

(33) انظر توضيح ذلك في الفصل الثالث.

أما في نظرية تأويلية مفنة بالمباعد فإن انطباق قواعد الإسقاط يكون مصحوباً اختيارياً بانطباق أي مبدأ ملائم من المباعد. ويمكن هنا الإجراء النظري الدلالية من بناء تأويلات البنيات الدلالية المولدة. فالمباعد تطبق اختيارياً على كل طبقات الوحدات المعجمية، وبذلك يمكنها أن تتبناً بالتأويلات السياقية عن طريق رصد العلاقات الاستمارية والكتائية بين القراءات المعجمية والقراءات السياقية للوحدات. وهي تتطابق بكيفية متنامية مع انطباق قواعد الإسقاط، فإذا توقف الاشتغال الدلالي في نقطة معينة، تدخلت المباعد لبناء التأويل الوارد. وبذلك تتعرض أنها تكون بصفة «تأويل دلالي للجملة» عندما يتم انطباق قواعد الإسقاط والمباعد الموازية. وإذا توقف الاشتغال رغم انطباق المباعد، عندئذ فقط تعتبر البنية شافة دلالياً.

وتؤدي بنا هذه الفرضية إلى إعادة النظر في تحديد كاتر (1972) للشذوذ الدلالي،⁽³⁴⁾

فتحدد هذا الأخير كالتالي :

(135) يكون المكون شادة دلالياً عندما لا تند إلية أية قراءة بعد انطباق قواعد الإسقاط والمباعد العلاجية الدلالية.

ويبدو أن إغفاء النظرية الدلالية بالمباعد يعيّن، من وجهة نظر نفسية، عن ميل المتكلم - السامع إلى محاولة البحث عن تأويلات دلالية ملائمة للبنيات، بغض النظر عما تبدو عليه هذه الأخيرة من شذوذ دلالي للوعلة الأولى.⁽³⁵⁾

تطبيقات المباعد إذن، أثناء الانطباقات المتالية لقواعد الإسقاط، بكيفية اختيارية، إلا في حالة تعارض الممات حيث يصبح انطباقها ضرورياً. وبالإضافة إلى الأمثلة التي قدمناها في القسم الأول من هذا الفصل، أثناء استدلالنا على ورود المباعد بالنسبة لبناء تأويل البنيات الدلالية المولدة، تقديم هنا أمثلة إضافية.

يعرقل انطباق قواعد الإسقاط أثناء عملية ضم قراءات الوحدات المعجمية لبناء التأويل الدلالي في الجملة التالية :

(136) هضم زيد الفكرة الجديدة

وذلك نظراً لتعارض السمة الانتقائية [+محوس] في الفعل، مع السمة [+ مجرد] في : الفكرة. لكننا لن نعتبر (136) جملة شافة دلالياً. فتحديد الشذوذ الدلالي في (135) أعلاه،

(34) انظر كاتر (1972) ص : 49. وانظر الفصل الثالث من هذا البحث.

(35) وانظر نوريك (1987) ص : 103.

يشير إلى أن البنية لا توصف بذلك إلا بعد انطباق المباعد بموازاة قواعد الإسقاط. والع الحال أن النظرية الدلالية تتضمن معيلاً وارداً في حالة تأويل بنية مثل (136). فيعالج بناء تأويلاً لها بانطباق المبعد الاستماري 1 الذي يعالق بين الكيان والنمذج. فيقوم التحويل الدلالي 1 بحذف المنة (+ محسوس) في : هضم، مادامت هذه المنة، كما يشير إلى ذلك التحويل المذكور، تعزى هنا النوع من الأفعال الدالة على عمليات استيعاب محسوسة (فيزيولوجية)، من أفعال مثل : تمثل، فهم... الخ، الدالة على عمليات استيعاب ذهنية مجردة. فيتكلل المبعد الاستماري 2 بإقامة العلاقة الاستمارية بين التأويل السياقي «المجرد للفعل، وقراءته المعجمية. وهي علاقة استمارية قائمة على إسقاط بعض خصائص عملية محسوسة على خصائص عملية ذهنية مجردة.

وإذا أخذنا بنية أخرى مثل :

(137) نجح حمار في الانتخابات

فإن المبعد الاستماري 2 الذي يعالق بين الكيان والمنة، ينطبق لإقامة علاقة استمارية بين المعنى السياقي للعمار، حيث تلعب سمة [بليد] الدور الأساسي، وبين قراءته المعجمية، وذلك عن طريق التحويل الدلالي 2 الذي يبرز المنة المذكورة الواردة سياقياً، ما دامت هذه المنة، كما يشير إلى ذلك التحويل الدلالي 2، تميز العمير من أية طبقة أخرى من الحيوانات «تجسد» بها سمات مميزة مخالفة، تبعاً لأنساقنا التصورية، فترتبط هذه المفات - المجددة - بكائنات أخرى، كربط العمار المجد للblade بالإنسان البد، في (137).

أما تأويل البنية :

(138) أستدعى زيد الوجه الجديد إلى المكتب

حيث تتعارض المنة الانتقالية [+ إنساناً] في الفعل، مع المنة [- إنسان] في : الوجه، فتتم عن طريق المبعد الثنائي 3 الذي يعالق بين الجزء والكل. فينطبق على القراءة الدلالية المخصصة للجزء، أي الوجه، للربط بينها وبين القراءة المخصصة للكل، أي الشخص الجديد، والمتضمنة سمة [+ إنسان]، للاحتجاجة للقيد الانتقالني في الفعل، والحصول على التأويل الدلالي المراد.

وبالنسبة لبنية مثل :

(139) سال الإناء على الفراش

حيث تتعارض المنة الانتقالية [+ سائل] في الفعل، مع المنة [- سائل] في : الإناء، فإن النظرية الدلالية تتضمن المبعد الثنائي 4 الذي يربط بين الوعاء والمحتوى، فينطبق على

القراءة الدلالية المخصصة للإباء لربطها بالقراءة الدلالية المخصصة للسحري الذي يستلزم سمة مثل : (+ سائل) تستجيب للقيد الانتقائي في الفعل. وبذلك يتم بناء التأويل الدلالي الوارد في (139).

أما بالنسبة لبنيتين مثل :

(140) صفت القاعة للخطيب

(141) رفضت الوزارة مطالب الأساتذة المشرورة

فيتم بناء تأويلاً لها عن طريق المعهد الكنائسي 4 أ الذي يعاني بين العمال والمحل.

فينطبق في (140) على القراءة الدلالية للمحل، أي القاعة، لربطها بالقراءة الدلالية للعمال المتضمنة السمة (+ إنسان) التي يفترضها القيد الانتقائي للفعل في الوحدة المذكورة.

وينطبق نفس المعهد الكنائسي في (141) على القراءة المخصصة للمحل أي الوزارة، لربط بينها وبين قراءة العمال، أي المسؤولين بالوزارة، المتضمنة السمة (+ إنسان) التي يتطلبها الفعل.

ونجد في تأويلاً لبنيتين (142) و (143) مثلاً لانتطاب المعهد الكنائسي 5 :

(142) تزوج زيد ثروة هائلة

(143) كرم وزير الرياضة الأقصمة الحمراء

فينطبق المعهد الكنائسي 5 في (142) ليعالق بين القراءة المخصصة للملكية، أي الثروة، والقراءة المخصصة للملك، أي امرأة ثرية، والتي تتضمن السمة (+ إنسان) المتلازمة مع القيد الانتقائي للفعل.

كما ينطبق في (143) ليعالق بين قراءة الملكية، أي الأقصمة الحمراء، وقراءة المالك، أي أفراد الفرق الرياضية، والمتضمنة للسمة (+ إنسان) التي تفترضها السمة الانتقائية لفعل التكريم.

تبين هذه الأمثلة حالات الانتطاب الضروري للمباعد⁽³⁶⁾ للتوصل إلى بناء التأويل الدلالي في البنيات الممثل لها، والتي تتضمن تعارضًا بين السمات. وقد حددنا مبنية انتطاب المباعد باعتباره اختيارياً، إلا في مثل الحالات المذكورة.

36 إنها أمثلة تبين انتطاب المباعد بنكهة متقدمة مع قواعد الاستدلال. وهناك حالات أخرى يمكن تلخيصها فيما أن تطبق على خرج قواعد الاستدلال. ولنأخذ البنية التالية :

(ز) كسر زيد ما حصر عمرو
في هذه البة لا تتضمن (ما) سمات دلالية واردة يمكنها أن تشكل دخلاً لانتطاب بعد من قيامه. ولذلك يجب أن تأخذ سحري.

واختيارية انتساب المباعد هذه، تمكنها من أن تعمل حتى في حالات عدم وجود تعارض بين السمات.

فتطبيق اختيارها في حالة البنيات التي يمكنها أن تأخذ تأويلاً معيناً، بالإضافة إلى تأويلاً المجاري.

وبذلك تقادى الربط الضروري بين مجازية البنيات، ووجود تعارض بين السمات فيها، أي تقادى التصور الذي يرى في خرق السمات الشرط الضروري والكافي لإمكان المجاز.⁽³⁷⁾

ولتأخذ البنيات التالية :

(144) وجد زيد ثروة هائلة

(145) كانت مؤخرة العاشرة سوداء

(146) قطع الكتاب الضخم على عمرو

إن لهذه البنيات تأويلاً سليمة، لا تفترض خرقاً للسمات. فالبنية (144) تعني أن زيداً وجد ثروة هائلة في صورة مال أو ذهب أو ما شابه ذلك. والبنية (145) تعني أن مؤخرة العاشرة كانت مطلية باللون الأسود. والبنية (146) تعني أن عمراً مات على إثر سقوط الكتاب الضخم عليه.

لكن لهذه البنيات السليمة كذلك تأويلاً مجازية، إذ يمكن أن ينطبق المبعد الثنائي 5 في (144) لتلويلها مجازاً بأن زيداً وجد امرأة تملك ثروة هائلة. ويمكن أن ينطبق المبعد الثنائي 4 في (145) لتلويلها مجازاً بأن أشخاصاً من الزوج كانوا حالين

إن بـ(ج) باختصار كالتالي :

(ج) [كر ريد ضم] [عمر عمرو ضبر]

25 ١٤

حيث ضم يساوي ضبر.

بعد التأمل (عمر) أولاً السنة (٤٠ سالاً) إلى ضبر، ويعطي انتساب قواعد الاستفاضة قراءة ج. وبضم الانتساب المولى لتواءه الاستفاضة ضم، إلى قراءة ج، وبينك يأخذ ضم السنة (٤٠ سالاً) بحكم طابقته إحالياً لضر.

وانذاك ينطبق المبعد الثنائي 4 على ضبر باعتباره محتوى، لربطه بقراءة الوعاء المنفصلة لنفسه (٤٠ صلب)، ليصبح ضم^١ متلائماً مع السنة الافتتاحية التي يفرضها الفعل (كر).

ومن ثم تكون قراءة (ج) موافقة لمثل .

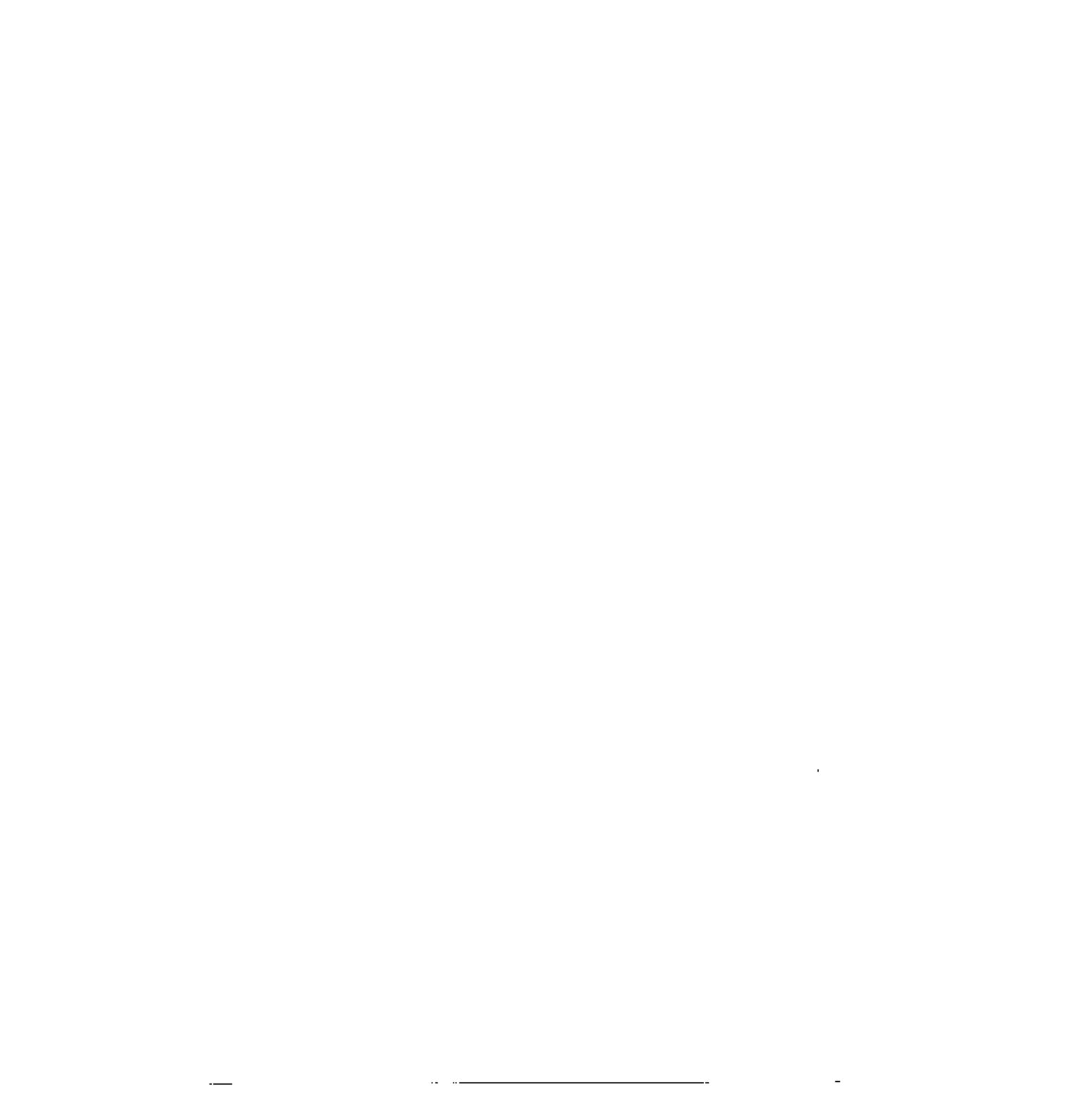
إذاً كسر زيد وجاء بـ عمر عمرو

وهذا يعني أن المباعد يمكنها أن تطبق أحياناً على خرج قواعد الاستفاضة. وانظر نوريك (1981) ص : 150.

^{٣٧} انظر الفصل الثالث من هذا البحث.

بالمقاعد الخلفية بالحافلة. ويمكن أن ينطبق المبعد الاستعاري 1 في (146) لتأويلها مجازاً لأن عمراً مات بسبب التأثير المعنوي العميق الذي أحده الكتاب الضخم في نفسه. هكذا يتضح إذن، أن إغناه النظرية الدلالية بالمباعد الاستعارية والكتابية يمكنها من رصد فئة واسعة من التأويلات الدلالية التي يندها المتكلم - الساعي إلى العمل، وأن عدم إدخال مباعد مثل هذه يؤدي إلى عدم رصد تأويلات دلالية واردة، وإلى اعتبار متوايلات سليمة جملًا شاذة⁽³⁸⁾. أي أن إدخال المباعد في النظرية الدلالية، يمكن هذه الأخيرة من تقاضي النتيجة العيشية المتمثلة في اعتبار الجمل السليمة الخاصة لنتيجة لقول مجازية عن القراءات المعجمية، جملًا شاذة، وفي العجز عن إشتقاق كل التأويلات باستثناء التأويلات غير المجازية للجمل.

⁽³⁸⁾ انظر مثل البيانات التي يمكن أن تقول مجازاً، لكن لها أيضاً تأويلات «حقيقة». وانظر ليفين (1977) ص : 74، في استدلاله على أن هناك اعتبارات تبين أن الانحراف الدلالي ليس شرطاً ضرورياً وكافياً للاستمارة. وانظر الفصل الثالث من هذا البحث.



الفصل السادس

المعجم والقواعد العلائقية

إن إحدى النقلات الدالة في تصور البحث المعجمي الإقرار بأن ... منهج المعجم لا يتوجه بالضرورة إلى دراسة قائمة من الكلمات تشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوي من مفردات «كما يدعى ذلك بعض اللغويين ...» بل إن المفردات تفرز خصائص وأطراوات فرعية أو تامة تمكن من وضعها في طبقات عامة أو فرعية لها خصائص يمكن استخلاصها من مبادئ عامة تضبط الملكة اللسانية العامة للإنسان، أو الملكة الخاصة بلغة من اللغات الطبيعية.

عبد القادر القاسمي الفهرى (1986) : 6.

٤ - في التمدد الدلالي

نصب اهتمامنا في الفصل السابق على علاقة المباعد بالكون الدلالي، ودورها في تأويل التراكيب الدلالية المولدة. ونخصص هنا الفصل لعلاقة المباعد بالمعجم وبرمد الترابطات الدلالية المعجمية، وخاصة علاقة التمدد الدلالي وتميزها من المشترك اللغطي. كما نوضح الترابط القائم بين تمدد دلالي مشتق (خارج المعجم) وتمدد دلالي معجمي (داخل المعجم)، وكيف أن إغناء النظرية الدلالية بالمباعد، وافتراض قواعد علائقية في المعجم بمحاجن بمعالجة موحدة لهما.

1.1 - مشاكل تمثيلية

نفترض أن من بين المشاكل التي تطرح على آية نظرية للدلالة المعجمية مشاكل ترتبط بالوسائل التي يمكن أن تقدمها النظرية لتحديد ما يمكن اعتباره وحدة معجمية من وجهة نظر دلالية. فالقرار المتعلق باعتبار وحدتين متطابقتين صواتيَّاً، ومختلفتين إلى حد دلالياً، ووحدة معجمية واحدة أم وحدتين، يرتبط من جهة بما إذا كانت هناك علاقة دلالية مطردة بين قراءتي الوحدتين، ويرتبط من جهة أخرى بالوسائل التي تقدمها النظرية لإقامة هذا التماقِّد الدلالي. أي أن الأمر يتعلق عموماً بالمبادئ الممكنة التي تفرضها النظرية لشخص علاقَة التعدد الدلالي وتمييزها من غيرها من العلاقات.⁽¹⁾

وإذا عدنا إلى أول نظرية دلالية في الانمودج التوليدي، وهي نظرية كاتز وفودور (1963) وكاتز وبوسطل (1964)، لا نجد تمييزاً داخل المعجم بالنسبة للوحدات التي تمتلك أكثر من قراءة، بين الوحدات المرتبطة بقراءات متعلقة بكيفية مطردة، والوحدات المرتبطة بقراءات غير متعلقة. فهم يقترحون مدخلًا واحدًا في جميع الحالات، يتضمن مختلف القراءات المشار إليها، فتعالج وحدة مثل (bachelor) باعتبارها وحدة معجمية واحدة بمدخل واحد يتضمن أربعة مداخل فرعية توافق الصياغي الأربعية للوحدة المذكورة. فموقف كاتز وفودور وبوسطل يتلخص إذن في تخصيص مدخل واحد تجمع فيه كل القراءات المرتبطة بصورة صواتية معينة، والمتعددة إلى مقوله تركيبية واحدة.⁽²⁾

ولقد انتقد هنا الاقتراح لسانيون من بينهم فريش (1966) الذي تصور مفهوم «الوحدة المعجمية» على أساس ربط القراءة الدلالية الواحدة بالصورة الصواتية الواحدة والمقوله التركيبية الواحدة، لنكون بالنسبة لمثال (bachelor) بصدق أربع وحدات معجمية بصورة صواتية واحدة، عوض أن تكون بصدق وحدة معجمية متعددة أربع مرات.

ورغم أن فريش لم يقدم تبريرات كافية للتمييز بين القراءات الم المتعلقة، والقراءات غير المتعلقة، ولم يقترح كيفية تسميع برصد التماقِّد الدلالي عموماً في المعجم، فيبقى في جميع الأحوال أن ليس هناك، كما يلاحظ مككولي (1968)، ما يبرر بكيفية سبقة تصنيف المعلومات في المعجم على أساس التطابق الصواتي، عوض تطابق آخر كالتطابق في التمثيل الدلالي أو غيره.⁽³⁾ بالإضافة إلى أن بنية المعجم على أساس التطابق أو التماقِّد الصواتي

(1) انظر غوريك (1981) ص : 13.

(2) انظر كاتز وبوسطل (1964) ص : 37، وانظر الماشر : 5 من الفصل الثالث في هنا البحث.

(3) انظر مككولي (1968) ص : 125.

بدون اعتبار المعنى الدلالي للقراءات أو ما تعكسه من علاقات دلالية مطردة، قد يؤدي إلى عدم رصد البنية المقولية الدلالية للمعجم.⁽⁴⁾

ويقترح مككولي (1968) في هنا الإطار ألا تجعل في المعجم بعض الوحدات التي يمكن التنبؤ بدورها في النسق اللغوي انطلاقاً من وحدات أخرى مسجلة. فالمعجم لا يتضمن كل «الوحدات المجممية» الواردة في النسق اللغوي. وذلك لأن كل اللغات تملك علاقات استلزامية بين وحداتها المجممية، تجعل وجود وحدة معجمية معينة يتلزم وجود وحدة أخرى لن تكون بذلك مجلة في المعجم. فصفات مثل : دافع، بارد، حار... الخ، تستعمل للدلالة على درجات الحرارة، أو على الإحساس بدرجة الحرارة الناتج عن نوع معين من اللباس. فالصفة : دافع، هي جملة مثل :

(1) وجدت القميص الدافع

يمكنها أن تعني أن للقميص درجة معينة من الحرارة، ويمكنها أن تعني أن القميص ينبع لدى لابسه إحساساً بالدفء.

ومن ثمة يقترح مككولي (1968) أن هناك وحدتين : دافع₁ ودافع₂، تظهر واحدة منها فقط في المعجم، أما الثانية فيمكن التنبؤ بها على أساس مبدأ ينتهي إلى النظرية الدلالية - وإن كان مككولي لا يوضح كيفية ذلك - يقول : بالنسبة لكل وحدة معجمية تكون صفة دالة على درجة الحرارة، هناك وحدة معجمية مطابقة لها تتعلق باللباس، وتعني : «منتج للإحساس الموافق لدرجة الحرارة التي تعبّر عنها الصفة الأصلية». ويوره مككولي أمثلة أخرى للوحدات التي يمكن التنبؤ بها انطلاقاً من وحدات أخرى تتعلق بالعملية التي سماها ليكوف⁽⁵⁾ تشييضاً (reification) وتتجلى مثلاً في معنى : التوزيع، في الجملتين :

(2) حفظ زيد توزيع السفنونية التاسعة

(3) كان توزيع السفنونية التاسعة ملقى على الأرض

وفي معنى : دراسة، في مثل :

(4) تعالج دراسة زيد قضايا معجمية

(5) تزن دراسة زيد نصف كيلو غرام

4- انظر بوريك (1981) ص : 122.

5- انظر مككولي (1968) ص ص : 130 - 131.

في كل هذه الحالات يمكننا، حسب مككولي، أن نعتبر أن وجود الوحدات الأولى - القراءات «الذهبية» - يستلزم وجود الوحدات الثانية - القراءات «المحسوسة» - التي لن تحتاج بذلك إلى تجسيدها في معجم اللغة.

على أن صياغة مبادئ دلالية بهذه الصورة، قد يؤدي إلى مضاعفة مثل هذه المبادئ بقدر يصعب إيجاد حد له، إذ ستحتاج بالنسبة لكل حالة على حدة إلى مبدأ خاص بها، فنسقط في تعقيد كبير للنظرية الدلالية وتضييع فرصة إيجاد مبادئ عامة ومحبطة المدد تمكن من معالجة موحدة لحالات تبدو متباينة.⁽⁶⁾

ويتضح تضييع فرص التعميم هنا، في تأكيد مككولي (1968) تحييز مبادئه هذه، التي يدعوها «قواعد النبذ المجمعي» من بعض القواعد التي اقتربت لمعالجة التوسعات الاستعاراتية، مثل : «قواعد التأويلية» عند فنريش (1966)، على أساس مبررات غير كافية تقتصر على الإشارة إلى أن قواعد فنريش، بخلاف قواعد النبذ المجمعي، قواعد تبدع وحدة معجمية جديدة عن طريق تحويل هي التحويل الدلالي لوحدة أخرى موجودة مسبقاً، وهي قواعد تتعلق باستعمالات «شعرية» وياتاج وحدات «منحرفة».⁽⁷⁾

ويرتبط البحث هنا عن التعميمات المذكورة، بإمكان رصد العلاقات الدلالية، بما فيها العلاقات التي يوردها مككولي، عن طريق قواعد علاقة معجمية من صنف قواعد العشو عند جاكندوف (1975)، بهدف تبسيط المعجم، كما يرتبط ذلك أيضاً بإمكان إيجاد وسيلة لرصد الظاهرة المواتقة لمعنى المتكلم - المستمع، والتي تتجلى في كون النقول والتوسعات الدلالية المنتجة تعيل إلى أن تتعكس - أو تتخذ نموذجاً لها - العلاقات التي تعبّر عنها القراءات المعجمية، وهي ظاهرة لا تخدم الاقتراحات السابقة أية وسيلة تمكن من رصدها.⁽⁸⁾

ويبدو في هذا الإطار أن فرضية جاكندوف (1975) بقصد المداخل المعجمية التامة المنفصلة، تتمثل خطوة جادة نحو تصور أمثل لرصد التعاملات الدلالية في المعجم. فالمعلومات الدلالية التي يمكن التنبؤ بها بالنسبة لأي مدخل، تشخص، في إطار هذه الفرضية، باعتبارها معلومات حشوية عن طريق قواعد تعاون بين المداخل. ويمكن لهذا التصور أن يجمع مبدئياً

٦. مثل ذلك أن أمثلة «التشبيه» يمكن رصدها عن طريق المعهد الاستعاري . ١.

٧. انظر مككولي (1968) ص : 132.

٨. انظر في مقدمة لاحقة توضيح ذلك في ارتياحه بالتبين بين تعدد دلالي معجمي وتعدد دلالي مشتق.

بوسيلة للاحتفاظ بفرضية بنية المجمجم على أساس العقول الدلالية، عرض بنائه على أساس التطابق الصواني.⁽⁹⁾

إن من أهم اقتراحات جاكندوف (1975)، أن أبسط مجمع هو الذي يتضمن مداخل شاملة التخصيص وقواعد حشو. وهذا يوافق اقتراحات أخرى تماطل بين الاقتصاد في المجمجم وبين سهولة الوصولية (accessibility) عرض معداته بالحد الأدنى من المعلومات، كما يتطلب من تصور مككولي (1968) مثلاً.⁽¹⁰⁾ قواعد الحشو عند جاكندوف لا تدمج المعلومات الحشوية، ولكنها تخصصها فقط باعتبارها حشوية على أساس العلاقات بين المداخل، ومقاييس تقويم المجمجم لا يهد هذه المعلومات الحشوية في تحديد تعريف المجمجم.⁽¹¹⁾ إلا أن جاكندوف يوقف مدخل قواعد الحشو على الربط بين مداخل الوحدات المترابطة صرفيًا. ورغم أن هناك مجموعة متفرقة من قواعد الحشو الدلالية يمكنها أن تماطل بين المداخل غير المترابطة صرفيًا، فما دام يجدوا أن علاقات دلالية متطابقة يمكنها أن تربط بين عناصر آزواجاً غير مترابطة صرفيًا، وليس هناك مبرر للفصل بين العلاقات الدلالية في العالتين.⁽¹²⁾ ومن ثمة فكما أن المداخل التفريمية عند كاتز وبومطل (1964) تميل إلى جعل التماطل الدلالي تابعاً للتطابق الصواني، فإن جاكندوف (1975) يكاد يجعله تابعاً للترابط الصرفي. والحال أن رصد العلاقات الدلالية يجب أن يقوم أولاً على أساس دلالية، لأن أي اختبار آخر قد ينتهي إلى المجز عن رصد تعميمات بصفة فئة من العلاقات الدلالية التي تبدو مختلفة، أو يحتاج إلى نوعين أو أكثر من الباديء الملاقي لوصف نفس الترابطات الدلالية التي توحد بين مجموعات مختلفة من الوحدات.⁽¹³⁾

ويذكرنا أن تتبع روح اقتراح جاكندوف (1975) لصياغة قواعد تسمح بوصف العلاقات بين المداخل عموماً، وتقصد بذلك جهاز القواعد الملاقي. فالقاعدة الملاقة المسندة إلى مدخل معجمي معين، ترتبط بمدخل آخر عن طريق إبراد المبعد الذي يصف نوعية العلاقة بين المدخلين، والمتنزع من لائحة المباعد كما حددناها في الفصل السابق.

9) وانظر نوريك (1981) ص : 125 .

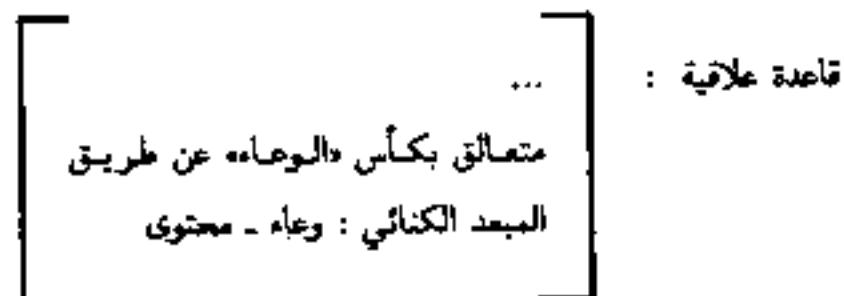
10) انظر بهذه اقتراح مكتمارا (1971) ضمن البرجع السابق ص ص : 127 - 128 .

11) انظر جاكندوف (1975) ص : 67 وما سمعا .

12) مثل ذلك أن نفس العلاقة الدلالية تربط بين عصري الزوجين : مياف - سيف ، كاتب - قلم، وهي علاقة المتضمن بالأداء وانظر فقرة لاحقة .

13) وانظر نوريك (1981) ص : 128 .

فإذا افترضنا وجود مدخلين للكأس : قراءة «المحتوى» وقراءة «الوعاء»، فإن مدخل قراءة «المحتوى» سيتضمن قاعدة علائقية، حيث المبعد الكنائي : «وعاء - محتوى» ينتهي إلى إلائعة المباعد :



وبذلك تستعمل القواعد العلائقية المعجمية مجموعة العبادع التي تتباينا بالحالات المنتجة للتوصيات الدلالية. ومن ثمة يمكن لهذه القواعد أن تقدم تقريراً بسيطاً للعلاقة بين المبادئ المنتجة المعاصرة عن المعجم، والترابطات المعجمية القاربة. إنها قواعد تمكّن من رصد فئة أوسع من الترابطات الدلالية بتعقيد أقل في المعجم.

2.1 - التمدد الدلالي المعجمي والمشتق

يجب إذن على أية نظرية دلالية أن تقدم وسائل لرصد التمدد الدلالي باعتباره من خصائص اللغات الطبيعية، في ارتباطه بتوسيع المعنى وتقليله، وتمييزه من المشترك اللغطي، أي وسائل تمكّن من اعتبار بعض القراءات المعجمية المختلفة لصورة صوتية واحدة، معان متعددة لوحدة معجمية متعددة الدلالة كلما كانت هناك علاقة دلالية (مطردة) بين هذه القراءات، ومن اعتبار قراءات أخرى، قراءات مسندة إلى مشتركات لفظية متمايزه عندما تندفع العلاقة الدلالية المطردة المذكورة. وبذلك يكون على النظرية أن ترمد مثلاً كون الوحدتين : طماطم¹ «الثمرة»، وطماطم² «النبات»، قراءتين لوحدة معجمية متعددة الدلالة عن طريق مبعد مثل المبعد الكنائي : منتوج طبيعي - مصدر طبيعي، تورده قاعدة علائقية معجمية تربط بين المدخلين، بينما تعتبر زكاماً¹ «الأرض» وزكاماً² «المرض» مشتركتين لفظيين. ويبدو أن تصورات مختلفة، تقليدية وحديثة، حاولت إبراز هذا الفرق بين التمدد الدلالي والمشترك اللغطي، لكنها لم تحدد مجموعة المبادئ العلائقية المطردة التي يمكنها أن تendum أساس هذا الفرق.⁽¹⁴⁾

(14) انظر بصدق القدوة، والمحدثين من النقوين العرب، الفصلين الأول والثاني من هذا البحث، وانظر من بين آخرين أولسان (1962)، وعيتر (1978)، ولبيش (1981)، وانظر نوريك (1981) ص : 2.

- إننا نميز في هنا الإطار، بين صورتين يشتملها التعدد الدلالي عموماً بالنسبة للوحدات المعجمية، فلما :
- أن تتضمن الوحدة مدخلين معجميين متصلين مترافقين عن طريق قاعدة علائقية دلالية.
 - أو أن يكون للوحدة مدخل معجمي يخضع لتغيير دلالي في بعض السياقات نتيجة الانطباق المنتج للبعaud.

نسمى الصورة الأولى تعدد دلالياً معجمياً (lexical polysemy) ونسمى الصورة الثانية تعدد دلالياً مثنياً (derived polysemy)⁽¹⁵⁾.

وهناك صلة وثيقة بين الصورتين، بناء على أن المداخل المتصلة المرتبطة بوحدة معجمية متعددة الدلالة (التعدد الدلالي المعجمي) يمكنها أيضاً أن تخضع لانطباق البعaud، في ورودها السياقي (التعدد الدلالي المشتق)، إلى حد أن هذه الصلة تجعل من المتحليل، حسب لا ينتر (1981)، أن تقيم فصلاً حاماً بين النقول أو التوسعات التلقائية للمعنى لدى المتكلمين، وبين المعانى المنقولة والموسعة الموجودة مسبقاً في المعجم بالنسبة لوحدة معينة⁽¹⁶⁾ لكن المهم بالنسبة إلينا أن هذه الصلة الوثيقة تدعو إلى معالجة موحدة للصورتين، أي إلى إيجاد وسيلة للربط بينهما داخل النظرية الدلالية. وتتمثل هذه الوسيلة بالنسبة إلينا في البعaud.

فيكون تحديد التعدد الدلالي المعجمي باعتبار الوحدة المتعددة دلالياً وحدها معجمية ترتبط بها قراءات متصلة لكنها متعلقة بكيفية مطردة، ويتم هنا التعامل عن طريق القواعد العلائقية داخل المعجم، في حين يعالج التعدد الدلالي المشتق خارج المعجم عن طريق نفس المجموعة من المباعد التي تعيل عليها القواعد الملايقية المعجمية. ويبين لنا أن هذا الافتراض يسمح برمد الصلة الوثيقة المشار إليها أعلاه، ويأعطيه مضموناً محدوداً لما لاحظه اللغويون منذ القديم في أن إحدى العمليات الرئيسية المنتجة للتعدد الدلالي تتجلى في خضوع الوحدات المعجمية لتوسعات استعارية أو تقول كنائية، وهي عمليات يصبح معها التأويل المجازي

(15) انظر نوريك (1981) ص : 109، وجد القدس، يميز أحدهما في إطار تصريحه، بين «سجارة» و «النقل»، وهو «السجارة» الذي صدر باشتهره كالحقيقة، وذلك في سياق حصر «الظواهر» المتعلقة بالفقط الواحد الذي يكون المعنى «محمد» والتي يحملها الشوكاني في «إرشاد القهول» في قوله : «إن وضع نكر فمشترك، ولا فرد اشتهر في الشارع ممنقول، ينسب إلى قاتله، ولا مفعليه ومجاز». وانظر في ذلك تفصل الأول من هذا البحث.

(16) انظر لا ينتر (1981) ص : 47.

الناتج ممجماً في قراءة مستقلة، والأمثلة على ذلك كثيرة في ما سمي خاصة «بالاستعمالات الستة»، نحو : فم، رجل، عين... الخ، التي توسيع من استعمالها في الأعضاء إلى استعمالها في أشياء أخرى «مشابهة»، مثل : فم الزجاجة، رجل الطاولة، عين الإبرة... الخ.

هكذا يمكننا إدخال المباعد في النظرية الدلالية، بالإضافة إلى رصد الصلة بين التعدد الدلالي المعجمي والمشتق، من رصد التمييز التقليدي بين التعدد الدلالي والمترافق النظري، فيتجلى الأول في التمايز الصواتي وال العلاقة الدلالية المطردة بين عنصرين، بينما يرتبط الثاني بالتماثل الصواتي وحده. وبذلك يبنى التعدد الدلالي على إسنادنا مدخلين معججين متماثلين صواتياً، متمايزين دلائياً إلى وحدة معجمية متعددة الدلالة، إذا، فقط إذا، كان متعالقين عن طريق قاعدة علاقية - لأن هذه الأخيرة يحكم تعريفها تورداً معيلاً. أما المدخلان المعجميان المتماثلان صواتياً، المتمايزان دلائياً وغير المتعالقين عن طريق قاعدة علاقية فهما مترافقان نظرياً.

2 - المعجم والقواعد العلاقية

1.2 - في بنية المعجم

لقد تقدم البحث المعجمي كثيراً في اتجاه تجاوز المرحلة التي كان المعجم يعتبر فيها «لائحة» تامة من الظواهر غير المطردة، «فيحدى التفلات الدالة في تصور البحث المعجمي الإقرار بأن الفصل بين النحو والمعجم فصل غير طبيعي، وأن منهج المعجم لا يتوجه بالضرورة»⁽¹⁷⁾ إلى دراسة قائمة من الكلمات تتضمن على جميع ما يتعلمه المجتمع اللغوي من مفردات، كما يدعى ذلك بعض اللغويين [...]. بل إن المفردات تفرز خصائص وأطراوات فرعية أو تامة تسكن من وضعيتها في طبقات عامة أو فرعية لها خصائص يمكن استغلالها من مبادئ عامة تضبط الملكة السامية العامة للإنسان، أو الملكة الخاصة بلغة من اللغات الطبيعية»⁽¹⁸⁾. وبذلك تم تفتيت وجهة النظر «البنيوية» القائلة إن المعجم ليس بنية ولكنه مجرد لائحة من الوحدات.⁽¹⁹⁾ فقد أجمع مختلف الانجذابات التوليدية منذ عمل شومسكي (1965) خاصة على أهمية بحث الأطراوات العامة أو الفرعية لطبقات المفردات، مما يجعل المعجم في جوهره نسق علائق نحوية ودلالية... الخ، لا يقل نسقاً عن باقي مكونات النحو.⁽²⁰⁾

(17) انظر عبد القادر الفاسي الفهري (1986) ص : 56.

(18) انظر عبد القادر الفاسي الفهري (1986) ص : 95.

(19) انظر عبد القادر الفاسي الفهري (1986) ص ص : 15 - 16.

وما يهمنا هنا بالدرجة الأولى أن المعجم من وجهة دلالية، يجب أن يكون مبنينا بشكل يمثل للعلاقات المتنوعة التي تربط بين مداخله، ويجب على النظرية المحجوبة مبدئياً أن تقدم وسائل لرصد كل أنواع العلاقات الدلالية المطردة، بما فيها علاقات التعدد الدلالي، أي لرصد العلاقات القائمة بين معاني وحدة معجمية معينة، ورصد العلاقات بين المعاني المتراكبة لوحدات معجمية مختلفة.⁽²⁰⁾

ويمكّنا في هذا الإطار أن نعتبر المعجم شبكة من المقول المتقاطعة المعيبة دلالياً، والتي تعكس التصنيفات التي نقيمها في تعاملنا مع التجربة، سواء تعلق الأمر بتصنيفات عامة كالتمييز بين الأشياء والأحداث، أو بتصنيفات خاصة كالتى نقيمها داخل حقول أكثر تخصيصاً مثل حقول الحيوان والمعنى والنبات والأدوات... الخ.

وقد ارتبط مفهوم المقول الدلالي، في صياغته لدى الهمبوليتيين الجدد أمثال ثرييه وفيجرير وأخرين، بتقييم مفردات اللغة إلى طبقات من الوحدات المعجمية، كل واحدة منها تحدد مجالاً تصورياً تتميز داخله مجالات فرعية، وتندل على هذه المجالات الفرعية مفردات من معجم اللغة، ويعتبر كل مجال فرعي تدل عليه مفردة معينة بتشابه معنى لهذه المفردة، واللغات المختلفة تعين مجموعات مختلفة من المجالات الفرعية داخل الفضاء التصوري، وتمكن المقارنة بينها على هذا الأساس متىما تمكّن المقارنة بين خرائط مختلفة لنفس المنطقة الجغرافية. ومن أمثلة هذه المجالات الفرعية، بالإضافة إلى ما سبق، حقول القرابة والألوان والصفات الثقافية والخصوص الأخلاقية.⁽²¹⁾

وقد ينت الأعمال التي اهتمت بالعلاقات المنطقية العامة المسكونة القائمة بين المقول الدلالية التي ينظمها معجم معين، ضرورة التمييز على الأقل بين ثلاثة علاقات حقولية رئيسية : علاقة تقوم على ضمن (inclusion) حقل لأخر أو لمجموعة أخرى من المقول، وعلاقة غير حقولية تتعلق بحالات تقاطع (intersection) بين حقول لا يتضمن الواحد منها الآخر، وعلاقة انقسام (disjunction) بين حقول غير متماسة. وعلى أساس مثل هذه العلاقات يتم رصد علاقات دلالية كالترادف والانفال والتعارض... الخ. وهي علاقات يتم رصدها عن طريق العقول الدلالية، ولا يمكن وصفها إلا بافتراض معجم قائم على هذه العقول.⁽²²⁾

20) انظر لميرير (1978) ص : 95.

21) انظر كاتر (1972) ص 347 - 346.

22) انظر من ذلك ملا : لا بيز (1928) ص . 218 وما بعده، وبوريك (1901) ص . 158 - 159.

إذن إذا خلصنا للأعمال التي قيم بها في مجال المقول الدلالي، لدى المنظرين الأوائل لهذه المقول، من زواياها التأملية، وجدنا أن النقص الرئيسي فيها يمكن في أنها تمت باستغلال عن الدراسة العامة للبنية التحورية للكلمات الطبيعية، وبكيفية يغلب عليها الحدس والتقريرية. لكن لا أحد يشك في أن هؤلاء المنظرين للمقول الدلالي قد أثاروا مشاكل دلالية هامة. ومن ثمة فإن أي مهتم بتطوير نظرية الأ纽اء التوليدية يجب أن يعمل على إبعاج أعمال هؤلاء في هذه النظرية.⁽²³⁾ وفي هذا السياق فإن إعادة بناء مفهوم المقول الدلالي داخل إطار النظرية الدلالية التأويلية التي تبنيها، تصبح نتيجة طبيعية لتصور بنية المعجم ومماجحة الظواهر الدلالية المعجمية داخل النظرية المذكورة. فبنية المدخل المعجمي نفسها، المخصصة بسمات صواتية، وتركيبية، ودلالية، تعكس في شفها الدلالي التصنيف الحقولي الذي ينظم الوحدة المعجمية المرتبطة بالمدخل المذكور. وبذلك فالقراءات الدلالية للمداخل المعجمية تمح بالاستباط التصنيفات العقولية لهذه المداخل التي تأخذ قراءات تتجلى في مجموعة من السمات الموافقة للمقول التي تتبعها إليها.

فإذا افترضنا بالنسبة لقراءة واحدة مثل : (أمراً) مصنفة سمات مثل : [شيء]، [محسوس]، [حي]، [إنسان]، [أنثى]، [راشد]، فإن ذلك يعني أن هذا الاسم مصنف في حقول منظمة للأشياء المحسوسة والحبة والإنسانية والمؤثثة والراشدة.

ويتضح عن هذا أن العقل الدلالي عبارة عن مجموعة من المداخل المعجمية التي تذكر قراءاتها في بعض السمات الرئيسية التي تشمل ما يسميه كاتر (1972) «البنية القاعدية»⁽²⁴⁾ العامة المعهددة للمقول، ويبيّن أن كل مدخل معجمي يرتبط بعقل فرعى داخل هذا المقول الدلالي العام.

فأفعال مثل (باع) و(اشترى) و(تاجر) و(بادل) و(أعطى) و(أخذ) و(اقترض) و(ورث) و(اكتفى)... الخ، ترتبط بعقل دلالي عام يتعلّق بعمليات انتقال الملكية. وإذا افترضنا قرائتين معجميتين لكل من (باع) و(اشترى) في مثل :

(6) باع زيد كتاباً لعمرو بدرهمين

(7) اشتري عمرو كتاباً من زيد بدرهمين

⁽²³⁾ انظر كاتر (1972) ص : 347.

⁽²⁴⁾ نصه : ن. ص.

أمكيناً أن نعتبر أنها يحدان حقل فرعياً داخل الحقل الدلالي العام لعمليات انتقال الملكية. لكن قراءتي (باع) و(اشترى) تشتراكان مع قراءات أفعال أخرى مثل (تاجر) و(أعطي) و(افتراض) و(أخذ) و(أكثرى)... الخ، في نفس البنية القاعدية العامة التي تميز حقل عمليات انتقال الملكية من حقول أخرى. ومن ثمة فإن هذه الأفعال الأخرى، التي يدل كل واحد منها على حقل فرعى داخل الحقل العام، يمكن أن تحدد عن طريق قراءات معجمية تختلف عن قراءتي (باع) و(اشترى) إلى حد، ولكن بكيفية تبقى معها البنية القاعدية لهذه القراءات سليمة.

مثال ذلك أن تعديل قراءتي (باع) و(اشترى) بأن يعذف منها الملحق الثاني، أي «بدرهمين»، في (6) و(7)، ينتج قراءتين معجميتين تخصمان عمليتين يتم بموجبهما انتقال الملكية من شخص إلى آخر دون أي شيء، مقابل هنا الانتقال، أي أنا نحصل على قراءتي (أعطي) في مقابل (باع) و(أخذ) في مقابل (اشترى)، في مثل :

(8) أعطي زيد كتاباً لعمرو

(9) أخذ عمرو كتاباً من زيد

ومن أمثلة التعديل الذي يمس سمات انتقائية، نجد مثلاً أنا إذ عوضنا السمة [مالا] في المفعول في قراءة (افتراض) المستعمل في (10)، بالسعة [محل للسكن]، فإننا نحصل على قراءة معجمية لفعل مثل (أكثرى)، كما هو مستعمل في (11) :

(10) افترض زيد درهماً من عمرو

(11) أكثرى زيد منزلًا من عمرو

فيتضح من هذه الأمثلة أن التعديلات المذكورة لا تمس البنية القاعدية للقراءات المعجمية الخاصة للتعديل،⁽²⁵⁾ وأن كل حقل دلالي يقوم على بنية قاعدية عامة تشارك فيها قراءات الوحدات التي ينتظمها هذا الحقل.

وبالإضافة إلى أن تصورنا للقراءات المعجمية والعلاقات القائمة بينها، يسمح باستخلاص مفهوم الحقول الدلالية بشكل طبيعي داخل التصور النظري العام، نذكر أيضاً بأن الصياغة التي حددها للمبادئ العلائقية الدلالية تفترض قيام المعجم على تصنيف المفردات إلى طبقات معجمية تستظمها حقول دلالية.⁽²⁶⁾

25. يمه من في : 347 - 150 .
26. نظر تحت الباقحة .

2.2 - القواعد الملاعقة

ترتبط الصياغة بالمعجم من وجهتين :

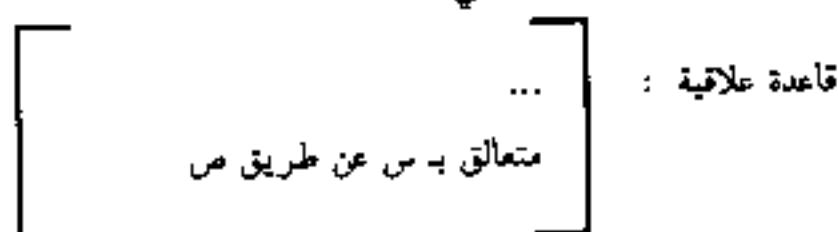
- إنها توافق الفرضية التي تعتبر أن المعجم شبكة من العقول الدلالية.
- إنها تتبع بقراءات إضافية بالنسبة لمجموع طبقات المداخل المعجمية، ومن ثمة يمكن تخصيص هذه القراءات باعتبارها حشوية.

فالبعد الكثائي : وعاء - محتوى مثلاً ينطبق (اختيارياً) على أي مدخل معجمي في حقل الأوعية، فيتبين بقراءة تخصص «المحتوى» (أو ينطبق في الاتجاه العاكس). ومن نعنة فإن مدخلاً معجماً واحداً يعبر عن قراءة «الوعاء» بالنسبة لوحدات مثل : (كأس)، (زجاجة)... الخ، يكفي للتبؤ بقراءة «المحتوى» على أساس البعد المذكور، وإنما كانت القراءة المتشتدة معجمة فإنها تأخذ مدخلاً منفصلاً في المعجم وترتبط بالقراءة الأولى عن طريق قاعدة علاقية. وبذلك فالمعجم لا يتضمن كل طبقات القراءات، سادام بعضها يمكن التبؤ به عن طريق الصياغة.

وما يهمنا هنا بالدرجة الأولى أن المباعد ترتبط بالمعجم بكيفية غير مباشرة، سادامت تقدم لائحة من المبادئ يمكن أن تعتمد其 القواعد الملاعقة لإقامة ترابطات بين المداخل.

بالإضافة إلى العلاقات الدلالية المعجمية التي يمكن رصدها على أساس العقول الدلالية للمداخل،⁽²⁷⁾ هناك علاقات دلالية مطردة يقيمها المتكلمون بين مداخل غير متصلة بعضها داخل شبكة العقول الدلالية في المعجم. ومثل هذه العلاقات يتم رصدها عن طريق القواعد الملاعقة المسندة إلى مداخل معجمية لربطها بمدخل آخر.

والصورة العامة للقاعدة الملاعقة، كما أشرنا سابقاً، هي :



أي أن القاعدة الملاعقة تسد إلى مدخل معجمي لربطه بمدخل آخر من، وتشير ص إلى المبدأ الذي يقيم العلاقة والذي يعتبر جزءاً من النظرية الدلالية.

⁽²⁷⁾ فيما أن المعجم متعدد تبعاً للحقول الدلالية، فان لا نحتاج إلى قاعدة علاقية لافسحة ترابط بين أزواج تربط بينها علاقات الانفعال (مشو - اختال)، والتراويف (أنت - ليث)، حبس - قعد، وانتكمال أو تضليل (الثاني - المذكر - مؤنث)، وتضاد أو التعارض المتدرج (كثير - قليل)، والتقابل (زوجة - زوج)، وعدمه التلاقي (مستاوي - أحضر)، انظر لابنر (1978)، وتوريليك (1981) ص 159 - 156.

وتوضح هذه الصورة كيف أن القواعد العلائقية يمكنها أن ترصد الترابط بين التمدد الدلالي المعجمي والتعدد الدلالي المشتق، مادامت هذه القواعد تورد نفس المباعد المسؤولة عن التمدد الدلالي المشتق، لإقامة علاقات التمدد الدلالي المعجمي بين المداخل المعجمية.

ومن الأمثلة التي توضح رصد القواعد العلائقية للترابط بين قراءات وحدة معجمية مبنية - فتقسم بذلك أساً لإيجاد تعريف للتمدد الدلالي وتبينه من المشترك اللغظي - نأخذ قراءات أفعال مثل : (عالج)، (هضم)، (نسج) كما نجدتها في :

- (12) أ) عالج زيد الجرح
- (ب) عالج زيد الفكرة الخاطئة
- (13) أ) هضم عمرو الأكلة
- (ب) هضم عمرو النظرية الجديدة
- (14) أ) نسج محمد الثوب
- (ب) نسج محمد الاتفاق

فالقراءات الأولى (أ) لهذه الأفعال، تخصصها باعتبارها أفعالاً محسوسة تتطبق على كيانات محسوسة. لكنها ت نوع في القراءات (ب) للدلالة على أفعال مجردة تتطبق على كيانات مجردة.⁽²⁸⁾

وبناء على ما سبق فإن المداخل المعجمية لهذه الأفعال المجردة ستتضمن قواعد علائقية تربطها بقراءاتها المحسوسة عن طريق المبعد الوارد، وهو هنا المبعد الاستعاري ١.

فمدخل عالج^٢ يتضمن القاعدة العلائقية التالية :

... متعلق بـ عالج ^١ عن طريق المبعد الاستعاري ١ والتحويل الدلالي ١ الذي يحذف السمة [محسوسة]	قاعدة علائقية :
--	-----------------

²⁸ انظر نعمل السابق.

وتدخل عضو يتضمن قاعدة علاقة مماثلة:

قواعد علاقية :

متالق بـ هضم عن طريق المبعد
الاستعاري 1 والتحويل الدلالي 1
الذي يحذف السمة (محروس)

و كذلك الأمر بالنسبة لمدخل نسخة 2 :

قواعد علاقية :

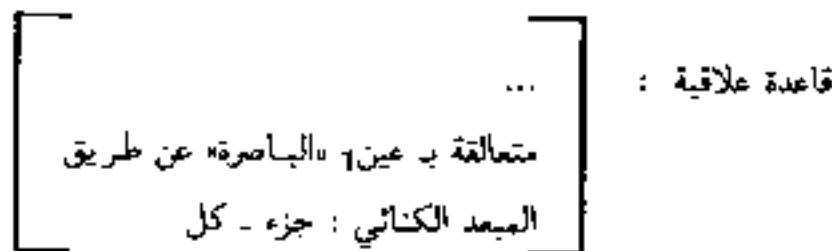
الاستعاري 1 والتحويل الدلالي 1
الذي يحذف الماء [محوس]

فالقواعد الملاعقة تخصص القراءات المجردة لمثل هذه الأفعال باعتبارها قراءات حشوية، مما دامت هذه القراءات يمكن التبؤ بها استناداً إلى القراءات المحسوسة والمبعد الاستثماري 1، وهذا يعني أن القراءة المجردة يمكن اشتراطها عن طريق المبعد الاستثماري 1 انطلاقاً من القراءة المحسوسة. وحينما تعمجم القراءة المجردة، فإن القاعدة الملاعقة تكون قد سجلت «تاريخ» اشتراطها. وهكذا لا نحتاج إلى اشتراط قراءة من جديد كلما وردت.⁽²⁹⁾

ومن الأمثلة التي توضح أثر القواعد العلائقية في حالة القراءات الممعجمة، مثال بعض قراءات (العين). إذ ترصد هذه القواعد العلاقة بين القراءة المصدر والقراءة المستقة الممعجمة. فقراءة (العين) بمعنى «المجاسوس» قراءة ممعجمة وتشكل مفردة تامة من مفردات المعجم العربي⁽³⁰⁾ ولكن مدخلها المعجمي يضمن قاعدة علائقية تعكس «تاريخ» اشتقاقها من

²⁹) هي اخبار ضد العوائد "علقابة تسلالات" من قرارات الوداد المعممية يطرح مشكل العد في القراءات "تي عبر مموجة من حيث هي كينونة، والقراءات التي تعتبر منتهى بالمعنى الذي يبق تغيره، ويبدو ان انس هذه الحجم - من شئوا

(العين) «الباصرة»، وذلك كالتالي :



ومن ثمة يمكن للتدخل المعجمي لقراءة وحدة معينة أن يحيل على مصدر هذه القراءة وعلى القاعدة (أو القواعد) التي تدخلت في اشتقاقها من هذا المصدر. وهذا النوع من المعلومات يشكل بالضبط جزءاً مما تقدمه القواعد العلاجية.

إن القاعدة العلاجية المسندة إلى مدخل معجمي معين، تعين إذن مدخلاً معجماً آخر متالقاً بالأول بكيفية مطردة، كما تعين المبدأ العلاجي الذي يقوم عليه الترابط المذكور. وبذلك فالقواعد العلاجية تحيل على نفس المجموعة من المبادئ العلاجية التي تتباينا بالنقل والتوسيعات الدلالية، فتقسم نتيجة ذلك الترابط المطلوب بين المبادئ المنتجة الخارجة عن المعجم، والترابطات الممجمعة.

فالمبدأ المتدخل في إبداع الاستعارة مثلاً يتم إيراده باعتباره جزءاً من المدخل المعجمي لقراءة المجازية. إذا أخذنا مثلاً كلمة مثل (نخلة) يمكننا أن نفترض في قراءتها المعجمية سمات مثل : [شيء]، [نبات] و [طويل]. لكن (نخلة) تردد أيضاً في سمات مجازية مثل :

(15) زيد نخلة

للدلالة على طول قامة زيد. ويتم الترابط المطلوب بين الناويتين عن طريق المبدأ الاستعاري 2 والتحويل الدلالي 2 الذي يحذف كل السمات التي تتضمن القراءة المعجمية لـ (نخلة)، باستثناء السمة [طويل] التي تميز النخلة في البنية التصورية من طبقات أخرى من النبات نسند إليها خصائص مخالفة.

وتفؤدي مفہولية هذه الصورة إلى معجمة قراءة (نخلة) التي تدل على شخص طويل القامة. وتكون وسيلة رصد هذا التماقى داخل المعجم بين القراءتين، قاعدة علاجية تسند إلى

المدخل المعجمي لـ (نخلة) «شخص طويل» تصاغ كالتالي :

...	قاعدة علائقية :
متعلقة بـ نخلة، منبات طويل، عن طريق المبعد الاستعارييج والتعمير الدلالي 2 الذي يحذف كل الماء من نخلة باستثناء السمة [طويل]	

وهكذا كلما كنا بصد حallet القراءات المجازية المعجمة، فإن القاعدة العلائقية تربط بين هذه القراءات والقراءات المصدر التي اشتقت منها. وبما أن هذه القاعدة العلائقية تحديد علاقة دلالية بين قراءتين مرتبطتين بصورة صواتية واحدة، فإننا تكون بصد حالة للتعمير الدلالي. فكلما كان المدخلان المعجميان المرتبطان بصورة صواتية واحدة متعاقبين عن طريق قاعدة علائقية، أمكن أن تعتبرهما قراءتين لوحدة معجمية متعددة الدلالة.⁽³¹⁾

إن القواعد العلائقية لا ترصد فقط العلاقات بين القراءات الوحدات المعجمية المتعددة الدلالة، ولكنها ترمد أيضاً العلاقات بين عناصر أزواج أخرى من المداخل سواء كانت هذه العناصر متعلقة صرفيًا أم لا. وذلك عندما تتضمن هذه العناصر معلومات دلالية مشتركة تعتبر معلومات حشوية. ومن ثمة فإن القواعد العلائقية تصل عمل قواعد العشو.

فكيفما كان التخصيص الدلالي لل فعل (كتب) مثلاً، فإن الاسم (كاتب) يتضمن نفس المعلومات باعتبارها جزءاً من قراءته، إذ (الكاتب) «من يكتب بحكم المهنة». وعلى هذا الأساس تسد قاعدة علائقية إلى مدخل (كاتب) تكون كالتالي :

...	قاعدة علائقية :
متعلق بـ كتبى عن طريق المبعد الثنائي : فعل - متعدد	

⁽³¹⁾ وانظر : تورينت (1981) ص 105 - 106.

وبذلك فإن القاعدة العلائقية تخص جزءاً من قراءة (كتاب) باعتباره حشوية، اعتماداً على علاقته المطردة بالفعل (كتب).

كما أن القواعد العلائقية تخص العلاقات الدلالية بين وحدات غير متعلقة صرفيًا، فالقراءة المعجمية لـ (مؤلف) مثلاً تتضمن قراءة (كتاب)، ما دام (المؤلف) يعني أساساً «الشخص الذي يُؤلف الكتاب». ومن ثمة أيضاً تند قاعدة علائقية إلى قراءة (المؤلف) تخص علاقته بقراءة (الكتاب) عن طريق المبعد الكنائي الوارد :

...	قاعدة علائقية :
متعالق بـ كتاب عن طريق المبعد	
الكنائي : منتج - متخرج	

والعلاقة الدلالية التي تربط هنا بين (المؤلف) و (الكتاب) هي نفس العلاقة التي تربط مثلاً بين (النساج) و (النسيج) :

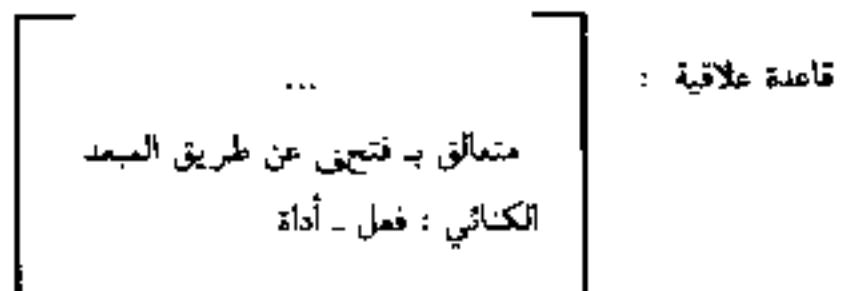
...	قاعدة علائقية :
متعالق بـ نسيج عن طريق المبعد	
الكنائي : منتج - متخرج	

فالزوج الأول (مؤلف . كتاب) يقيم علاقة دلالية صرفية، بينما يقيم الزوج الثاني (نساج - نسيج) بالإضافة إلى العلاقة الدلالية علاقة صرفية.
وكذلك الأمر بالنسبة لأزواج مثل :

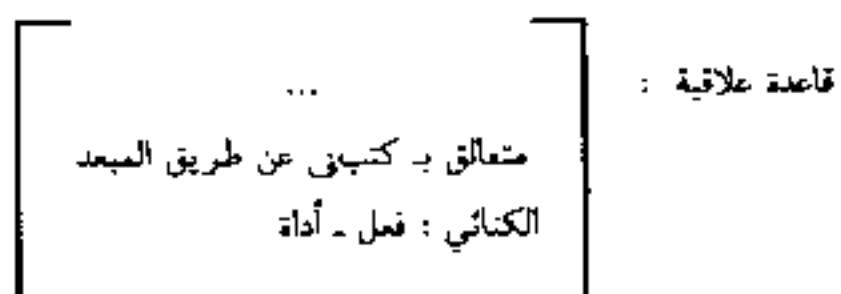
مفتاح	فتح
سيف	ساف
مسبار	مير
قلم	كتب

...

إذ نجد أن نفس العلاقة الدلالية الرابطة بين الفعل والأداة (تبعاً للمبعد الكثائي) : فعل - أداة) تربط بين عنصري كل زوج. ففي الأمثلة الثلاثة الأولى تعبّر القاعدة الملاقيّة عن علاقة دلالية بين وحدتين متعلقتين صرفيًا. مثل :



وفي المثال الآخر تعبّر القاعدة الملاقيّة عن علاقة دلالية بين عنصرين غير متعلقتين صرفيًا :



وفي كل حالة من الحالات المذكورة تخصّص القاعدة الملاقيّة بمحض الدلالية المترکزة بين العنصرين باعتبارها سمات حشوية .
والخلاصة أن القواعد العلاقيّة :

- تقيم ترابطات بين القراءات المجازية المعجمة، والقراءات المصدر. فتسمح بذلك بإقامة ترابط بين قراءات كل وحدة معجمية متعددة الدلالة.
- كما تخصّص المعلومات الحشوية في الترابطات القائمة سواء بين المداخل المعجمة المتعلقة صرفيًا، أو بين المداخل المعجمية غير المتعلقة صرفيًا.
وبذلك تسكننا القواعد العلاقيّة والمباعد من إيجاد وسيلة للبحث عن إقامة ترابط طبيعي بين الميليات الإبداعية لتوسيع المعنى ونقله من جهة، والعلامات المعجمية القاراءة من جهة أخرى. (32)

لقد رأينا إذن كيف أن إدخال القواعد العلائقية في المجمّع يمكن من إيجاد أساس دلالي لتحديد التعدد الدلالي المعجمي. فإذا كانت القواعد العلائقية تقيم ترابطًا بين كل المداخل المعجمية ذات القراءات المترابطة دلاليًا، فإننا نفترض في زوج من المداخل ينتمي إلى وحدة معجمية متعددة الدلالة، أن يكون عنصراً مترابطين عن طريق قاعدة علائقية، وأن تكون لهما نفس الصورة الصواتية. ومن ثمة تعرف الوحدة المعجمية المتعددة الدلالة باعتبارها مجموعة من المداخل المعجمية المتطابقة صواتياً، والمترابطة عن طريق قواعد علائقية.

فالتعدد الدلالي والمشترك اللغطي يرتبطان معاً بالتطابق الصواتي للمداخل المعجمية الواردة، ولكن التعدد الدلالي وحده يفترض في المداخل أن تكون مترابطة عن طريق قواعد علائقية. ويمكننا بناء على ذلك أن نعرف المشترك اللغطي باعتباره علاقة تربط بين مداخل معجمية مترابطة في تمثيلاتها الصواتية ولكنها غير مترابطة عن طريق قواعد علائقية، فال المشترك اللغطي علاقة صواتية وليس علاقة دلالية.

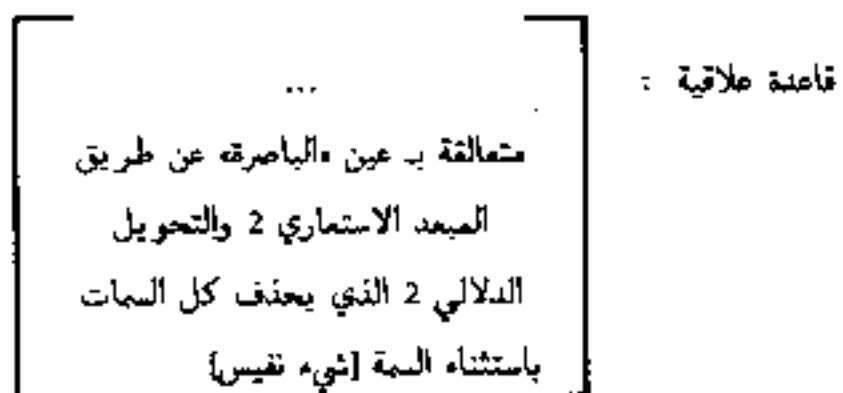
إن التعدد الدلالي إذن علاقة تربط بين مجموعة من المداخل المعجمية وليس مجموعة من القراءات داخل مدخل واحد، لأن القراءات المتمايزه يجب أن تظهر في مداخل معجمية منفصلة داخل حقول دلالية مختلفة في مجم قائم على العقول الدلالية. وبذلك فإن المجم لا يتضمن مداخل متفرعة (branching entries) من صنف مداخل كاتر وبوسطل (1964) مثلًا.

وفي المثال السابق المتعلق بوحدة متعددة الدلالة كـ(العين)، هناك قراءتان مترابطتان كما بينا ذلك أعلاه، فنظام قراءة العين «الباصرة» في مدخل معجمي صنف ضمن حقل العواص، بينما تظهر قراءة «الجاسوس» المشتقة في مدخل صنف ضمن حقل الأشخاص، وبذلك تكون بصد حقول متسايزتين، لكن قاعدة علائقية تقيم ترابطًا بين المدخلين. ومن ثمة وبالنظر إلى تطابقهما في التمثيل الصواتي، يعتبران قراءتين لوحدة معجمية متعددة الدلالة، وتتمثل (العين) قراءات أخرى من بينها قراءة «الشيء» التفيس.⁽³³⁾ فنظام هذه القراءة في مدخل معجمي صنف ضمن حقل الأشياء، وهي قراءة مترتبطة دلاليًا بقراءة العين «الباصرة»، أو أنها «مشبهة بالعين [الناظرة] لشرفها».⁽³⁴⁾ فنفترض أن هذا الترابط الدلالي قائم على المبعد

³³ نظر : المجمّع الوسيط : 647/2.

³⁴ نظر : المزهر للسيوطى : 375/1، وانظر الفصل الأول من هذا البحث.

الاستعاري 2، فتسند إلى مدخل هذه القراءة الثالثة للعنوان قاعدة علاقية مثل :



وبذلك تكون بصد ثلاثة مداخل معجمية تنتهي إلى حقول دلالية متمايزه، لكن هذه المداخل متراقبة عن طريق قواعد علاقية⁽³⁵⁾ وبما أنها بالإضافة إلى ذلك متطابقة على مستوى التمثيل الصواتي، فإنها مرتبطة بوحدة معجمية متعددة الدلالة. فالقواعد العلاقية، بحالتها على الصعيد، تمكن من تحديد العلاقات الدلالية داخل المعجم، وتحديد القراءات المتعددة للوحدات التي لو لا هذه القواعد لصنفت في المعجم في مداخل منفصلة لا رابط بينها أو في مداخل مركبة تضم كل القراءات. ومن هذه الوجهة فالقواعد العلاقية تقدم تبسيطًا ملحوظاً للمعجم.

3.2 - في الترابط بين المعجم والمشتقة

لقد انتهينا في فقرة سابقة (2.1 -) إلى أن هناك صلة وثيقة بين التعدد الدلالي المتنق المتعلق بتوسيع المعنى ونقله (نتيجة الانطباق المنتج للمباعد)، والتعدد الدلالي المعجمي المتعلق بالترابطات الدلالية المعجمية أصلًا، وإلى أن هذه الصلة الوثيقة تدعو إلى معالجة موحدة للتعددين الدلاليين داخل النظرية الدلالية. ويتم التوصل إلى هذه المعالجة الموحدة في الإطار الذي تنبأه، عن طريق المباعد والقواعد العلاقية. ونبني في هذه الفقرة ملاحظات إضافية تعزز هذا الاتجاه نحو معالجة موحدة لاستعمالات المعجازية وللعلاقات الدلالية القائمة بين المداخل المعجمية.

⁽³⁵⁾ وبذلك يعتبر التعدد الدلالي في المقاربة العقوية، ظهوراً لوحدة معجمية في حقول مختلفة، أي في صورة مداخل مختلفة حيث تقراءات مت والعلاقة عن طريق قواعد تتعلق بين وحدات تنتهي إلى حقول دلالية غير متداخلة. وانظر نوريك (1987)، ص. 167 - 168.

إن تاريخ التغير الدلالي المسلح في المعاجم هو في جزء كبير منه تاريخ الإبداع المجازي انطلاقاً من قراءات دلالية أصبحت معجمة، واتساع القراءات «الإنسانية» بالنسبة لوحدات مثل : فم («الزجاجة») ورجل («الطاولة»)... الخ، يوضح مثل هذه العمليات التي يجب أن تعالج بنفس الكيفية التي تعالج بها العلاقات الممجمعة، إذ يتطلب مقياس البساطة الإحالة على مبدأ واحد يرصد الاتساع الأصلي ويصف العلاقة القارة عندما تصبح القراءة المشتقة معجمة.

وتحتيبة لهذه الصيارات ووسائل رصدتها يمكن أن نعطي مضموناً محدداً لما يقال بقصد أن المعجم يمثل «فبراً حقيقية للمجازات الميتة». (36)

وفي ارتباط مع ما سبق، فإن المبادئ العاملة في العلاقات المعجمية تميل إلى العمل بالانطباق المنتج خارج المعجم، فانطلاقاً من الترابط المعجمي بين رجل «الإنسان» ورجل «الأثاث» مثلاً، أو بين رأس «الإنسان» ورأس «الجبل»... الخ، يمكن للتكلمين أن يؤولوا فم «الزجاجة» باعتباره مشتقاً من فم «الإنسان»، أو أن يوسعوا تمفصل «أعضاء الإنسان» إلى تمفصل «لغوي»... الخ. وبذلك يكون المعجم من هذه الوجهة بثابة سجل أو خزان للعلاقات الدلالية التي تعتبر قابلة بدورها للانطباق المنتج. ومن ثمة فاعتبارات البساطة تعلق استخدام نفس المجموعة من المبادئ في رصد العلاقات المعجمية وفي رصد الإبداع المجاري.

وهناك ملاحظة أخرى يستند إليها في إثبات النطابق بين العلاقات الممجمعة والعلاقات المولدة المشتقة، تقوم على القيود الانتقائية.

في أحدى عمليات التوسيع الاستعاري تقتضي حذف سمة من السمات الانتقائية كما هو الحال في انطباق بعيد الاستعاري ١. فتكون القراءات المعجمية المترافقية بنفس الكيفية مبرزة لنفس الاختلافات الانتقائية. فالفعل (ساغ) مثلاً يملك قراءة أولى تخصيص فعل «استيطان» عن طريق الفم» في مثل :

(16) ساغ زيد الطعام

يعنى «ابتلهه واستمرأه واستطابه». (37) فينتهي هذا الفعل بذلك مفعولات تتضمن سمة مثل [اغناء محسوس]. لكن له قراءة أخرى معجمة كذلك تخصيص فعل «استيطان ذهني»، ينتهي مفعولات تتضمن السمة [اغناء مجرد] ومن ثمة نحو :

(17) ساغ زيد الفكرة

16. انظر: نور يك (1981) ص : 118.

17. انظر: المعجم الوسيط : ٤٤٦٧.

وبناء على هذا التمودج فإننا ن نوع استعمال القراءة المحسوسة لفعل مثل (هضم)، فنحصل على مثل :

(18) هضم زيد الفكرة

فتشتق القراءة المعرفة لـ (هضم) عن طريق نفس المبعد الاستماري بعذف السمة [محوس]. ويبدو أن الأمر كذلك بالنسبة لجملة من الأفعال الأخرى التي تشي إلى نفس الطبقة المعجمية، فقول اليوم مثلاً :

(19) التهم عمرو الرواية

(20) ابتاع زيد الفكرة

تبعاً لإسناد خصائص المذاه المحسوس إلى الفناء الذهني المجرد، وقد يدعوا مثل هذه الظواهر إلى توسيع البحث في فرضيات تهم التحويلات الدلالية المعكنة أو المنتظرة الوقع، فالأنظمة التي رأيناها تكشف عن اطارات نقية تعبّر عن أنها إذا كانت بصدّ مجموعة من الوحدات ينتظمها حقل دلالي معين، فاستعملت وحدة منها أو أكثر في حقل دلالي آخر، فإن الوحدات الأخرى تكون بدورها قابلة للتوسيع والاستعمال في هذا الحقل الآخر.⁽³⁸⁾

وما يهمنا هنا أن التغير في الخصائص الانتقائية في (18) بالنسبة لـ (هضم)، موافق للتغير الحاصل بين قرامتي (ساع). وهذا يعني من جملة ما يعنيه، أن معالجة التعدد الدلالي المعجمي (في مثل قرامتي (ساع) وقراءات (عين)... الخ)، والتعدد الدلالي المشتق باعتبارهما ظاهرتين منفصلتين تماماً لا يصح بالتجاد وسيلة طبيعية لرصد التعميم المتعلق بكون التغير الدلالي هنا يؤثر في القيود الانتقائية بنفس الكيفية في الحالتين معاً، ولا يصح برصد عام لما أثبتناه سابقاً بخصوص كون النقول والتسعات الدلالية المنتجة تسللاً إلى أن تعكس - أو تتعدد تمودجاً - العلاقات التي تعبّر عنها القراءات الممعجمة.

إن الحالات المتوازية في التغيرات المتعلقة بالخصائص الانتقائية، يجب إذن أن لا تعالج بكيفية منفصلة داخل النظرية الدلالية، فالاترابطات الملاحظة بين التعدد الدلالي المعجمي والتعدد الدلالي المشتق تطلي معالجة موحدة لهما. وذلك في إطار محاولة بناء نظرية دلالية تمثل للبنية الدلالية للفة، وتستند إلى الواقعية النفسية، وتراعي اعتبارات البساطة في رصد الظواهر الدلالية. فالتمدد الدلالي المعجمي والتعدد الدلالي المشتق يجب أن يتم رصدهما عن

⁽³⁸⁾ وأصر : رور فرضية مثل هذه لدى نميري 1978: 11. بالنسبة لأمثلة تعبّر، مثل : ذاق، شم، أحس... الخ.

طريق نفس المجموعة من المبادئ.⁽³⁹⁾ ويتم ذلك هنا بالاعتماد على مجموعة المباعد التي ترصد على السواء التأويلات المتشتقة، والتعالقات الممعجمة عن طريق القواعد الملاقية. ونتهي هذا الفصل بعض ما يمكن استخلاصه مما سبق، من ملاحظات تهم مفهوم المعجمة (lexicalization).

وأول ما يمكن استخلاصه انطلاقاً من تصورنا للتوليد الدلالي وللمبادئ المتحكمة في ألياته، أن مفهوم المعجمة لن يكون ذا دلالة إلا إذا حدد في علاقته بالمعجم الذهني (mental lexicon) الذي يستبطنه المتكلم - الساع، وبالنموذج المعجمي الذي يبنيه اللسان لوحظ هذا الجزء من القدرة اللغوية.

ذلك لأن مفهوم المعجمة مت畢س قصداً بين هذين الاعتبارين، وهو في ذلك يعكس الالتباس المقصود لمفهومي «المعجم» و«النحو» في الأنماذج التوليدية.

فبعوض تأسيس هذا المفهوم على اعتبارات ترتبط بالدرجة الأولى، «باتشار» المولدات، و «شيوعها» و «توارثها في استعمالات المتكلمين»،⁽⁴⁰⁾ تتحدد المعجمة عموماً بالنظر إلى النموذج المعجمي على أساس ورود وحدة معجمية معينة في صورة معلومات صواتية دلالية وتركيبية، ضمن شبكة المداخل التي يفترض اللسان أنها تتضمن الوحدات المعجمية للفة معينة. فالمعجمة على هذا المستوى، «عملية» إيجاد كلمات « بالنسبة لمجموعات خاصة من الممات الدلالية [أو هي] «تعليق» محتوى دلالي معين، بكيفية تمكن من استعماله تركيبياً باعتباره وحدة تامة».⁽⁴¹⁾ وتعني المعجمة بالنظر إلى المعجم الذهني تخزين المتكلم لهذه الوحدة.

وعتماداً على افتراض القواعد الملاقية، يمكننا أن نصف عملية المعجمة في علاقتها بالمعجم الذهني لدى المتكلم، باعتبار هذا الأخير يفهم المعاني المتنقلة أو الموسعة (المولدة) للوحدات المتضمنة في معجمه الذهني، عن طريق مبادئ عامة تفترض أن من بينها المباعد التي توردها القواعد الملاقية للربط بين المداخل المعجمية، فمعجمة معنى جديد بالنسبة لصورة صواتية موجودة مسبقاً، يستلزم تخزين هذا المعنى باعتباره مدخلاً منفصلاً يصنف في حقل دلالي وارد، ووضع قاعدة علاقية تربطه بالمعنى المركزي عن طريق المبعد الذي

39. انظر: نوريك 1981 ص 131.

40. اهـ: تoccus دنك في تoccus شـ.

41. انظر: بيشـ 1981 ص 188.

يقتضيه اشتغال المعنى الجديد. فإذا كان المتكلم في اكتسابه لعلمة جديدة يتعرف علاقة بين مدخلين، فإنه يعيّنها بواسطة قاعدة تقيم ترابطها بينهما.⁽⁴²⁾ ويعكس هذا الترابط الذي تقيمه القواعد العلاقة في هذه الحالات، الصلة بين المعاني المخزنة في الذاكرة المعجمية والمعاني المولدة المنشقة انتلاقاً منها بواسطة نقل أو توسيع تسع بينهما علاقات مجاورة أو مشابهة. ففي حالة التوسيع الاستعارية مثلاً،⁽⁴³⁾ يتلزم الحكم المتعلق بكون الكلمة معينة يمكنها أن تعني شيئاً جديداً، تعرف المشابهة القائلة بين هذا الشيء والأشياء التي تم تعرفها سابقاً.⁽⁴⁴⁾ وهذا يعني أن «المعلومات الجديدة تخزن بناء على علاقتها بالمعلومات القديمة».⁽⁴⁵⁾ ويمكننا أخيراً أن نعم ما يقوله ميلر (1979) بشأن الاستعارية،⁽⁴⁶⁾ على التوسيع الدلالي عموماً، فنعتبر بعده، أنه إذا كان نظام الذاكرة فيما يخص معاني الكلمات، قد أصبح يشكل بؤرة لكثير من الدراسات والأبحاث النفسية، فإن أحد الجوانب المثيرة في التوسيع الدلالي - بالنسبة للباحث في علم النفس المعرفي - أنه يمكن أن يساهم في فهم أحسن للذاكرة المعجمية.

42 انظر نوريلك (1981) ص 110 - 109 - 120، الذي يلاحظ أن سرعة معجمة معنى سأقى معين لوحدة معينة لدى المتكلم - السنج، و«مسئولة» التي تتم بها هذه العملية. ترتبطان أنها بمعامل مختلفة من ضمنها درجة ورود الوحدة بالمعنى المقصود في تجربة المتكلم - النساج، ودرجة علاقة هذا المعنى بالمعنى المعجمة للوحدة المذكورة، وملاحة الوسائل المتاحة للتعبير عن نفس المعنى «الجغرافي» في سياقه الذهني.

43 انظر : المعددين الاستعاريين 1 و 2.

44 انظر - ميلر (1979) ص 245.

45 انظر : مورو (1985) Mento ص 348.

46 انظر : ميلر (1979) ص 245.

خاتمة

لقد انصب اهتمامنا على رصد بعض التضاعيا الأساسية النظرية والتمثيلية التي يثيرها التوليد الدلالي، وذلك انطلاقاً من أن أية نظرية دلالية كافية يجب أن تقدم افتراضات تجيب عن الأسئلة التي تطرحها على اللانـي ظواهر التوليد باعتباره «حركة تجديد دائمة تبـدـلـ النـظـفـ المـعـهـودـ والمـعـنـىـ المـتـنـاولـ لـتـبـدـلـ النـظـفـ الجـدـدـيـ أوـ تـوـلـدـ مـعـانـيـ النـظـفـ المـعـهـودـ، حـرـكـةـ تـحـطـمـ النـاكـرـةـ الـغـوـيـةـ لـتـجـدـدـ التـبـيـبـ، وـتـحـطـمـ النـاكـرـةـ التـقـافـيـةـ (فيـ اللـغـةـ) لـتـجـدـدـ التـقـافـةـ، حـرـكـةـ آـنـيـةـ دـالـمـةـ تـعـيـدـ النـظـرـ فيـ الـحـقـوـلـ الـدـلـالـيـةـ وـتـكـوـيـنـهاـ وـتـقـطـعـيـمـهاـ، وـفـيـ ذـاـتـ الـآنـ تـخـصـصـ الـمـفـرـدـةـ الـتـيـ تـعـدـتـ مـعـانـيـهـ، وـتـوـسـعـ الـمـعـنـىـ الـوـاحـدـ إـلـىـ الـمـعـنـىـ الـمـتـعـدـ...»⁽¹⁾

وقد رأينا أن اللغوين القيمهـ (انظر الفصل الأول) تعاملوا مع جانب من هذه الظواهر من خلال إثباتهم لمجموعة من العلاقات المجازية خاصة، فصل فيها «البيانيون» بالدرجة الأولى. لكن إثباتهم يقيـتـ فيـ حدودـ الـمـلاـحظـةـ وـالتـقـرـيبـ، وـلـمـ تـكـنـ لـتـصـاغـ فـيـ صـورـةـ فـرـضـيـاتـ يـمـكـنـ اـسـتـبـاطـهـاـ مـنـ نـظـرـيـةـ دـلـالـيـةـ وـاضـحةـ. فـقـدـ اـعـتـبـرـوـاـ مـثـلـاـ أـنـ الـمـشـابـهـ، فـيـ حـالـةـ الـاسـتـعـارـةـ، فـاـقـصـةـ بـيـنـ عـنـصـرـيـ التـشـبـهـ، وـلـكـنـهـ لـمـ يـقـدـمـواـ آـيـةـ وـسـيـلـةـ وـاضـحةـ تـمـكـنـ مـنـ مـعـرـفـةـ مـاـ تـقـومـ عـلـيـهـ الـمـشـابـهـ. فـرـغـمـ قـوـلـهـ إـنـ فـيـ مـثـلـ : «زـيـدـ أـسـدـ»ـ اـسـتـعـارـةـ، لـأـنـ (زـيـدـ)ـ وـ (أـسـدـ)ـ يـتـصـفـانـ بـهـ الشـجـاعـةـ»ـ مـاـ سـعـيـ بـهـ باـسـتـعـارـةـ (أـسـدـ)ـ لـ(زـيـدـ)ـ بـجـامـعـ «الـشـجـاعـةـ»ـ، فـإـنـاـ لـاـ نـعـرـفـ بـأـيـةـ وـسـيـلـةـ تـقـنـيـةـ (الـشـجـاعـةـ)ـ باـعـتـارـهـاـ الصـفـةـ الـتـيـ يـتـشـابـهـ فـيـهاـ (زـيـدـ)ـ وـ (أـسـدـ)ـ. وـهـذـاـ يـذـكـرـنـاـ بـالـمـقـارـنـةـ الـتـيـ يـقـيمـهـاـ شـوـمـسـكـيـ فـيـ عـدـدـ مـنـ كـتـابـاتـهـ بـيـنـ الـأـنـعـاءـ الـقـلـيـدـيـةـ عـمـومـاـ وـالـأـنـعـاءـ الـتـوـلـيدـيـةـ. فـيـعـتـبـرـ أـنـ الـأـنـعـاءـ الـقـلـيـدـيـةـ الـمـتـسـمـةـ بـعـدـ الـوـضـوحـ طـمـوـحةـ فـيـ أـهـدـائـهـ أـكـثـرـ مـنـ

(1) انظر : الثاني الفوري (1985) ج : 2، ص : 193.

الأنهاء التوليدية، ولكن الأهم أن تذكر أن أبه نحو تقليدي وأتمه إنما يعتمد بكيفية جوهرية على حدس مستعمل اللغة وذكائه، فيتضرر من هذا المستعمل أن يتخلص الاستنتاجات السليمة انطلاقاً من عدد من الأمثلة والإياعات التي يخدمها النحو، وهو بذلك إنما يطمس طبيعة القدرة اللغوية لدى المستعمل عوض الكشف عنها.⁽²⁾

وهذا بالإضافة إلى ما لا حظناه بقصد القدماء في نيلهم إلى تصور محافظ للإبداع في اللغة والتسع في معانيها متشبعين بالمنقول من التراكيب المجازية والتسعات الدلالية كما أوضحنا ذلك لدى البيانين وتعاد الأدب خاصة الذين فرضاً في ثورتهم مع الإنجازات اللغوية لدى الشعراء والكتاب. ويصح هذا الأمر كذلك بالنسبة للقويين وأصحاب المعاجم، ويعبر عن «فقدان الاتصال بين واصف اللغة (أي المعجمي أو اللغوي) ومتكلمه». «لقد رفض المتأخرون من القدماء [...] أن يأخذوا اللغة من أفواه معاصرיהם من المولدين والمحديثين، وأنكرروا وجود «متكلم» لهذه اللغة، وبذلك يكونون مخالفين لمقدمتهم في تحديد المصدر الأول للغة، فهم حولوا المصدر من شيء، هي وغنى، وهو المتكلم، إلى شيء، سكوني ومحدود، وهو المتن، ثم إنهم لم ينظروا في حال اللغة المتبعة عند معاصرיהם بدعوى أنها لا يمكن أن تكون حجة. وهنال الخطأ في التصور متلازمان، ولا يمكن أن تقوم دراسة جدية للغة العربية إلا بتجاوزهما».⁽³⁾

وما قبل بقصد القدماء يصح في معظمه بقصد المحديثين من العرب الذين غالب على تعاملهم مع ظواهر التوليد الدلالي الطابع المعياري وعدم الاستفادة النسقية من العلاقات المجازية التي أثبتهما القدماء.

إن النظرية الدلالية أمام ظواهر التوليد الدلالي، تجد نفسها يازاء اختيارين :

1 - إما الإعلان عن عدم إمكان العزل مبدئياً⁽⁴⁾

2 - أو محاولة إيجاد مبادئ عامة لها دور في ضبط هذه الظواهر

ولقد حاولنا تبني الاختيار الثاني فكان ذلك انطلاقاً من الاستدلال على ضرورة إغفاء النظرية الدلالية بمجموعة من المبادئ العلاقة الدلالية الاستعارية والكتانية، في إطار تصور يعالق بين البنيات الدلالية والبنيات التصورية، ويؤكد عمل المجاز ليس في اللغة فحسب وإنما في الفكر والنشاط العملي للإنسان، كما يؤكد بخلاف التصورات التقليدية والشائعة

(2) انظر : ليفين (1979) ص 127 - 128. وروفي (1967) ص 63.

(3) انظر : الفليو الفوري (1990) ص 19 - 20.

(4) انظر : لا ينز (1981) ص 47.

إبداعية المجاز التي لا ترتبط بتغير معانٍ الكلمات فحسب وإنما ترتبط كذلك بتغير اعتقاداتنا وإحساساتنا اتجاه الأشياء التي تحيل علينا الكلمات.⁽⁵⁾

وقد مكّنا إغناه النظرية بالمباعد من رصد جانب مهم من التراكيب الدلالية المولدة بصورة واضحة، ومن تغيير تحديد الشذوذ الدلالي (كما صيغ في عدد من النصائح من بينها نموذج كاتر (1972) الذي أصبح يعتمد بناء على عمل قواعد الاستفاضة والمباعد، وذلك انسجاماً مع العدل النفي لدى المتكلمين إلى محاولة تأويل التراكيب الدلالية بكيفية ملائمة مهما بدت هذه التراكيب شاذة للوهلة الأولى.

كما مكّنا هنا الإغناه بالإضافة إلى افتراض قواعد علاقة في المعجم، من رصد التعالق بين المعاني السياقية للموحدات ومعانٍها الممعجمة على طريق إقامة ترابط طبيعي بين التوسعات الدلالية والتعالقات الممعجمة. فمادام التأويل المجازي لكلمة معينة يمكنه أن يعتبر توسيعاً دلائياً للمعنى النووي للكلمة، فيكون من الضروري أن نبحث عن التوافقات بين الاطرادات الممعجمة والتآويلات المجازية. وإذا كان المجاز غالباً ما يقتضي إبراز المعنى الموضع على حساب المعنى النووي لكلمة معينة فإن اللسانى يجب أن يتم بالكيفية التي تحصل بها مثل هذه المعاني الموسعة.⁽⁶⁾

ومن النتائج التي مكّنا إغناه النظرية الدلالية بالمباعد والقواعد العلاقة من الاستدلال عليها، إمكانية معالجة «اللغة المجازية» بنفس الأدوات التي تعالج بها «اللغة غير المجازية»، إذفترض أن أية نظرية للمجاز، ومن ثمة للتوليد الدلالي، باعتبارها جزءاً من نظرية لغوية عامة، يجب أن تفترض أن المتكلم حين يستخدم المجاز، يوظف نفس «الأدوات» اللغوية التي يوظفها في الاستعمالات اللغوية غير المجازية.⁽⁷⁾

ومن ثمة فإن أية نظرية نسبية للمجاز، يجب أن تحاول من جهة رصد فهم اللغة المجازية بنفس الوسائل التي تستعملها لرصد فهم اللغة غير المجازية، ويجب أن تحاول من جهة ثانية، أن تكشف عما يجب أن يكون عليه الفهم «الحقيقي»، إذا كان الفهم المجازي يفسر على أساسه. ويستلزم هذان المدفان معاً انتباً يجب أن توسع نظرياتنا لفهم «الحقيقي» حتى تكون قوية بما فيه الكفاية لرصد الفهم المجازي.⁽⁸⁾

15. انظر: مير (1979) ص: 247.

16. نفسه، نـ. صـ.

17. انظر: ديتريوز (1971) ص: 76.

18. انظر: ميلر (1979) ص: 247.

وأخيراً فإننا لا نزعم أن مجموعة المصادر التي مصنفها كافية، ولا تنفي إمكان إغفالها أو تقليلها إلى مساعد أعم أو ترجمتها إلى نساج أكثى. ولكننا نعتبر أننا حاولنا مخلصين مساهمة متواضعة في إتاحة السبيل نحو تحقيق جزء مما يطمح إليه دارس الدلالة عموماً والدلالة المعجمية خصوصاً وهو رصد بعض مشاكل الإبداع اللغوي باعتباره خصيصة جوهرية للقدرة اللغوية، والتبنّى بالإمكانات التوليدية التي تسمح بها اللغات الطبيعية على هذا المستوى، فلا يكفي بالنسبة لبعض الدلالات مثلاً أن تقول إنها غير موجودة وإنما فلا يمكنها أن توجد، بل يجب أن نبين أن هناك فارقاً كبيراً بين معنى معجمي يمكنه أن يوجد لكنه غير متحقق في لغة معينة، ومعنى معجمي متصور لا يوجد ولا يمكنه أن يوجد. وهذا يعني في جزء منه على الأقل الحاجة إلى نظرية دلالية كافية تقدم لمن يريد تخصيص معجم لغة معينة، الوسائل التي تمكنه من معرفة الإمكانيات الدلالية القابلة للتحقق في هذه اللغة، والإمكانات غير القابلة لذلك.⁽⁹⁾

ولئن كانت معرفة المعجم تقتضي فيما تقتضيه معرفة الناكرة القديمة، فإن من أهم ما يشغل بال المعجمي إمكان تجديد هذه الناكرة، وكذلك وجود فاكرة لا تلقن.⁽¹⁰⁾

9) انظر : كارتر (1976) ص ص : 113 - 114.

10) انظر : الفاسي الشهري (1986) ص : 184.

المراجع العربية

- آل ياسين، محمد حسين (1980) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- الأمدي، أبو القاسم الموازنة بين أبي حام والمحترى، طبعة عيسى الدين عبد الحميد.
- الأمدي، سيف الدين الإحکام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980.
- أبو زيد، نصر حامد (1982) الاجياء العقلية في التفسير، دراسة في قضية الجاز في القرآن عند المحتولة دار التوبي للطباعة والنشر، بيروت.
- أبو الفرج، محمد أحد (1966) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية.
- الأصمعي كتاب الأضداد، ضمن : ثلاثة كتب في الأضداد، نشرها أوفرت هنر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن يعيش شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قبلاوة، المكتبة العربية بحلب، 1973.
- ابن الأثري، أبو بكر الأضداد، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الكويت 1960.
- ابن الكيت إصلاح المنطق، تحقيق محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بصر، الطبعة الثانية 1956.
- ابن رشيق الصدقة، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى 1907.
- أنس إبراهيم (1963) دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الأخضر غزال، أحد (1977) المنهجية العامة للتعریف المواكب، معهد الدراسات والأبحاث للتربية، الرباط.
- البصري، أبو الحسين محمد كتاب المعتقد في أصول الفقه، تحقيق عبد حميد الله ومحمد بكير وحسن حنفي، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1964.
- الباحث الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البافى الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى 1943.
- الجنيدى، خليفة (1974) نحو عربية أفضل، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- المرجاني، عبد القاهر أمرار البلاغة، مطبعة عيسى البافى الحلبي الطبعة الثالثة 1939.
- دلائل الإعجاز، مطبعة النار.
- المرجاني، القاضي الوساطة بين المتنبي وخصوصه، مطبعة الحلبي، القاهرة 1952.

- الداية، فايز (1978) الجوانب الدلالية في تقد الشعر في القرن الرابع المجريه دار الملاج للطباعة والنشر، دمشق.
- الهلاي، عبد تقي الدين (1978) تقويم اللسانين، لكتب التعليمي السعودي بالغرب، الزعيري أساس البلاغة، بار الكتب 1923.
- حاج، أحمد عبد الرحمن (1983) عوامل التطور اللغوي، دار الأنجل، بيروت.
- حسين، محمد الحضر (1934) المجاز والتقل وأثرها في حياة اللغة العربية، ضمن مجلة جمع اللغة العربية الملكي الجزء الأول، الطبيعة الأميرية، بولاق، مصر.
- حسان، عام (1981) الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- اليازجي، إبراهيم لغة الجرائد، المكتبة المحمدية التجارية، مصر.
- المراجعي، أحمد مصطفى علوم البلاغة، المكتبة المحمدية التجارية، مصر.
- مصطفى، إبراهيم وأخرون للمجمع الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المسدي، عبد السلام (1981) اللسانيات وعلم المصطلح العربي، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، (بحث مصور).
- النفي، عبد القادر (1947) كتاب الاشتغال والتعمير، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر.
- الجتاني، أبو حاتم كتاب الأضداد، ضمن مجموعة هنف.
- السيوطني، جلال الدين المزهري، بعنابة عبد جاد المولى وعلى البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، الإتقان في علوم القرآن، مصطفى البافى الحلبي.
- إنعام الدراسة، حاشية على مفتاح العلوم للسكاكى.
- السكاكى مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية.
- عبد الجبار، القاضى أبو الحسن المخفى في أبواب التوحيد والعدل، الجزء الخامس : الفرق غير الإسلامية، تحقيق محمود محمد الحضرى 1965.
- عبد الجليل، عبد بدري (1980) المجاز وأثره في النرس اللغوى، دار النهضة العربية، بيروت.
- عبد التواب، رمضان (1967) لحن العامة والتتطور اللغوى، دار المعارف.
- العلوى، يحيى بن حزة الطراز المتخصص لأمور البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المتنطف القاهرة 1914.
- عمارة، محمد (1972) المعرفة ومشكلة الحقيقة الإنسانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ال العسكري، أبو هلال الصناعتين، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- القاسى الفهري، عبد القادر (1985) اللسانيات ولغة العربية، دار توپقال للنشر.
- القاسى الفهري، عبد القادر (1986) المعجم العربي، غاذج تخليلية جديدة، دار توپقال للنشر.
- فاخوري، عادل (1985) علم الدلالة عند العرب، دار الطيبة، بيروت.
- الصولي، أبو بكر أخبار أبي عام، طبعة القاهرة، مصر.

- الصادي، محمد المنجي (1980) التعریف وتنسیقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الرماني، أبو الحسن النکت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله أحمد وعبد زغول سلام، دار المعارف 1968.
- الشوکاتی، محمد بن علي إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- الشافعی، الشیخ أحمد بن قاسم شرح على شرح جلال الدين الشافعی على «الورقات في الأصول» للجوینی، هامش على إرشاد الفحول للشوکاتی.
- الخطابی، أبو سليمان بیان إعجاز القرآن، ضمن ثلاثة رسائل في إعجاز القرآن، دار المعارف.
- خلیل، حلمی (1985) المولد في العربية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية.
- الغزالی، أبو حامد تہافت الفلسفۃ، دار المعارف، القاهرة.



المراجع الأجنبية

- BASTUJI, J. (1974) : Aspects de la néologie sémantique, dans *Langages* 36.
- BASTUJI, J. et Als (1979) : *Néologie et lexicologie*, Larousse, Paris.
- BICKERTON, D. (1969) : Prolégomènes à une théorie linguistique de la métaphore ; trad. franç. partielle (de l'anglais), dans : Delas, D. (1978).
- CARLSON, G.N. (1985) : Review of Jackendoff (1983), *Linguistics and Philosophy*, 8, 4.
- CARTER, R. (1976) : A propos du traitement des contraintes sémantiques, *Langue française* 30.
- CHOMSKY, N. (1965) : *Aspects de la théorie syntaxique*, trad. franç. de J. — C. Milner, Seuil (1971), Paris.
- CHOMSKY, N. (1977) : *Dialogues avec Mitsou Ronat*, Flammarion, Paris.
- COHEN, D. (1970) : *Etudes de linguistique sémitique et arabe*, Mouton.
- Communications* 16, (1970).
- CORBIN, D. (1980) : Compétence lexicale et compétence syntaxique, *Modèles linguistiques II*, 2, Presses Univ. de Lille.
- CORBIN, P. (1982) : Le monde étrange des dictionnaires (3) : La faisselle et autres contes, Scories sur le changement lexical, *Modèles linguistiques IV*, 1, Pr. Univ. de Lille.
- DELAS, D. (1978) : La grammaire générative rencontre la figure, *Langages* 51.
- DUBOIS, J. et Als. (1982) : *Rhétorique générale*, Seuil, Paris.
- ECO, U. (1976) : *A theory of semiotics*, Indiana Univ. Press.
- ECO, U. (1980) : PEIRCE et la sémantique contemporaine, dans : *Langages* 58.
- EVENS, M. W. et Als. (1980) : *lexical — Semantic relations : A comparative survey*, Linguistic Research INC.
- FASSI FEHRI, A. (1982) : *Linguistique arabe : forme et interprétation*, Publications de la fac. lettres, Rabat.
- FAUCONNIER, G. (1984) : *Espaces mentaux*, Minuit, Paris.
- FILLMORE, CH. J. (1968) : The case for case, in : Bach and Harms (1968) : *Universals in linguistic theory*, Holt, Rinehard and Winston, INC.
- GARY-PRIEUR, M. — N. (1976 a) : Sémantique et créativité du langage, Dans : *Méthodes en grammaire française*, Chevalier, J. — C. et Gross, M. (éds), Klincksieck, Paris.
- GARY-PRIEUR, M. — N. (1976b) : Deboiser et déboutonner : Remarques sur la construction du sens des verbes dérivés par : dé —, Dans : *Grammaire transformationnelle : syntaxe et lexique*, Chevalier, J. C. (éd.), PUL.
- GUILBERT, L. (1975) : *La créativité lexicale*, Larousse, Paris.

- GUILBERT, L. et Als. (1974) : La néologie lexicale, *Langages* 36.
- GUIRAUD, P. (1975) : *La sémantique*, Presses Univ. de France.
- HALLE, M., BRESNAN, J. and MILLER, G. (eds.) (1978) : *Linguistic Theory and Psychological Reality*, Cambridge, Mass : M.T.T Press.
- HAMZAOUTI, R. (1975) : *L'académie de langue arabe du Caire : Histoire et Œuvre*, Pub. de l'Univ. de Tunis.
- HOLTON, G. (1981) : *L'imagination scientifique*, Gallimard, Paris.
- JACKENDOFF, R. (1972) : *Semantic interpretation in Generative Grammar*, Cambridge Mass. : M.I.T Press.
- JACKENDOFF, R. (1975) : Régularités morphologiques et sémantiques dans le lexique, Trad. franç. par Ronat, M., dans : *Langue, théorie générative étendue*, Hermann (1977), Paris.
- JACKENDOFF, R. (1978) : Grammar as Evidence for Conceptual Structure, in : Halle, M. and als. (1978) : *Linguistic theory and Psychological reality*, M.I.T Press.
- JACKENDOFF, R. (1983) : *Semantics and Cognition*, M.I.T Press.
- JACKENDOFF, R. (1985) : Information is in the mind of the beholder, *Linguistics and Philosophy*, 8.1.
- JAKOBSON, R. (1963) : Deux aspects du langage et deux types d'aphasies, dans : *Essais de linguistique générale*, trad. franç. de Ruwet, N., Minuit, Paris.
- KATZ, J.J. (1964) : Semi-sentences, in : Fodor, J.A. and Katz, J. (eds.) : *The structure of language Readings in the philosophy of language*, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, Inc.
- KATZ, J.J. (1972) : *Semantic theory*, Harper and Row, Publishers.
- KATZ, J.J. et POSTAL, P.M. (1964) : *Théorie globale des descriptions linguistiques*, trad. franç. de Pollock, J.Y., Mame, 1973, Paris.
- LAKOFF, G. and JOHNSON, M. (1980) : *Metaphors we live by*, Univ. of Chicago Press.
- LEECH, G. (1981) : *Semantics*, Penguin Books, Second ed. revised and Updated.
- LEHRER, A. (1978) : Structures of the lexicon and transfer of meaning, *Lingua* 45.
- LEVIN, S.R. (1977) : *The Semantics of Metaphor*, The Johns Hopkins Univ. Press.
- LEVIN, S.R. (1979) : Standard approaches to Metaphor and a proposal for Literary metaphor, in : Ortony, A. (ed.) (1979) : *Metaphor and thought* ;, Cambridge Univ. Press.
- LYONS, J. (1978) : *Éléments de sémantique*, trad. franç. de Durand, J., Larousse, Paris.
- LYONS, J. (1980) : *Sémantique linguistique*, trad. franç. de Durand, J. et Boulonnais, D., Larousse, Paris.
- LYONS, J. (1980) : *Language, meaning and context*, Fontana Paperbacks.
- MATTHEWS, R. (1971) : A propos d'une « théorie linguistique » de la métaphore, trad. franç. partielle dans : Delas, D. (1978).
- MCCAULEY, J.D. (1968) : The role of semantics in a grammar, in : Bach and Harms (eds.).
- MEREU, L. (1985) : Is there such a thing as a lexicon in models of linguistic comprehension ? in : Hogbenbrouwers, G., Seuren, P., and Weijters, A. (eds.). (1985) : *Meaning and the lexicon*, Foris Publications.
- MILLER, G.A. (1978) : Semantic relations among words, in : Halle, M. and als. (eds.).
- MILLER, G.A. (1979) : Images and Models, Similes and Metaphors, in Ortony, A. (ed.).
- MILLER, G.A. and JOHNSON – LAIRD, P.N. (1976) : *Language and perception*, Cambridge, Mass : Harvard Univ. Press.
- MOLINO, J. et Als. (1979) : Présentation : Problèmes de la métaphore, *Langages* 54.
- MURPHY, G.L. and MEDIN, D.L. (1985) : The role of theories in conceptual Coherence, *Psychological Review*, 92. 3.

- NORRICK, N.R. (1981) : *Semiotic principles in Semantic theory*, John Benjamins B.V.
- ORTONY, A. (ed.) (1979) : *Metaphor and thought*, Cambridge Univ. Press.
- ORTONY, A. (1979 a) : Metaphor : A multidimensional problem, in : Ortony, A. (ed.).
- ORTONY, A. (1979) : The role of Similarity in similes and metaphors, in : Ortony, A. (ed.).
- OTERO, C. – P. (1977) : Définition de la grammaire et jugement du locuteur : de la psychologie à la sociologie du langage, Trad. franç. par Ronat, M, Dans : *Théorie générative étendue*, hermann, Paris.
- PARTEE, B.H. (1979) : Semantics – Mathematics or Psychology ?, in : Bäuerle, Egli and Stechow (eds.) : *Semantics from Different Points of View*, Springer – Verlag.
- RUWET, N. (1967) : *Introduction à la Grammaire générative*, Pion, Paris.
- RUWET, N. (1972) : A propos d'une classe de verbes « psychologiques », dans : Ruwet, N. : *Théorie syntaxique et syntaxe du français*, seuil, Paris.
- SADOCK, J.M. (1979) : Figurative Speech and Linguistics, in : Ortony, A. (ed.).
- SCHWARTZ, CH. (1979) : Réparer – Reparieren. A contrastive Study, in : Bäuerle, Egli and Stechow (eds.) (1979) : *Semantics from Different Points of View*, Springer – Verlag.
- SCOTT, J.E. (1982) : Vivid language and language change, in : AHLQVIST, A. (ed.) : *Papers on historical linguistics*, John Benjamins publishing compagny.
- THOMAS, J. – J. (1978) : Théorie générative et poétique littéraire, *Langages* 51.
- ULLMANN, S. (1962) : *Semantics, an introduction to the Science of Meaning*, Basil Blackwell.
- VERBRUGGE, R.R. (1977) : Resemblances in language and perception, in : Shaw, R. and Bransford, J. (eds.) (1977) : *Perceiving, Acting, And Knowing. Toward an Ecological Psychology*, Lawrence Erlbaum Associates, INC.
- WEINREICH, U. (1966) : Explorations in Semantic theory, in : Steinberg, D. and Jakobovits, A. (eds.) (1971) : *Semantics : An interdisciplinary Reader in philosophy, linguistics, and psychology*, cambridge Univ. Press.

فهرس

5	مقدمة
11	الفصل الأول : اللغويون القدماء والتوليد الدلالي
14	1. المشترك اللفظي
16	2. الأضداد
19	3. المجاز
22	4. العلاقات المجازية والتوليد
35	الفصل الثاني : التوليد عند المحدثين من العرب
35	1. التراكيب المولدة ومعيارية التناول
39	2. التصور القاموسي
45	3. المعاني و«التغيرات الخارجية»
49	4. استنتاجات
51	5. في إجرائية المقولات «البيانية»
55	الفصل الثالث : آليات التوليد الدلالي
57	1. التراكيب المجازية وإمكانات التأويل
71	2. العلاقات المعجمية الدلالية
87	3. خاتمة

الفصل الرابع : مبادئ تصورية 91	
1. البنية الدلالية والبنية التصورية 91	
2. المبادئ التصورية 107	
الفصل الخامس : مبادئ علاقية دلالية 127	
1. المبادئ العلاقية الدلالية 127	
2. النظرية الدلالية ووظيفة المبادئ العلاقية الدلالية 155	
الفصل السادس : المعجم والقواعد العلاقية 163	
1. في التعدد الدلالي 163	
2. المعجم والقواعد العلاقية 170	
خاتمة 187	
المراجع 191	